الأمم المتحدة

A/75/PV.10

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الخامسة والسبعون

الجلسة العامة **١٠**

الجمعة، ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠، الساعة ٠٩/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بوزكير ..... (تركيا)

افتتحت الجلسة الساعة ٠٩/٠٠.

خطاب السيد ديفيد و. بانويلو، رئيس ولايات ميكرونيزيا الموحدة ورئيس حكومتها

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة ولايات ميكرونيزيا الموحدة لتقدم خطاب رئيس ولايات ميكرونيزيا الموحدة ورئيس حكومتها.

السيدة تشيغيال (ولايات ميكرونيزيا الموحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم فخامة السيد ديفيد و. بانويلو، رئيس ولايات ميكرونيزيا الموحدة، وخطابه المسجل سلفا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): ستستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس ولايات ميكرونيزيا الموحدة ورئيس حكومتها.

عرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق الأول، انظر A/75/592/Add.6).

خطاب قداسة البابا فرانسيس

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن دولة الكرسي الرسولي ذات مركز المراقب ليقدم خطاب قداسة البابا فرانسيس.

رئيس الأساقفة كاسيا (الكرسي الرسولي) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني عظيم الشرف أن أقدم رسالة قداسة البابا فرانسيس المسجلة سلفا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): ستستمع الجمعية الآن إلى خطاب قداسة البابا فرانسيس.

عرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق الثاني، انظر A/75/592/Add.6).

خطاب السيد محمود عباس، رئيس دولة فلسطين

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن دولة فلسطين المراقبة لكي يقدم خطاب رئيس دولة فلسطين.

وفقا للمقرر 562/74، ودون أن يشكل ذلك سابقة فيما يتعلق بالاجتماعات الرفيعة المستوى الصادر بها تكليف المقرر عقد ها خلال الأسابيع الرفيعة المستوى المقبلة، ستُستكمل الوثائق الرسمية للجمعية العامة بمرفقات تتضمن البيانات المسجلة المقدمة من رؤساء الدول أو غيرهم من كبار الشخصيات، والتي تُقدم إلى الرئيس في موعد لا يتجاوز اليوم الذي يُدلى فيه بهذه البيانات في قاعة الجمعية. وينبغي إرسال البيانات المقدمة بهذا الشأن إلى estatements@un.org

السيد منصور (فلسطين): معالي السيد الرئيس، فولكان بوزكير، رئيس الجمعية العامة، سعادة السفراء، أيها السيدات والسادة، يشرفني أن أقدم البيان المسجل مسبقا من قبل فخامة الرئيس محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، والموجه للجمعية العامة للأمم المتحدة أثناء النقاش العام للدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): ستستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس دولة فلسطين.

عرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق الثالث، انظر A/75/592/Add.6).

البند ٨ من جدول الأعمال (*تابع*)

المناقشة العامة

خطاب السيد شارل ميشيل، رئيس المجلس الأوروبي

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي ليقدم خطاب رئيس المجلس الأوروبي.

السيد سكوغ (الاتحاد الأوروبي) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم بيان فخامة السيد شارل ميشيل، رئيس المجلس الأوروبي، المسجل سلفا بمناسبة المناقشة العامة للدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): ستستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس المجلس الأوروبي.

عُرِض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق الرابع انظر A/75/592/Add.6).

خطاب السيد مارك روت، رئيس الوزراء والوزير المكلف بالشؤون العامة في مملكة هولندا

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة هولندا لتقدم خطاب رئيس الوزراء والوزير المكلف بالشؤون العامة في مملكة هولندا.

السيدة برانت (هولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم بيان دولة السيد مارك روت، رئيس وزراء هولندا، المسجل سلفا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): ستستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الوزراء والوزير المكلف بالشؤون العامة في مملكة هولندا.

عرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق الخامس، انظر A/75/592/Add.6).

خطاب السيد كيه. بي. شارما أولي، رئيس وزراء نيبال

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيبال ليقدم خطاب رئيس وزراء نيبال.

السيد راي (نيبال) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم بيان صاحب المقام الرفيع رئيس وزراء نيبال، كيه. بي. شارما أولي، المسجل مسبقا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): ستستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء نيبال.

عرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق السادس، انظر A/75/592/Add.6).

تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة كاداري (ألبانيا).

خطاب السيد جورجي غاخاريا، رئيس وزراء جورجيا

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جورجيا ليقدم خطاب رئيس وزراء جورجيا.

السيد إمنادزه (جورجيا) (*تكلم بالإنكليزية*): إنه لامتياز عظيم وشرف رفيع أن أقدم بيان دولة السيد جورجي غاخاريا، رئيس وزراء جورجيا، المسجل سلفا بالفيديو.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): ستستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جورجيا.

عرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق السابع، انظر A/75/592/Add.6).

خطاب السيد أندريه بابيش، رئيس وزراء الجمهورية التشيكية

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة الجمهورية التشيكية لكي تقدم خطاب رئيس وزراء الجمهورية التشيكية.

السيدة شاتاردوفا (الجمهورية التشيكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني عظيم الشرف أن أقدم بيان دولة السيد أندريه بابيش، رئيس وزراء الجمهورية التشيكية، المسجل مسبقا.

الرئيسة بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): ستستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء الجمهورية التشيكية.

عرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق الثامن، انظر A/75/592/Add.6).

خطاب السيد كيرياكوس ميتسوتاكيس، رئيس وزراء الجمهورية الهيلينية

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة اليونان لتقدم خطاب رئيس وزراء الجمهورية الهيلينية.

السيدة ثيوفيلي (اليونان) (*تكلمت بالإنكليزية*): إنه لامتياز عظيم وشرف رفيع أن أقدم بيان دولة السيد كيرياكوس ميتسوتاكيس، رئيس وزراء اليونان، المسجل مسبقا بمناسبة المناقشة العامة للدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): ستستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء الجمهورية الهيلينية.

عُرِض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق التاسع، انظر A/75/592/Add.6).

خطاب السيد أندريه بلينكوفيتش، رئيس وزراء جمهورية كرواتيا

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا ليقدم خطاب رئيس وزراء جمهورية كرواتيا.

السيد سيمونوفيتش (كرواتيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم دولة السيد أندريه بلينكوفيتش، رئيس وزراء جمهورية كرواتيا.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): ستستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية كرواتيا.

عرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق العاشر، انظر A/75/592/Add.6).

خطاب السيد جيوسيبي كونتي، رئيس مجلس وزراء جمهورية إيطاليا

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة إيطاليا لكي تقدم خطاب رئيس مجلس وزراء جمهورية إيطاليا.

السيدة زابيا (إيطاليا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني ويسعدني أن أقدم بيان دولة السيد جيوسيبي كونتي، رئيس وزراء إيطاليا، المسجل مسبقا.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): ستستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس مجلس وزراء جمهورية إيطاليا.

عرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق الحادي عشر، انظر A/75/592/Add.6).

خطاب السيد نيكول باشينيان، رئيس وزراء جمهورية أرمينيا

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أرمينيا لكي يقدم خطاب رئيس وزراء جمهورية أرمينيا.

السيد مارغاريان (أرمينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني عظيم الشرف أن أقدم بيان دولة السيد نيكول باشينيان، رئيس وزراء جمهورية أرمينيا، المسجل مسبقا بالفيديو، الموجه إلى الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): ستستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية أرمينيا.

عرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق الثاني عشر، انظر A/75/592/Add.6).

خطاب السيد عمران خان، رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان ليعرض خطاب رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية.

السيد أكرم (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني ويسعدني أن أعرض أمام الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة الخطاب المسجل مسبقا لدولة السيد عمران خان، رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية.

عرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق الثالث عشر، انظر A/75/592/Add.6).

خطاب الشيخ صباح خالد الحمد الصباح، رئيس وزراء دولة الكويت

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الكويت ليعرض خطاب رئيس وزراء دولة الكويت.

السيد العتيبي (الكويت) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أعرض البيان المسجل للشيخ صباح خالد الحمد الصباح، رئيس وزراء دولة الكويت، أمام الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء دولة الكويت.

عرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق الرابع عشر، انظر A/75/592/Add.6).

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد السني (ليبيا).

خطاب السيد كاويسا نتانو، رئيس وزراء توفالو

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل توفالو ليعرض خطاب رئيس وزراء توفالو

السيد لالونيو (توفالو) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني ويسعدني أن أعرض البيان المسجل مسبقا لدولة السيد كاويسا ناتانو، رئيس وزراء توفالو.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء توفالو.

عرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق الخامس عشر، انظر A/75/592/Add.٦).

خطاب السيد بيدرو سانشيث بيريث – كاستيخون، رئيس حكومة إسبانيا

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إسبانيا ليعرض خطاب رئيس حكومة إسبانيا.

السيد سانتوس مارابير (إسبانيا) (*تكلم بالإسبانية*): يشرفني أن أعرض رسالة مسجلة لرئيس حكومة إسبانيا، السيد بيدرو سانشيث بيريث – كاستيخون، إلى هذه الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس حكومة إسبانيا.

عرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق السادس عشر، انظر A/75/592/Add.6).

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٥٥.

المرفق الأول

كلمة السيد ديفيد و. بانويلو، رئيس جمهورية ميكرونيزيا الموحدة ورئيس حكومتها

السيد الرئيس،

السيد الأمين العام،

أصحاب الفخامة،

الضيوف الكرام،

السيدات والسادة،

أنقل إليكم التحيات الحارة من دولتنا الجزرية الجميلة. وأعرب عن امتناني لشرف الظهور أمام هذه الدورة التاريخية الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة بصفتي رئيس ولايات ميكرونيزيا الموحدة.

سيدي الرئيس، نعرب أولا عن تهانينا لانتخابكم لرئاسة الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة. إن ما تتمتعون به من خبرة ومكانة رفيعة جعلتكم خيارا مثاليا لتوفير القيادة الحاسمة اللازمة لهذا المنصب.

كما أود الإعراب عن تقديري وعرفاني لأميننا العام الموقر، أنطونيو غوتيريش. فالأمين العام يقدم كل يوم خدمة جليلة لهذه المنظمة. وعلى الرغم من التحديات الكبيرة التي تواجهها اليوم، فقد برزت الأمم المتحدة بوصفها منظمة أقوى وأكثر دينامية من أي وقت مضى منذ تأسيسها قبل ٧٥ عاما. وميكرونيزيا ممتنة لما أبداه الأمين العام من تفان لا حدود له ونكران للذات تجاه عمل هذه المنظمة، وسعيه الدؤوب لتحقيق مبدأ ”عدم ترك أحد خلف الركب“.

السيد الرئيس،

أبدأ بإبداء احترامي لذكرى أولئك الذين فقدوا حياتهم بسبب جائحة كوفيد-١٩ والمآسي الأخرى التي حدثت هذا العام، من الانفجار الذي وقع في بيروت والحرائق التي اندلعت في أستراليا، إلى الأعاصير في الولايات المتحدة والأعاصير المدارية في الهند وبنغلاديش. وتمد ميكرونيزيا أواصر السلام والصداقة والتعاون، والأهم من ذلك، المحبة في إنسانيتنا المشتركة إلى جميع الشعوب والدول. ونقف متضامنين مع أشقائنا وشقيقاتنا في جميع أنحاء العالم. إن حياة كل البشر غالية ولا تقدر بثمن. والتعاطف ليس ضعفا. بل إن التعاطف شجاعة، التعاطف قوة. فمن خلال التعاطف، يمكن لمجتمعنا العالمي التغلب على أي تحد، من كوفيد-١٩ إلى تغير المناخ.

ومن الأهمية بمكان، في كل من أوقات السكينة وأوقات المحن، أن يقف المجتمع الدولي معا. فالتعدي على حقوق فرد إنما هو بمثابة التعدي على حقوقنا جميعا.

وسواء كنا نسميها تعددية أطراف، أو شمولية، أو تعامل إنساني لائق بسيط، فإننا نتشابه أكثر مما نختلف. إن حياة كل البشر مهمة، وتدعو أمتنا المجتمع العالمي إلى تبني مبدأ التضامن مع الآخر.

وعشية الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الجمعية العامة للأمم المتحدة، أشير إلى أن ميكرونيزيا نفسها هي نتاج تعددية الأطراف. لقد نشأت ميكرونيزيا باعتبارها دولة بعد عقود من كونها جزءا من إقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية السابق، الذي أنشئ كوصاية استراتيجية بعد الحرب العالمية الثانية. وسنحتفل قريبا بالذكرى الرابعة والثلاثين لاستقلالنا.

وتقيم دولتنا شراكة دائمة مع الولايات المتحدة الأمريكية على نحو ما تم تدوينه من خلال اتفاق الارتباط الحر، الذي يحدد اتفاقات هامة متبادلة بين دولتينا وإطارا للمساعدة الأمريكية في الجهود التي يبذلها بلدنا بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي. ولدى ميكرونيزيا صداقات هامة كثيرة أخرى، بما في ذلك مع اليابان، وجمهورية الصين الشعبية، وأستراليا، وغيرها الكثير، وكلها ساعدت بلدنا، البعيد الذي هو في حاجة إلى المساعدة الدولية.

إن ميكرونيزيا بلد محب للسلام، وقد أثبتنا أن تحقيق السلام أمر ممكن بقدر ما هو مرغوب فيه.

السيد الرئيس،

إن ولايات ميكرونيزيا الموحدة محظوظة وممتنة لوجود شراكة دائمة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وصداقة عظيمة مع جمهورية الصين الشعبية. ولا زلت أكرر، باسم بلدي، أن التعاون المستمر بين كل الدول والشعوب أمر بالغ الأهمية للتضامن العالمي. وسواء كان الأمر يتعلق بالكفاح على المستوى العالمي ضد كوفيد-١٩ أو تغير المناخ، أو بجهودنا الدولية للتصدي للاتجار بالبشر والصيد غير المشروع، فإن ولايات ميكرونيزيا الموحدة تطلب من أصدقائنا الأمريكيين والصينيين تعزيز تعاونهم وصداقتهم مع بعضهم البعض، من أجل تحقيق ما هو أفضل لمجتمعنا العالمي.

وكلنا على وعي تام بالتنافس المتجدد والمتزايد على الوصول لمنطقتنا في المحيط الهادئ والتأثير فيها. ولا شك في أن هذه الأنشطة والجهود قد أسفرت عن مستويات متفاوتة من الفوائد لمجتمعاتنا في منطقة المحيط الهادئ؛ ومع ذلك، فإنها يمكن أيضا أن تهدد بإحداث صدع في التحالفات القائمة منذ فترة طويلة داخل أسرتنا في المحيط الهادئ، وقد تؤدي إلى نتائج عكسية فيما يتعلق برغبتنا الجماعية في تحقيق التضامن والأمن والاستقرار على الصعيد الإقليمي. وأدعو

زملائي قادة جزر المحيط الهادئ، وقيادة دول المحيط الهادئ المتقدمة والصناعية المجاورة ومواطنيها، إلى مواصلة التركيز والإخلاص تجاه ”الأهداف الجماعية“ التي توحدنا، وليس المصالح الأحادية التي قد تفرقنا بالتأكيد على المدى الطويل.

وبلدي ملتزم بالقيام بدوره كدولة ذات سيادة في هذه المنظمة، للنهوض بمبادئ الحرية والمساواة والديمقراطية وسيادة القانون واحترام إخواننا مواطني العالم.

ويحدوني الأمل، بصفتي رئيس ولايات ميكرونيزيا الموحدة، في أن تدافع الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية معا عن القضايا العالمية للتضامن والتعاون العالميين، من تغير المناخ إلى كوفيد-١٩.

السيد الرئيس،

تدرك ولايات ميكرونيزيا الموحدة تماما أنها، شأنها شأن جميع دول العالم، تواجه في الوقت نفسه التهديد الذي يشكله كوفيد-١٩ على الصحة العامة، والتهديد الوجودي الطويل الأجل الذي يشكله تغير المناخ. ويتطلب إيجاد حلول لهاتين الأزمتين تعاونا دوليا.

وبالنسبة لدولتنا الضعيفة، يشكل كوفيد-١٩ تهديدا أمنيا مباشرا. وفي حين أننا لا نزال أحد البلدان القليلة الخالية من كوفيد-١٩ في العالم، فقد وجدنا من خلال ما أجريناه من عمليات تقييم لما لدينا من بنية تحتية وعمليات محاكاة للإعادة إلى الوطن أننا بحاجة إلى معالجة الثغرات ونقاط الضعف. إن وقف انتشار كوفيد-١٩ المحتمل في بلدنا، مع المعاناة الواسعة النطاق التي ستنجم عن ذلك، هو أولويتنا القصوى.

ويعرب بلدنا عن التقدير للمساعدة التي قدمتها منظومة الأمم المتحدة، ومنظمة الصحة العالمية، والعديد من البلدان السخية في مساعدتنا في مكافحة التهديد الذي يشكله كوفيد-١٩. فهذا المرض له عواقب عالمية ولا يمكن التصدي له إلا من خلال التعاون العالمي، كما رأينا فيما يتعلق بشلل الأطفال وغيره من الأمراض. ومن خلال التعاون العالمي يمكن كذلك التغلب على كوفيد-١٩.

وتؤمن ميكرونيزيا بشدة بأن الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة — إقامة شراكات — هو الأساس الذي يمكن أن تتحقق بناء عليه جميع أهداف التنمية المستدامة الأخرى. ولأن جميع الأرواح البشرية لها قيمة ولأن التعاطف قوة، فبمجرد تطوير لقاحات فعالة لكوفيد-١٩، تأمل ميكرونيزيا أن تتم مشاركتها مع جميع دول وشعوب العالم على نطاق واسع وفوري – بحيث تكون متوفرة وبتكلفة معقولة – لإنقاذ الأرواح البشرية.

السيد الرئيس،

إن تغير المناخ، بالنسبة لدولتنا، هو أكبر تهديد أمني طويل الأجل يواجهنا. فارتفاع منسوب المياه يهدد بجعل الحياة في الجزر المرجانية النائية أمرا مستحيلا. وارتفاع درجات الحرارة يهدد المحاصيل والماشية والأسماك.

إن جميع البلدان والشعوب في حرب عالمية ضد تغير المناخ. فقد شهدنا حرائق قاتلة في الولايات المتحدة، وأعاصير في منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، وفيضانات في آسيا. إنها حرب يمكننا أن ننتصر فيها، ولكن يجب أن نكون أكثر شراسة في مكافحته.

ويجب أن يتحول العالم إلى استخدام الطاقة المستدامة والمتجددة. فالفحم والغاز الطبيعي من الحلول غير المستدامة بالنسبة للبيئة، كما أنهما يضران بالنمو الاقتصادي وتكافؤ الفرص. وإذا كان لعالمنا أن يفي بالتزاماته بموجب اتفاق باريس، فيجب على جميع الدول أن تبذل جهدا موحدا على الصعيد العالمي. وقد رأينا، من خلال بروتوكول مونتريال، أن المجتمع العالمي قد تخلص تدريجيا من ٩٨ في المائة من المواد المستنفدة للأوزون. يمكننا أن ننجح إذا عملنا معا. من الممكن ومن الضروري على حد سواء تحسين نوعية حياتنا وفي الوقت نفسه نكون رعاة مسؤوليين عن كوكبنا.

ومن جانبنا في ولايات ميكرونيزيا الموحدة، قدمت أنا ونائب الرئيس جورج تشريعا مقترحا إلى الكونغرس الوطني، من شأنه أن يجعل الطاقة المتجددة جزءا من ولاية شركة النفط.

السيد الرئيس،

أكرر ما قلته: إن الحلول اللازمة لكل من تغير المناخ وكوفيد-١٩ تتمثل في التضامن والتعاون العالميين. ونحن إذ ندعو مجلس الأمن إلى أن يأخذ تغير المناخ على محمل الجد، فإننا نعتقد أنه يجب عليه أن ينظر إلى كوفيد-١٩ بوصفه تهديدا للأمن العالمي أيضا.

وفيما يتعلق بمجلس الأمن، فإن أحد السبل لنجاحه هو ضمان أن تكون ولاياته شاملة لمعالجة الأزمات الجديدة والملحة. ونعتقد أنه ينبغي للأمين العام للأمم المتحدة أن يعين ممثلا خاصا معنيا بالمناخ والأمن في إطار مجلس الأمن، وأنه ينبغي أن تصبح جهود الأمم المتحدة أشمل. ويدعم هذا الاعتقاد قادة منتدى جزر المحيط الهادئ، وقد أعربوا عن هذا الدعم لآخر مرة في إعلان كاياكي الثاني الصادر في عام ٢٠١٩.

وفي مجتمع عالمي تكون فيه لجميع الأرواح قيمة وتتساوى فيه جميع الأصوات، من الأهمية بمكان أن تضم عضوية مجلس الأمن نطاقا أوسع من أعضاء الأمم المتحدة، وأن تتم زيادة عدد

الأعضاء الدائمين. واليابان، التي نشاركها مشروع كيزونا أو الرابطة الخاصة، وألمانيا – وكلاهما كان يسيطر في وقت ما على جزرنا – هما بلدان يعرفان أهمية تعددية الأطراف. فعلى مدى السنوات الـ ٧٥ التي انقضت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، كرس هذان البلدان نفسيهما لتحقيق السلام، وإقامة الصداقة، والتعاون، والمحبة مع جميع الشعوب والدول. وترى ميكرونيزيا أنه ينبغي أن تصبح اليابان وألمانيا والهند والبرازيل أعضاء دائمين في مجلس الأمن.

السيد الرئيس،

إن ميكرونيزيا بالطبع دولة محيطية كبيرة. ويشكل المحيط المصدر الرئيسي لقوتنا وجزءا رئيسيا من اقتصادنا. ويتأتى جزء كبير من عائدات صادراتنا من الأنشطة البحرية والساحلية، كما هو حال مصائد الأسماك والخدمات ذات الصلة.

وينطوي انفتاحنا على المحيط الهادئ على مخاطر تتجاوز تغير المناخ. فوفقا لتقرير صادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، قد تصبح كمية المواد البلاستيكية أكبر من كمية الأسماك في محيطاتنا بحلول عام ٢٠٥٠. وفي شباط/فبراير من هذا العام، وقعت على تشريع في القانون العام يحظر استيراد الستايروفوم والبلاستيك المستخدم لمرة واحدة إلى ميكرونيزيا. وتشارك ميكرونيزيا، على مدى السنوات الخمس المقبلة، مع تحالف الرخاء الأزرق للسعي إلى حماية ٣٠٪ من المنطقة الاقتصادية الخالصة لمحيطنا بحلول عام ٢٠٣٠.

وهكذا تتخذ ميكرونيزيا اليوم إجراءات من أجل ازدهار محيطنا في المستقبل. وأحث جميع الشعوب والدول على الانضمام إلى الجهود التي نبذلها. ولا يمكننا أن نسمح لكوفيد-١٩ بوقف جهود من قبيل الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام ٢٠٢٠ أو المفاوضات الحكومية الدولية بشأن صك التنوع البيولوجي خارج نطاق الولاية الوطنية.

وترحب ميكرونيزيا بالعمل الذي تقوم به لجنة القانون الدولي بشأن موضوع ”ارتفاع مستوى سطح البحر من منظور القانون الدولي“، بما في ذلك ورقة المسائل الأولى التي أصدرها اثنان من الرؤساء المشاركين لفريق الدراسة التابع للجنة، والتي يركزان فيها على عناصر قانون البحار بشأن هذا الموضوع. وتشمل هذه العناصر الآثار القانونية لارتفاع مستوى سطح البحر بالنسبة لخطوط الأساس البحرية، والمناطق البحرية، وتعيين الحدود البحرية، ووضع الجزر.

وقد كان لمنتدى جزر المحيط الهادئ دور فعال في دفع المجتمع الدولي إلى التصدي لارتفاع مستوى سطح البحر، بالاستفادة من العمل الطويل الأمد في منطقة المحيط الهادئ من أجل ترسيم جميع مناطقنا البحرية وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢. وتشجع ميكرونيزيا اللجنة بقوة على المضي قدما في عملها بشأن هذا الموضوع الهام بطريقة شاملة وسريعة.

وتؤمن ميكرونيزيا إيمانا قويا بأن ارتفاع مستوى سطح البحر ينبغي ألا ينال من خطوط الأساس البحرية والمناطق البحرية في بلدنا. وقد أودعنا مؤخرا لدى الأمين العام للأمم المتحدة خرائطنا البحرية وقوائم الإحداثيات الجغرافية للنقاط التي تحدد خطوط الأساس والمناطق التي نحن بصددها، على النحو الذي تقتضيه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وقد أدرجنا فيما أودعناه ملاحظات خطية مفادها أن ميكرونيزيا غير ملزمة بموجب القانون الدولي بإبقاء مناطقنا البحرية قيد الاستعراض، وأنها ستحافظ على تلك المناطق بغض النظر عن ارتفاع مستوى سطح البحر الناجم عن تغير المناخ. وعلى حد علمنا، هذا هو أول مثال لإدارج مثل هذه الملاحظات على الإطلاق في وثائق من هذا القبيل. ويشكل ذلك إقرارا بضرورة عدم تخفيض الاستحقاقات القانونية لميكرونيزيا من الثروة المادية في مناطقنا البحرية والتنوع البيولوجي فيها بموجب القانون الدولي بسبب ظاهرة – وهي ارتفاع مستوى سطح البحر الناجم عن تغير المناخ – تتحمل ميكرونيزيا الحد الأدنى من المسؤولية عنها. وأي نتيجة أخرى ستكون ظلما قانونيا وأخلاقيا جسيما.

وتشجع ميكرونيزيا الدول الأخرى على النظر في تقديم ملاحظات مماثلة مع ما تودعه من وثائق.

السيد الرئيس،

تنضم ميكرونيزيا إلى جيرانها المباشرين، جمهورية بالاو، وجمهورية جزر مارشال، وجمهورية ناورو، وجمهورية كيريباتي، في الاحتفال بالإجراءات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة لإنشاء مكتب متعدد الأقطار للأمم المتحدة في شمال المحيط الهادئ.

قد استغرق التوصل لهذه النتيجة أكثر من ١٥ عاما. ومع التحديات ذات النطاق العالمي التي تؤثر على الدول الجزرية مثل دولنا في المحيط الهادئ، فإن وجود الأمم المتحدة في الميدان سيكون مفيدا للغاية. وهذا القرار الهام يجسد التزام الأمم المتحدة بمعالجة شواغل أعضائها حتى من أضعف الفئات وأصغرها حجما. وتفخر ميكرونيزيا بأن تصبح المضيف لهذا المكتب، وتعرب عن امتنانها للأمم المتحدة بأسرها، فضلا عن أشقائها وشقيقاتها في شمال المحيط الهادئ لما قدموه من دعم.

سيدي الرئيس،

تعترف ولايات ميكرونيزيا الموحدة بخريطة الطريق التي رسمها الأمين العام غوتيريش من أجل التعاون الرقمي والثغرات التي أوضحتها جائحة كوفيد-١٩. فقيام عالم رقمي مترابط ينطوي على إمكانية تعزيز تطلعاتنا الاجتماعية والاقتصادية، أو بالعكس ترك الكثيرين منا خلف الركب.

وتأمل ميكرونيزيا في بناء اقتصاد رقمي شامل للجميع، وتنمية القدرات البشرية والمؤسسية، وحماية حقوق الإنسان، وتعزيز الثقة الرقمية، وتعزيز التعاون الرقمي العالمي، وذلك من خلال المساعدة التي يقدمها شركاء مثل البنك الدولي، ومصرف التنمية الآسيوي، والأمم المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية. ويحدوني الأمل في أن يساعدنا التعاون الرقمي العالمي على مكافحة الشرور مثل الاتجار بالبشر، والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وتعزيز الجهود الإيجابية مثل التعليم عبر الإنترنت وبرامج تقديم الخدمات الصحية عن بعد.

وهناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به في هذا المجال، والتحديات هائلة. وفي حين أننا نعمل جاهدين على إضفاء الطابع الديمقراطي على المعرفة من خلال تيسير الوصول إلى الإنترنت والهواتف المحمولة بأسعار معقولة، لا تزال هناك فجوات كبيرة في التقنية والقدرات. وترغب ميكرونيزيا في تعزيز الشراكات القائمة، وإقامة شراكات جديدة، في جهودها الرامية إلى بناء مستقبل رقمي.

السيد الرئيس،

إن إيجاد عالم أفضل ليس شيئا نطلبه. بل إن إيجاد عالم أفضل هو شيء نبنيه. إننا نُعرِّف العالم الأفضل من خلال توافق الآراء، مع وجود أساس من التعاطف والحب للبشر الآخرين. نحن نبني عالما أفضل من خلال الاعتراف بأن مصيرنا بأيدينا، ومن ثم نختار تحمل المسؤولية عن أنفسنا ومجتمعاتنا.

وبالنسبة للدول الصغيرة في العالم، فإن الأمم المتحدة اليوم تكتسي أهمية أكثر من أي وقت مضى.

أشكركم سيدي الرئيس.

المرفق الثاني

خطاب قداسة البابا فرانسيس

[الأصل بالإسبانية؛ وقدم الوفد ترجمة إلى الإنكليزية]

السيد الرئيس،

السلام عليكم جميعا!

أتوجه إليكم بتحياتي القلبية، سيدي الرئيس، ولجميع الوفود المشاركة في هذه الدورة الهامة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وأتوجه بتحية خاصة للأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، ورؤساء الدول والحكومات المشاركين، وجميع من يتابعون المناقشة العامة.

تتيح لي الذكرى السنوية الخامسة والسبعون لإنشاء الأمم المتحدة فرصة مناسبة لأعرب مرة أخرى عن رغبة الكرسي الرسولي في أن تصبح هذه المنظمة دلالة على الوحدة بين الدول وأداة لخدمة الأسرة البشرية بأسرها على نحو متزايد.

وفي هذه الأيام، لا يزال عالمنا متأثرا بجائحة كوفيد-١٩، التي أدت إلى فقدان الكثير جدا من الأرواح. وهذه الأزمة تغير أسلوب حياتنا وتلقي بظلال من الشك على أنظمتنا الاقتصادية والصحية والاجتماعية وتفضح هشاشتنا البشرية.

إن الجائحة تدعونا في الواقع ”لنأخذ زمن المحنة هذا كزمن اختيار، زمن نختار فيه ما هو مهم وما يزول، ونفصل الضروري عن غير الضروري“. ويمكن أن تمثل فرصة ملموسة للتغير وللتحول ولإعادة التفكير في أسلوب حياتنا ونظمنا الاقتصادية والاجتماعية، التي توسع الفجوة بين الأغنياء والفقراء على أساس توزيع غير عادل للموارد. ومن ناحية أخرى، يمكن أن تكون الجائحة فرصة من أجل ”التراجع الدفاعي“ عن الاتجاه المتزايد نحو النزعة الفردية والنخبوية.

إننا إذا أمام اختيار بين مسارين كلاهما ممكن. ويؤدي أحدهما إلى توطيد تعددية الأطراف كتعبير عن شعور متجدد بالمسؤولية العالمية المشتركة وتضامن يقوم على العدل وتحقيق السلام والوحدة داخل الأسرة البشرية، وهو ما خططه الله لعالمنا. أما المسار الآخر فيركز على الاكتفاء الذاتي والنزعة القومية والسياسة الحمائية والنزعة الفردية والعزلة؛ إنه يستثني الفقراء والضعفاء ومن يقفون على هامش الحياة. ومن المؤكد أن هذا المسار سيضر بالمجتمع بأسره وسيتسبب في أن يلحق الجميع الأذى بأنفسهم. ويجب ألا يسود.

وقد أبرزت الجائحة الحاجة الملحة إلى الارتقاء بالصحة العامة وجعل حق كل شخص في العناية الطبية الأساسية حقيقة واقعة. ولهذا السبب، أجدد مناشدتي للقادة السياسيين والقطاع

الخاص ألا يدخروا جهدا لضمان الحصول على لقاحات كوفيد-١٩ والتكنولوجيات الأساسية اللازمة لرعاية المرضى. وإذا كان ينبغي إعطاء الأفضلية لأي شخص، فليكن لأفقر الناس وأكثرهم ضعفا وأولئك الذين كثيرا ما يعانون من التمييز لأنهم لا يملكون السلطة ولا الموارد الاقتصادية.

وأثبتت الأزمة الحالية أيضا أن التضامن يجب ألا يكون كلمة جوفاء أو وعدا فارغا. كما أظهرت لنا أهمية تجنب كل الإغراءات لتجاوز حدودنا الطبيعية. ”فالحرية الإنسانية هي قادرة على وضع حدود للتقنية، وعلى توجيهها؛ والتحكم بها لخدمة نوع آخر من التقدم، أكثر سويّةً، وأكثر إنسانية، وأكثر ملائمة للمجتمع وأكثر شمولا“. وينبغي أيضا أن يؤخذ ذلك في الاعتبار بعناية في المناقشات بشأن المسألة المعقدة المتمثلة في الذكاء الاصطناعي.

وعلى نفس المنوال، أفكر في آثار الجائحة على العمالة، وهو قطاع يعاني بالفعل من زعزعة الاستقرار جراء سوق العمل الذي يحركه ازدياد عدم اليقين وانتشار التصنيع الآلي على نطاق واسع. وهناك حاجة ملحة لإيجاد أشكال جديدة من العمل قادرة حقا على تحقيق إمكاناتنا البشرية وتأكيد كرامتنا. ولضمان فرص عمل كريمة، يجب أن يكون هناك تغيير في النموذج الاقتصادي السائد، الذي لا يسعى إلا إلى زيادة أرباح الشركات. وينبغي أن يصبح توفير فرص عمل للمزيد من الناس أحد الأهداف الرئيسية لكل الأعمال التجارية، وأحد المعايير لنجاح النشاط الإنتاجي. إن التقدم التكنولوجي أمر قيم وضروري، شريطة أن يساعد في جعل عمل الناس أكثر كرامة وأمانا وأقل إرهاقا وتوترا.

كل هذا يستدعي تغيير الاتجاه. ولتحقيق ذلك، لدينا بالفعل ما يلزم من الموارد الثقافية والتكنولوجية والوعي الاجتماعي. غير أن تغيير الاتجاه هذا سيتطلب إطارا أخلاقيا أكثر قوة له القدرة على التغلب على ”ثقافة التبذير المُنتشرة على نطاق واسع اليوم والتي تستفحل بهدوء“.

ويكمن في أساس ”ثقافة التبذير“ هذه انعدام صارخ لاحترام الكرامة الإنسانية وتعزيز لأيديولوجيات تقوم على فهم مختزل للإنسان وإنكار لعالمية حقوق الإنسان الأساسية ورغبة شديدة في السلطة المطلقة والسيطرة، تنتشر في مجتمع اليوم. فلنسمي الأشياء بمسمياتها: إن ذلك اعتداء على الإنسانية نفسها.

ومن المؤلم في الواقع أن نرى استمرار انتهاك عدد من حقوق الإنسان الأساسية في عالمنا اليوم دون عقاب. وقائمة هذه الانتهاكات طويلة حقا، وهي ترسم لنا صورة مخيفة للإنسانية الجريحة التي تعرضت للاعتداء والحرمان من الكرامة والحرية والأمل في المستقبل. وكجزء من هذه الصورة، لا يزال معتنقو الأديان يعانون من كل أنواع الاضطهاد، بما في ذلك الإبادة الجماعية، بسبب معتقداتهم. ونحن المسيحيين أيضا ضحايا لهذا: فكم من إخواننا وأخواتنا في جميع أنحاء

العالم يعانون ويضطرون أحيانا إلى الفرار من أراضي أجدادهم وينفصلون عن تاريخهم وثقافتهم بكل ثرائهما.

كما ينبغي أن نعترف بأن الأزمات الإنسانية قد أصبحت هي الوضع الراهن، الذي لا يحظى فيه حق الناس في الحياة والحرية والأمن الشخصي بالحماية. وفي الواقع، كما يتضح من النزاعات في جميع أنحاء العالم، فإن استخدام الأسلحة المتفجرة، وخاصة في المناطق المأهولة بالسكان، له أثر إنساني هائل على المدى الطويل. وتتراجع صفة الأسلحة التقليدية شيئا فشيئا لتصبح أقل ''تقليدية'' وتتحول أكثر فأكثر إلى ''أسلحة دمار شامل''، تخلف الخراب في المدن والمدارس والمستشفيات والمواقع الدينية والبنى التحتية والخدمات الأساسية التي يحتاجها السكان.

والأدهى من ذلك أن أعدادا كبيرة من الناس يجبرون على مغادرة ديارهم. وكثيرا ما يجد اللاجئون والمهاجرون والمشردون داخليا أنفسهم مهملين في بلدانهم الأصلية وفي بلدان العبور والمقصد، محرومين من أي فرصة لتحسين وضعهم في الحياة وتحسين أوضاع أسرهم. والأدهى من ذلك أنه يجري اعتراض الآلاف في البحر وإعادتهم قسرا إلى معسكرات الاحتجاز، حيث يواجهون التعذيب وسوء المعاملة. وكثير من هؤلاء يصبحون ضحايا للاتجار بالبشر أو الاسترقاق الجنسي أو العمل القسري، ويُستغلون في وظائف مهينة ويحرمون من الحصول على أجر عادل. إن هذا أمر لا يمكن قبوله، ولكن يجري تجاهله عمدا من قبل الكثيرين!

إن الجهود الدولية العديدة والهامة للتصدي لهذه الأزمات تبدأ بوعود كبيرة – ويخطر في ذهني هنا الاتفاقان العالميان بشأن اللاجئين والهجرة – إلا أن العديد منها يفتقر إلى الدعم السياسي اللازم لتحقيق النجاح. وتفشل جهود أخرى بسبب تهرب فرادى دول من مسؤولياتها والتزاماتها. وعلى أي حال، فإن الأزمة الحالية تتيح للأمم المتحدة فرصة للمساعدة في بناء مجتمع يتسم بمزيد من الأخوية والرحمة.

ويشمل ذلك إعادة النظر في دور المؤسسات الاقتصادية والمالية، مثل دور مؤسسات بريتون وودز، التي يجب أن تتصدى لعدم المساواة المتنامية بسرعة بين الأثرياء فاحشي الثراء والفقراء دائمي الفقر. ومن شأن إيجاد نموذج اقتصادي، يشجع على التفويض ويدعم التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي ويستثمر في التعليم والبنية التحتية التي تفيد المجتمعات المحلية، إرساء الأساس ليس لتحقيق النجاح الاقتصادي فحسب ولكن أيضا لنهضة المجتمع الأوسع نطاقا والدولة. وهنا أجدد مناشدتي أنه ''وبالنظر إلى الظروف ... يجب مساعدة جميع الدول على مواجهة أهم احتياجات اللحظة الحالية، من خلال تخفيض عبء الديون على ميزانيات الدول الأكثر فقرا''.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل كل جهد ممكن لوضع حد للمظالم الاقتصادية.

”عندما تقدم منظمات الائتمان المتعددة الأطراف المشورة إلى مختلف الدول، من المهم أن تضع في اعتبارها المفاهيم السامية للعدالة المالية، والميزانيات العامة المسؤولة عن مديونيتها، وقبل كل شيء، الارتقاء بأشد الناس فقرا، مما يجعلهم جهات فاعلة في الشبكة الاجتماعية“.

وتقع على عاتقنا مسؤولية تقديم المساعدة الإنمائية إلى الدول الفقيرة وتخفيف عبء الديون عن الدول المثقلة بالديون.

”إن الأخلاقيات الجديدة تقتضي إدراك الحاجة إلى أن يعمل الجميع معا لإغلاق الملاذات الضريبية، وتجنب حالات التهرب، وغسل الأموال التي تسرق المجتمع، فضلا عن التحدث إلى الدول عن أهمية الدفاع عن العدالة والصالح العام بدلا من مصالح أقوى الشركات والشركات المتعددة الجنسيات“.

والآن هو الوقت المناسب لتجديد هيكل التمويل الدولي.

السيد الرئيس،

قبل خمس سنوات، أتيحت لي الفرصة لمخاطبة الجمعية العامة شخصيا في الذكرى السنوية السبعين لإنشائها. لقد قمت بزيارتي تلك في وقت اتسم بتعددية أطراف فعالة حقا. وقد كانت لحظة تحمل أملا ووعدا كبيرين للمجتمع الدولي، عشية اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وبعد بضعة أشهر، اعتمد أيضا اتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

ومع ذلك، يجب أن نعترف حقا بأنه رغم إحراز بعض التقدم، فإن المجتمع الدولي قد أظهر أنه غير قادر إلى حد كبير على الوفاء بالوعود التي قطعها قبل خمس سنوات. ولا يسعني إلا أن أكرر إنه ”ينبغي علينا تحاشي كل إغراء للوقوع في الاسمية الخطابية ذات المفعول المهدّئ للضمائر. ويجب علينا أن نكفل أن مؤسساتنا فعالة حقا في مكافحة جميع هذه الآفات“.

وأفكر في الحالة المثيرة للقلق في الأمازون وشعوبها الأصلية. وهنا نرى أن الأزمة البيئية ترتبط ارتباطا لا ينفصم بأزمة اجتماعية، وأن الاهتمام بالبيئة يتطلب مقاربة متكاملة لمحاربة الفقر والإقصاء.

ومن المؤكد أن ازدياد الوعي الإيكولوجية المتكامل والرغبة في العمل خطوة إيجابية.

”يجب ألا نحمل الأجيال المقبلة عبء المشاكل الناجمة عن مشاكل الماضي ... ويجب أن نتساءل بجدية عما إذا كانت هناك إرادة سياسية لتخصيص المزيد من الموارد البشرية والمالية والتكنولوجية بأمانة ومسؤولية وشجاعة للتخفيف من الآثار السلبية لتغير المناخ، وكذلك لمساعدة أفقر الفئات السكانية وأكثرها ضعفا التي تعاني منها أكثر من غيرها“.

وسيواصل الكرسي الرسولي القيام بدوره. وكدليل ملموس على التزام الكرسي الرسولي برعاية بيتنا المشترك، صدقت مؤخرا على تعديل كيغالي لبروتوكول مونتريال.

السيد الرئيس،

لا يسعنا أن نغفل الاعتراف بالآثار المدمرة لأزمة كوفيد-١٩ على الأطفال، بمن فيهم المهاجرون واللاجئون الشباب غير المصحوبين بذويهم. كما أن العنف ضد الأطفال، بما في ذلك الآفة المروعة المتمثلة في الاعتداء على الأطفال والمواد الإباحية، قد ازداد بشكل كبير.

إن ملايين الأطفال حاليا غير قادرين على العودة إلى المدرسة. وفي أنحاء كثيرة من العالم، قد تؤدي هذه الحالة إلى زيادة عمل الأطفال، واستغلالهم، والاعتداء عليهم، وسوء تغذيتهم. ومن المحزن أن بعض البلدان والمؤسسات الدولية تشجع أيضا الإجهاض بوصفه خدمة مما يسمى ''بالخدمات الأساسية'' التي تقدم ضمن الاستجابة الإنسانية للجائحة. فمن المقلق أن نرى كيف أصبح من السهل والمريح للبعض أن يرفض وجود حياة إنسان باعتباره حلا للمشاكل التي يمكن بل ويجب حلها من أجل الأم وطفلها الذي لم يولد بعد.

وأحث السلطات المدنية على أن تولي اهتماما خاصا للأطفال الذين يحرمون من حقوقهم الأساسية وكرامتهم، ولا سيما حقهم في الحياة وفي التعليم. ولا يسعني إلا أن أفكر في المناشدة التي أطلقتها تلك الشابة الشجاعة، مولالا يوسفزاي، التي تكلمت قبل خمس سنوات في الجمعية العامة، فذكرتنا بأن ''طفلا واحدا ومعلما واحدا وكتابا واحدا وقلما واحدا يمكن أن يغير العالم''.

إن أول المعلمين لكل طفل هما أمه وأبوه، الأسرة، التي يصفها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بأنها ''الخلية الطبيعية والأساسية في المجتمع''. وكثيرا ما تكون الأسرة ضحية لأشكال من الاستعمار الأيديولوجي تضعفها وينتهي بها الأمر إلى إضفاء الشعور باليتم والافتقار إلى الجذور على العديد من أفرادها، ولا سيما أضعفهم، صغار السن والشيوخ. ويتجسد انهيار الأسرة في التفكك الاجتماعي الذي يعوق الجهود التي نبذلها لمواجهة الأعداء المشتركين. لقد حان الوقت لكي نعيد تقييم أهدافنا ونلتزم من جديد بتحقيقها.

و أحد هذه الأهداف هو النهوض بالمرأة. ويصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لمؤتمر بيجين المعني بالمرأة. إن المرأة تؤدي الآن دورا هاما، على جميع مستويات المجتمع، حيث تقدم مساهمتها الفريدة وتعزز الصالح العام على نحو شجاع. ومع ذلك، لا يزال العديد من النساء متخلفات عن الركب، إذ يقعن ضحايا للرق والاتجار والعنف والاستغلال والمعاملة المهينة. وأعرب لهن، ولمن أجبرن على العيش بعيدا عن أسرهن، عن مشاعري الأخوية نحوهن. وفي الوقت نفسه، أناشد مرة أخرى بزيادة العزم والالتزام في مكافحة تلك الممارسات الشنيعة التي لا تحط من

قدر المرأة وحدها، بل تحط من قدر البشرية جمعاء، التي تصبح، بصمتها وعدم اتخاذها إجراءات فعالة، متواطئة فيها.

السيد الرئيس،

يجب أن نتساءل عما إذا كان من الممكن التصدي بفعالية للتهديدات الرئيسية التي تواجه السلام والأمن – الفقر والأوبئة والإرهاب وغيرها الكثير – في حين يستمر سباق التسلح، بما في ذلك الأسلحة النووية، في تبديد الموارد الثمينة التي يمكن استخدامها بشكل أفضل لتعود بالفائدة على التنمية المتكاملة للشعوب وحماية البيئة الطبيعية.

وعلينا أن نتخلص من المناخ الحالي الذي تسوده عدم الثقة. ففي الوقت الحاضر، نشهد تآكلا في تعددية الأطراف، وهي مسألة تزداد خطورة في ضوء استحداث أشكال جديدة من التكنولوجيا العسكرية، مثل منظومة الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل التي تغير من طبيعة الحرب تغييرا لا رجعة فيه، وتنأى بها عن إرادة الإنسان.

وعلينا التخلي عن المنطق المنحرف الذي يربط الأمن الشخصي والوطني بامتلاك الأسلحة. فهذا المنطق لا يؤدي إلا إلى زيادة أرباح صناعة الأسلحة، وفي الوقت ذاته يؤدي إلى تهيئة مناخ من عدم الثقة والخوف بين الأشخاص والشعوب.

أما الردع النووي، على وجه الخصوص، فإنه يوجد روحا من الخوف تقوم على التهديد بالإبادة المتبادلة؛ وبهذه الطريقة، تؤدي في نهاية المطاف إلى تسميم العلاقات بين الشعوب وعرقلة الحوار. ولهذا السبب، من المهم للغاية دعم الصكوك القانونية الدولية الرئيسية المتعلقة بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار والحظر. والكرسي الرسولي على ثقة من أن المؤتمر المقبل للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة سيسفر عن اتخاذ إجراءات ملموسة وفقا لعزمنا المشترك على ”تحقيق وقف سباق التسلح النووي في أبكر وقت ممكن، واتخاذ التدابير الفعالة اللازمة في سبيل نزع السلاح النووي“.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن عالمنا الذي تعصف به النزاعات يحتاج إلى أن تصبح الأمم المتحدة حلقة عمل دولية أكثر فعالية من أجل تحقيق السلام. وهذا يعني أنه يجب على أعضاء مجلس الأمن، ولا سيما الأعضاء الدائمين، أن يعملوا بمزيد من الوحدة والعزم. وفي هذا الصدد، فإن اعتماد وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي مؤخرا خلال الأزمة الحالية يعد خطوة نبيلة للغاية تتطلب حسن نية من الجميع من أجل استمرار تنفيذه. وهنا أود أن أؤكد مجددا على أهمية تخفيف العقوبات الدولية التي تجعل من الصعب على الدول تقديم الدعم الكافي لمواطنيها.

سيدي الرئيس،

إننا لا نخرج أبدا من أزمة كما كنا. نخرج إما أفضل أو أسوأ. ولهذا السبب، من واجبنا في هذه المرحلة الحرجة أن نعيد التفكير في مستقبل وطننا المشترك ومشروعنا المشترك. ثمة مهمة معقدة أمامنا، مهمة تتطلب إجراء حوارا صريح ومتسق يهدف إلى تعزيز تعددية الأطراف والتعاون بين الدول. وقد أظهرت الأزمة الحالية كذلك حدود اكتفائنا الذاتي، فضلا عن جوانب ضعفنا المشتركة. وقد أجبرنا ذلك على التفكير بوضوح في الكيفية التي نريد أن نخرج بها من هذا: إما أن نخرج أفضل أو أسوأ.

لقد أظهرت لنا الجائحة أننا لا نستطيع العيش بدون بعضنا البعض، أو ما هو أسوأ من ذلك، تحريض بعضنا ضد البعض. لقد أنشئت الأمم المتحدة لكي تجمع الأمم معا، لتكون جسرا بين الشعوب. فلنستغل هذه المؤسسة بشكل جيد لتحويل التحدي الماثل أمامنا إلى فرصة لنبني معا، مرة أخرى، المستقبل الذي ننشده جميعا.

بارك الله فيكم جميعا!

أشكركم سيدي الرئيس.

المرفق الثالث

خطاب السيد محمود عباس، رئيس دولة فلسطين

[الأصل بالعربية وقدم الوفد ترجمة بالإنكليزية]

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي السيد فولكان بوزكير، رئيس الجمعية العامة.

معالي السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام

السيدات والسادة رؤساء وأعضاء الوفود الكرام، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كم كنت أتساءل، وأنا أعد كلمتي هذه، ماذا يمكن أن أقول لكم مجددا؟ بعد كل ما قلته في مرات سابقة، عن مأساة شعبي المتواصلة، عن آلامه التي يشاهدها العالم كل يوم، عن آماله المشروعة التي لم تتحقق بعد في الحرية والاستقلال والكرامة الإنسانية أسوة بباقي شعوب الأرض.

فإلى متى أيها السيدات والسادة سوف تظل القضية الفلسطينية بلا حل عادل تضمنه الشرعية الدولية وتحميه؟ إلى متى سوف يبقى الشعب الفلسطيني يرزح تحت الاحتلال الإسرائيلي وتبقى قضية ملايين اللاجئين الفلسطينيين بلا حل عادل وفق ما أقرته الأمم المتحدة منذ أكثر من سبعين عاما؟

شعبنا الفلسطيني، أيها السيدات والسادة، موجود على أرض وطنه فلسطين، أرض آبائه وأجداده، منذ أكثر من ستة آلاف سنة، وسوف يواصل البقاء والحياة في هذه الأرض، وسوف يواصل الصمود في وجه الاحتلال والعدوان والخذلان حتى ينال حقوقه.

وبرغم كل ما تعرض ويتعرض له، وبرغم الحصار الظالم الذي يستهدف قرارنا الوطني، لن نركع ولن نستسلم، ولن نحيد عن ثوابتنا، وسوف ننتصر بإذن الله. السيدات والسادة،

لقد قبلنا بالاحتكام للشرعية الدولية رغم الإجحاف والظلم التاريخي الذي لحق بنا منذ عام ١٩١٧ وإلى اليوم، ورغم أن هذه الشرعية الدولية لم تبق لنا سوى الأرض المحتلة منذ العام ١٩٦٧، إلا أن سلطة الاحتلال الإسرائيلي، ومن خلفها الإدارة الأمريكية الحالية، قد استبدلتها بصفقة القرن وخطط الضم لأكثر من ٣٣ بالمائة من أرض دولة فلسطين، إضافة إلى ضم القدس الشرقية المحتلة بما فيها المسجد الأقصى وكنيسة القيامة، وهو ما رفضناه ورفضه معنا العالم أجمع، لمخالفته لقرارات الشرعية الدولية، التي اعترفت بدولة فلسطين في عام ٢٠١٢ كجزء من النظام الدولي.

لقد كنا دائما مع السلام العادل والشامل والدائم، وقبلنا بجميع المبادرات التي عرضت علينا. ولقد كرست حياتي شخصيا لتحقيق هذا السلام المنشود، وبالذات منذ عام ١٩٨٨ ومرورا بمؤتمر مدريد واتفاق أوسلو في عام ١٩٩٣، وإلى يومنا هذا. وقبلنا وتمسكنا أيضا بالمبادرة العربية للسلام، وبما تكفله من سلم وأمن وتعايش بعد زوال الاحتلال. نحن فعلنا ذلك وحافظنا عليه من أجل السلام،

فماذا فعلت سلطة الاحتلال الإسرائيلي بالمقابل؟ تنصلت من جميع الاتفاقات الموقعة معها، وقوضت حل الدولتين من خلال ممارساتها العدوانية من قتل، واعتقالات، وتدمير للمنازل وخنق للاقتصاد، وانتهاك لمدينة القدس المحتلة، وعمل ممنهج لتغيير طابعها وهويتها، واعتداء على مقدساتها الإسلامية والمسيحية، وبخاصة المسجد الأقصى، واستمرار للاستيطان الاستعماري على أرضنا وشعبنا، وتجاهلها للمبادرة العربية للسلام، بل وعملها الآن على قتل آخر فرصة للسلام من خلال إجراءات أحادية هوجاء.

وأخيرا تعلن اتفاقات تطبيع بين إسرائيل والإمارات والبحرين، في مخالفة للمبادرة العربية للسلام، وأسس وركائز الحل الشامل الدائم والعادل وفقا للقانون الدولي. منظمة التحرير الفلسطينية لم تفوض أحدا للحديث أو التفاوض باسم الشعب الفلسطيني. والطريق الوحيد للسلام الدائم والشامل والعادل في منطقتنا يتمثل بإنهاء الاحتلال وتجسيد استقلال دولة فلسطين على حدود ١٩٦٧ بعاصمتها القدس الشرقية.

وفي هذا الصدد، فإنني أدعو أن يبدأ الأمين العام للأمم المتحدة وبالتعاون مع الرباعية الدولية ومجلس الأمن في ترتيبات عقد مؤتمر دولي كامل الصلاحيات، وبمشاركة الأطراف المعنية كافة ابتداء من مطلع العام القادم، بهدف الانخراط في عملية سلام حقيقية على أساس القانون الدولي والشرعية الدولية والمرجعيات المحددة، وبما يؤدي إلى إنهاء الاحتلال ونيل الشعب الفلسطيني حريته واستقلاله في دولته بعاصمتها القدس الشرقية على حدود عام ١٩٦٧، وحل قضايا الوضع النهائي كافة، وعلى رأسها قضية اللاجئين استنادا للقرار ١٩٤ (د-٣).

السيدات والسادة،

واهم من يظن بأن الشعب الفلسطيني يمكن أن يتعايش مع الاحتلال أو يخضع للضغوط والإملاءات، وواهم من يظن أنه يستطيع تجاوز هذا الشعب، الذي هو صاحب القضية وعنوانها الوحيد. وليعلم الجميع أنه لن يكون سلام ولا أمن ولا استقرار ولا تعايش في منطقتنا مع بقاء الاحتلال ودون الحل العادل والشامل للقضية الفلسطينية، التي هي أساس الصراع وعنوانه.

في فلسطين، أيتها السيدات أيها السادة، شعب حي، مبدع، متحضر، محب للسلام، عاشق للحرية. شعب استطاع برغم الاحتلال الذي يحاصر حياته، أن يبني مجتمعا فعالا وعصريا يحتكم إلى الديمقراطية وسيادة القانون، وأن يحافظ على كينونتة وهويته الوطنية رغم كل الاختلافات السياسية والفكرية بين مكوناته المتعددة.

وها نحن، وبرغم كل العقبات والمعيقات التي تعرفونها، نستعد لإجراء الانتخابات البرلمانية ثم الرئاسية، وبمشاركة كل القوى والأحزاب والفعاليات الوطنية.

وسوف نواصل صناعة الحياة وبناء الأمل تحت راية الوحدة الوطنية والديمقراطية، والتصدي لمحاولات ومخططات شطبنا وإلغائنا. وسوف نستمر في انتزاع مكانتنا الطبيعية بين الأمم، وفي ممارسة حقوقنا التي كفلتها الشرائع الدولية، بما في ذلك حقنا في مقاومة الاحتلال وفقا للقانون الدولي.

كما سنواصل بناء مؤسسات دولتنا وتدعيمها على أساس سيادة القانون. وسنستمر في محاربة الإرهاب الدولي، كما كنا خلال كل السنوات الماضية. وسوف نبقى الأوفياء للسلام والعدل والكرامة الإنسانية والوطنية مهما كانت الظروف.

تحية للشعب الفلسطيني العظيم المكافح من أجل حريته واستقلاله. تحية لشهدائه وأسراه وجرحاه. تحية للقدس وأهلها المرابطين في مقدساتها. وتحية لأهلنا في قطاع غزة المحاصر. وتحية لأهلنا في مخيمات اللجوء في كل مكان. وتحية لكل من وقف معنا ومع حقوقنا من دول العالم وشعوبه ومنظماته المختلفة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

المرفق الرابع

خطاب السيد شارل ميشيل، رئيس المجلس الأوروبي

[الأصل بالفرنسية؛ وقدم الوفد ترجمة بالإنكليزية]

السيد الرئيس، السيد الأمين العام، المندوبون الموقرون، السيدات والسادة،

أتحدث إليكم اليوم باسم الاتحاد الأوروبي. اتحاد تأسس، مثل الأمم المتحدة، على التعاون السلمي، وحقوق الإنسان، والحريات الأساسية. ولذلك، فإننا من المؤيدين الثابتين للأمم المتحدة، وللمنظمات الدولية التي نوحد قوانا فيها من أجل تحقيق تقدم البشرية.

وهذه هي تحديدا الطريقة التي نعمل بها مع منظمة الصحة العالمية لهزيمة كوفيد-١٩. لقد تضررت أوروبا بشدة جراء هذه الجائحة، شأنها شأن العالم بأسره. فقد لقي أكثر من ٠٠٠ ١٤٢ شخص في الاتحاد الأوروبي حتفهم. وأحيي ذكراهم، وذكرى جميع ضحايا كوفيد-١٩ في جميع أنحاء العالم. كما أشيد بجميع العاملين في مجال الرعاية الصحية الذين حافظوا على نسيج مجتمعاتنا.

إن الأزمة التي سببتها الجائحة لم يسبق لها مثيل. وقد أدت إلى تفاقم مواطن الضعف في البلدان والمناطق وبين السكان. كما كشفت عن هشاشة البلدان التي اعتقدت أنها قوية. لقد ألقت بنا جميعا في نفس المعركة المفاجئة، ضد نفس العدو المشترك.

وكان الاتحاد الأوروبي، من جانبه، في طليعة التعاون الدولي الذي جمع ما يقرب من ١٦ بليون يورو لتمويل البحوث ونشر اللقاحات والاختبارات والعلاجات. وقد احتشدنا، إلى جانب جميع الأطراف المعنية، لضمان أن تكون هذه اللقاحات والعلاجات متاحة للجميع وبأسعار معقولة.

ويقع على عاتق كل دولة وكل قائد واجب التفكير في أفضل طريقة للإسهام في تحقيق هدفنا المشترك. وينطبق هذا على التصدي للأزمة الراهنة، كما هو الحال مع جميع التحديات العالمية. لقد قال كوفي عنان: ”لكي تصبح مواطنا صالحا، ابدأ بمجتمعك!“ ومن هذا المنطلق أريد أن أوضح سبب رغبة الاتحاد الأوروبي في أن يصبح أقوى ومستقلا استراتيجيا، مع وجود سوق مفتوحة. فكونه أقوى لن يكون لنفسه فقط. ولكن أيضا للمساهمة بشكل أفضل في إيجاد عالم أفضل. وقد جعلت الأزمة هذا الهدف أكثر أهمية. لقد نبهت لمسؤولية جماعية جديدة، وهي إعادة البناء على نحو أفضل وأكثر مراعاة للبيئة.

السيدات والسادة،

قبل الأزمة، كانت أوروبا قد شرعت بالفعل في مسار إجراء تحول جذري. وكان ذلك، على سبيل المثال، من خلال اتخاذ القرار بأن تصبح أول قارة محايدة من حيث الكربون بحلول عام ٢٠٥٠. أو من خلال اعتماد برنامج عمل رقمي طموح، بما يتماشى مع قيمنا الأساسية.

وقد ضاعفت هذه الجائحة من عزمنا على تحويل اقتصاداتنا ومجتمعاتنا عشرة أضعاف. فقد تم جمع ٥٤٠ مليار يورو من أجل اتخاذ تدابير عاجلة منذ البداية. ثم قرر المجلس الأوروبي، في يوليو/تموز، تعبئة موارد مالية طموحة وغير مسبوقة تقدر بأكثر من ١,٨ تريليون يورو للسنوات المقبلة، بما في ذلك ٧٥٠ بليون يورو تم جمعها عن طريق إصدار سندات الاتحاد الأوروبي، وهو ما لم يسبق له مثيل من حيث طبيعته وحجمه. وبهذا القرار التاريخي، تكاتفنا معا، متحدين وأقوياء، للاضطلاع بمسؤولياتنا على نحو أفضل.

إن المسؤولية تبدأ برؤية الأشياء كما هي، وليس كما نود أن تكون. وفي عالم اليوم، كثيرا ما يحل استخدام القوة، سواء العسكرية منها أو الاقتصادية، محل المناقشة والتفاوض. وأصبح احترام المعاهدات، وهو مبدأ أساسي من مبادئ القانون الدولي، أمرا اختياريا حتى من جانب أولئك الذين كانوا حتى وقت قريب ضامنين لها تاريخيا. كل هذا باسم المصالح الحزبية.

ويدافع الاتحاد الأوروبي أكثر من أي وقت مضى عن النظام الدولي القائم على القواعد والتعاون القائم على القيم العالمية. فالاتحاد الأوروبي يريد أن يكون أقوى وأكثر استقلالية وأكثر حزما للدفاع عن وجود عالم أكثر عدلا. وبهذه الروح نتولى قيادة تنفيذ اتفاقات باريس. وقد أدمجنا بالفعل أهداف خطة عام ٢٠٣٠ في نظامنا للإدارة الاقتصادية.

ونقوم الآن بتطوير هذه القيم وهذا النموذج المفتوح مع وعي أكبر بقوتنا، وبمزيد من الواقعية، وربما على نحو أقل سذاجة. إننا نؤمن بفضائل الاقتصادات الحرة والمفتوحة، ولا نؤمن أبدا بالنزعة الحمائية. ولكن الوصول إلى سوقنا الكبيرة – ثاني أكبر منطقة اقتصادية في العالم، والأولى من حيث التجارة الدولية – لن يباع بعد الآن. ومن الآن فصاعدا، سنقوم بإنفاذ مبدأ تكافؤ الفرص بصورة أفضل، في سوق مفتوحة أمام أولئك الذين يحترمون معاييرها. سواء غادروا اتحادنا أو أرادوا الاقتراب منه.

كما يلتزم الاتحاد الأوروبي بتعزيز العدالة الضريبية الشاملة، ولا سيما في القطاع الرقمي. فلم يعد من الممكن أن تفلت الأنشطة الواسعة النطاق التي تنفذ في هذا المجال من الضرائب العادلة. والاتحاد الأوروبي ملتزم، إلى جانب منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومجموعة العشرين، بالتعاون الدولي من أجل رفع هذا الظلم.

السيدات والسادة،

إن الاتحاد الأوروبي طرف فاعل من أجل تحقيق السلام والتقدم، حيث يريد حشد نفوذه وقوته لجعل الآخرين أقوى أيضا.

وندعم بلدان غرب البلقان الستة الشريكة في عمليتها للتحول وتحقيق التكامل. وقد كررنا التأكيد على منظورها الأوروبي. وقررنا للتو بدء مفاوضات الانضمام مع بلدين آخرين من بينها، هما ألبانيا وجمهورية مقدونيا الشمالية.

ونعمل من خلال الشراكة الشرقية على تطوير علاقاتنا مع ستة من بلدان الجوار. ونقوم بهذا لا سيما بهدف تعزيز المؤسسات وسيادة القانون. وفي بيلاروس، تم تزوير الانتخابات الرئاسية الأخيرة. ونحن لا نقبل بالنتائج. وندين القمع العنيف للمعارضة والمظاهرات السلمية. يجب أن يتوقف القمع والتخويف، ويجب محاسبة جميع المسؤولين ومعاقبتهم. ونقف إلى جانب شعب بيلاروس الذي يجب أن يكون حرا في اختيار مستقبله، دون أي إكراه خارجي. ويشكل الحوار الوطني الشامل، بتيسير من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الطريق الواقعي الوحيد للمضي قدما.

كما أن مكافحة الإفلات من العقاب تعني المطالبة بإجراء تحقيق مستقل وموثوق به عندما يصبح زعيم المعارضة الروسية نافالني ضحية محاولة اغتيال بالأسلحة الكيميائية.

كما يقف الاتحاد الأوروبي إلى جانب الشعب الفنزويلي. ولهذا السبب نعمل مع فريق الاتصال الدولي من أجل التوصل إلى حل سلمي عن طريق التفاوض، وهو حل يجب أن يشمل إجراء انتخابات حرة وذات مصداقية ونزيهة.

السيدات والسادة،

إنني على يقين من أن العلاقة بين أوروبا وأفريقيا ستكون هي العمود الفقري لإقامة عالم أكثر عدلا وقوة. إننا نمثل معا نحو ٨٠ دولة و ١,٧ بليون مواطن في هذه الجمعية، الأغلبية الساحقة منهم من بين أصغر الدول على وجه الأرض. لم تكن قارتانا قط مترابطتين إلى هذا الحد، سواء في السراء أو الضراء. والاعتراف بذلك ليس من باب التشاؤم العقيم بشأن أفريقيا ولا من باب التفاؤل الساذج بشأن القارة. إنه بغرض الاعتراف بأن هذا الترابط ينطوي أيضا على رسالة. إنه بغرض الاعتراف بأن أوروبا كي تكون قوية، فإنها بحاجة إلى أن تكون أفريقيا قوية، والعكس صحيح. إن الإمكانات هائلة. والاستثمار والابتكار وتطوير البنية التحتية وتعزيز التعليم ودعم النظم الصحية: هذا هو الأساس لإقامة شراكة تعود بفائدة متبادلة. فلنستلهم من قوة المفهوم الأفريقي أوبونتو: طريقة التفكير القائمة على فرضية أن إنسانيتي مرتبطة ارتباطا لا ينفصم بإنسانيتك وأن مصائرنا مترابطة وأن أفعالنا الفردية لن تحقق النجاح إلا إذا كانت مجدية بالنسبة للصالح العام. كما أن مبدأ أوبونتو هذا هو السبب في دعوتي المتجددة إلى تسوية مسألة ديون أفقر البلدان بروح من التضامن، تأخذ في الاعتبار أيضا الآثار المترتبة على الجائحة.

يشعر الاتحاد الأوروبي بالقلق إزاء التوترات في شرق البحر الأبيض المتوسط. ويجب أن تتوقف تماما الإجراءات الانفرادية وانتهاكات القانون الدولي. ونبذل بالتعاون مع دولنا الأعضاء جهودا دبلوماسية مكثفة لنزع فتيل التوترات وتعزيز الحوار. وبهذه الروح، اقترحتُ تنظيم مؤتمر متعدد الأطراف بشأن شرق البحر الأبيض المتوسط، بالاشتراك مع الأمم المتحدة. واستجابت العديد من الجهات الفاعلة بالفعل وهي على استعداد لمناقشة الطرائق وجدول الأعمال والجدول الزمني. ويشكل تعيين الحدود البحرية والمسائل المتعلقة بالأمن والطاقة والهجرة بعض المواضيع التي أعتقد أنه ينبغي تناولها.

كما أننا ندعم جهود الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية، أينما كانت مشاركة، كما هو الحال في ليبيا أو سورية.

لا يزال الاتفاق النووي الإيراني أساسيا في عدم الانتشار العالمي والأمن الإقليمي. ولذلك، من الضروري الحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة وأن تنفذها جميع الأطراف بشكل كامل. ولا يزال الاتفاق الذي أيده قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٢٣١ (٢٠١٥) قائما، وبالنسبة لنا لاشك في أن الالتزامات برفع الجزاءات بموجب الاتفاق لا تزال سارية. وفي حين أننا نؤيد بقوة الحفاظ على الاتفاق الإيراني، فإننا نواصل التصدي بحزم للشواغل الأخرى، مثل الحالة المحلية والإقليمية.

ونرحب أيضا ببدء المفاوضات بين الأطراف الأفغانية وسندعم تحقيق سلام دائم.

وفي منطقة محفوفة بالمخاطر، فإن الوقت مناسب الآن لمعالجة قضية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين أكثر من أي وقت مضى. ويجب أن نواصل دعم التطلعات المشروعة لكلا الطرفين. ولا نزال ملتزمين بقوة بحل الدولتين. ولن ندخر جهدا مع شركائنا الدوليين، بما في ذلك المجموعة الرباعية، لتيسير عودة الإسرائيليين والفلسطينيين إلى طاولة المفاوضات لإيجاد حل تفاوضي في إطار المعايير المتفق عليها دوليا. وإن التزامنا بالقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة راسخ لا يتزعزع. وفي الوقت نفسه، نرحب بتقارب إسرائيل مع بلدان المنطقة بوصفه تطورا إيجابيا لتحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

السيدات والسادة،

منذ أن أصبحتُ رئيسا للمجلس الأوروبي، كثيرا ما سُئلت سؤالا بسيطا وقاسيا في الوقت نفسه: ”في سياق التنافس الجديد بين الولايات المتحدة والصين، إلى أي جانب سيقف الاتحاد الأوروبي؟“

وجوابي كالتالي ...

نحن على صلة قوية بالولايات المتحدة. فنحن تشاطر المثل العليا والقيم والمودة المتبادلة التي تعززت من خلال تجارب التاريخ. ولا تزال هذه الأمور تتجسد اليوم في تحالف حيوي عبر الأطلسي. وهذا لا يمنع من أن تكون لدينا نهج أو مصالح متباينة في بعض الأحيان.

ونحن لا نتشاطر القيم التي يقوم عليها النظام السياسي والاقتصادي في الصين. ولن نتوقف عن تعزيز احترام حقوق الإنسان العالمية. بما في ذلك حقوق الأقليات مثل الإيغور. أو في هونغ كونغ، حيث يجري التشكيك في الالتزامات الدولية التي تضمن سيادة القانون والديمقراطية.

والصين شريك بالغ الأهمية في التصدي للتحديات المشتركة، مثل الاحترار العالمي أو كوفيد-١٩ أو تخفيف عبء الديون في أفريقيا. كما أن الصين شريك تجاري هام. إلا إننا عازمون على إعادة التوازن إلى هذه العلاقة نحو تحقيق قدر أكبر من المعاملة بالمثل والمنافسة الأكثر عدلا. كما أنها روح نقوم بغرسها مع أعضاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا، التي سنواصل تعميق علاقتنا بها.

السيدات والسادة،

إننا ندعم القيم الأساسية المتمثلة في الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والتعاون. إنها بوصلتنا خلال السعي لتحقيق مصالحنا. إن الاتحاد الأوروبي قوة مستقلة ونحن المتحكمون في خياراتنا ونحن المتحكمون في مصيرنا.

أخيرا، أود، باسم الاتحاد الأوروبي، أن أؤكد من جديد على هذه القناعة الجوهرية المتمثلة في أنه لا يمكن تحقيق تقدم دون إحراز تقدم في مجال تمكين المرأة. فالتمييز ضد المرأة لا يزال يشكل إحدى العقبات الرئيسية التي تعترض سبيل تحقيق التنمية. ويجب أن نكافح ذلك بلا هوادة. ولا تزال المساواة بين الرجل والمرأة، فضلا عن حماية التنوع، ولا سيما التنوع الجنسي، تشكل أحد التحديات الرئيسية في عصرنا.

وسيظل الاتحاد الأوروبي قوة دافعة من أجل تعددية الأطراف والنظام الدولي القائم على القواعد. ولا يزال دعمنا للأمم المتحدة قويا كما كان دائما، وسنواصل دعم تنفيذ الإصلاحات التي حددها الأمين العام. لأننا بحاجة إلى نظام متعدد الأطراف قوي وفعال. وهذا يتطلب أمما متحدة أقوى من أجل تحقيق نتائج تدفع عجلة السلام العالمي. وستقف أوروبا، الأقوى والأكثر عزما، إلى جانبكم لجعل العالم مكانا أفضل وأكثر عدلا للعيش فيه.

وشكرا لكم.

المرفق الخامس

خطاب السيد مارك روت، رئيس الوزراء والوزير المكلف بالشؤون العامة في مملكة هولندا

السيد الرئيس، الأمين العام، أصحاب السعادة، السيدات والسادة،

بالنسبة لي، فإن انعقاد الجمعية العامة في نيويورك هو التجربة الأسمى للأمم المتحدة.

وقد اجتمعت جميع الوفود في تلك القاعة المهيبة خلال المناقشة العامة.

والعالم كله يجتمع.

ولا يوجد شيء مثل ذلك.

ولكن هذا العام، كل شيء مختلف.

فلأول مرة في التاريخ لدينا جمعية افتراضية.

إن الأمر يبدو سرياليا بعض الشيء، وهو أبعد ما يكون عن المثالية، ولكن من المهم – على الرغم من القيود – أن نتبادل وجهات نظرنا حول الوضع الدولي.

خصوصا في هذا العام.

لأن هذا العام هو عام فيروس كورونا.

وكان الأثر على صحتنا واقتصاداتنا ومجتمعاتنا هائلا.

لقد تضرر كل بلد من بلدان العالم تقريبا، بما في ذلك الجزآن الأوروبي والكاريبي من مملكة هولندا، بشدة.

وكانت البلدان الأشد فقرا هي الأشد تضررا على الإطلاق.

فقد تضخمت المشاكل القائمة بسبب هذه الجائحة.

وأجبرنا هذا على مواجهة الحقائق المتمثلة في أنه في أوقات الأزمات علينا أن نعمل معا.

وأن نعتني ببعضنا بعضا.

وأن ندعم بعضنا بعضا.

ليس مجرد أسرنا وجيراننا ومواطنينا، بل أيضا البلدان والشعوب الأخرى بغض النظر عن الحدود بيننا.

لأننا جميعا نواجه هذا الأمر معا.

والأمم المتحدة تقدم لنا القدوة الحسنة.

لا سيما من خلال إنشاء صندوق الأمم المتحدة لمواجهة جائحة كوفيد-١٩ والتعافي من آثارها،

بمبادرة من الأمين العام غوتيريش.

وتدعم هولندا الصندوق دعما كاملا، ونحن حتى الآن أكبر الجهات المانحة فيه.

كما يقدم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي المساعدة إلى البلدان الأكثر تضررا.

وهذه أمثلة جيدة على التضامن الدولي تبشر بالخير بالنسبة للمستقبل.

ولكن إذا كنا نريد حقا هزيمة هذا الفيروس، فعلينا أن نفعل المزيد لتعزيز التعاون الدولي.

ويبدأ هذا بدعم منظمة الصحة العالمية، التي تضطلع بدور حاسم.

إذ يجب أن نوفر الموارد التي تحتاج إليها.

كما يعني أن البلدان ينبغي أن تتعاون تعاونا كاملا مع المنظمة وإظهار الشفافية. وهذا الأمر منعدم في بعض الحالات. وفي الوقت نفسه، تعرضت منظمة الصحة العالمية للانتقادات أيضا. وتوافق هولندا على أنه ينبغي لنا – بمجرد أن تصبح الأزمة تحت السيطرة – تقييم الحالة والنظر في كيفية تعزيز صلاحياتها. وذلك حتى نكون مجهزين بشكل جيد للتصدي لأي جائحة في المستقبل، أو من الأفضل منعها. ويعد التقييم النقدي والجهود المتواصلة لتحسينها من العناصر الرئيسية للتعاون المتعدد الأطراف.

ولكن للأسف، وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، فإننا نشهد أيضا اتجاها آخر. إن النظام العالمي المتعدد الأطراف، الذي منحنا الكثير في العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية، يتعرض لضغوط كبيرة. وعلينا أن نوقف هذا المد.

و الخطوة الأولى هي أن تتحمل جميع البلدان المسؤولية عن حسن سير عمل النظام المتعدد الأطراف، وتتبع نهجا بناء، وتدافع عن مصالحها الخاصة دون إغفال المصلحة المشتركة، وأخيرا وليس آخرا، أن تفي بالاتفاقات التي أبرمتها وتحترم القانون الدولي، بما في ذلك حقوق الإنسان. وعندما يتعلق الأمر بتعددية الأطراف، لا يمكننا الانتقاء والاختيار.

أما الخطوة الثانية فهي تقييم النظام نفسه تقييما نقديا، حيث إن هناك عملا يجب القيام به في ذلك المجال أيضا. فلا يمكننا مواجهة تحديات اليوم بهياكل الأمس. ومن الضروري أن نحسن مؤسساتنا العالمية ونصلحها ونطورها.

والأمم المتحدة ليست استثناء. وخلال فترة عضويتنا الأخيرة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، عملت هولندا بجد على إجراء إصلاحات عملية للأمم المتحدة في مجال حفظ السلام.

ونؤيد تأييدا كاملا خطة الإصلاح الجارية التي أطلقها الأمين العام. وعلينا أن نضمن معا أن تظل الأمم المتحدة – التي تبلغ من العمر الآن ٧٥ عاما – مهيأة للنهوض بالدور الملقى على عاتقها، ومجهزة تجهيزا جيدا ومفعمة بالنشاط ومستعدة من أجل ٧٥ عاما القادمة.

ولأن الأجيال الجديدة، التي تعبر عن نفسها بالفعل، يجب أن تكون قادرة على التعويل على نظام عالمي متين للتعاون المتعدد الأطراف، ستواصل مملكة هولندا العمل من أجل تحقيق هذه الغاية بكل طريقة ممكنة. وذلك من خلال توفير الموارد المالية، على سبيل المثال، فنحن أحد أكبر عشر جهات مانحة للنظام المتعدد الأطراف ونحاول أن نؤدي دورا بناء. وكذلك من خلال تبادل خبراتنا في مجالات مثل التكيف مع تغير المناخ. إنه موضوع متأصل بالنسبة لمملكتنا، التي تتكون من دلتا منخفضة تطل على بحر الشمال والعديد من الجزر الصغيرة في منطقة البحر الكاريبي. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٢١، سنستضيف مؤتمر قمة التكيف مع المناخ لمساعدة العالم على الاستعداد بشكل أفضل لآثار تغير المناخ.

ومن الإسهامات الأخرى التي نقدمها توفير قاعدة لنظام القانون الدولي. وتستضيف بلدتي لاهاي محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية، على سبيل المثال. ويجب أن نواصل دعم هذه المؤسسات الهامة. وعلى الرغم من أن تحقيق المساءلة أصبح أكثر صعوبة في السنوات الأخيرة، فإن ذلك يرجع بشكل رئيسي إلى مناهضة عدد قليل من البلدان. لكننا لن ندع ذلك يوقفنا. سنجد سبلا أخرى مثل الآلية الدولية لجمع وتحليل الأدلة على أخطر الجرائم المرتكبة في سورية، أو الخطوة التي اتخذتها هولندا مؤخرا، حيث تحمل سورية المسؤولية رسميا عن انتهاكات حقوق الإنسان.

وبالنسبة لبلدنا على وجه الخصوص، كان إنشاء إجراءات قضائية خاصة لمحاكمة المتهمين بإسقاط طائرة الخطوط الجوية الماليزية أثناء الرحلة MH17 معلما رئيسيا، لأنالعدالة يجب أن تتحقق، ولأن العدالة ركيزة أساسية في نظامنا العالمي المتعدد الأطراف. إننا نعمل في جميع هذه المجالات، على اقتناع تام بأن التعاون الدولي يحقق لنا التقدم.

وعلى الرغم من أن الأزمة الحالية تجبرنا على البقاء متباعدين، فإننا نحتاج إلى الاقتراب من بعضنا البعض الآن أكثر من أي وقت مضى.

وشكرا لكم.

المرفق السادس

خطاب السيد ك. ب. شارما أولي، رئيس وزراء نيبال

السيد الرئيس، أصحاب الفخامة رؤساء الدول والحكومات، السيد الأمين العام،

الضيوف الكرام،

أتقدم بتحياتي الحارة لكم جميعا من نيبال، أرض غوتام بوذا وساغارماثا، المعروفة أيضا باسم جبل إيفرست.

وأضم صوتي إلى القادة الآخرين في الإعراب عن شعورنا بعميق الحزن والألم إزاء الخسائر في الأرواح في جميع أنحاء العالم بسبب كوفيد-١٩، بما في ذلك في بلدي.

وأهنئكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم وأؤكد لكم دعم نيبال الكامل.

ويستحق الرئيس المنتهية ولايته تقديرنا للنجاح في توجيه الدورة الرابعة والسبعين للجمعية.

ونشيد بالأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، على جهوده الدؤوبة لتمكين الأمم المتحدة من أداء مهمتها في هذا الوقت العصيب.

السيد الرئيس،

إننا نمر بوقت استثنائي. إن جائحة كوفيد-١٩ تواجهنا باعتبارها أزمة ذات أبعاد غير مسبوقة. فقد كانت تداعيات الوباء هائلة، سواء من حيث حجم أزمة الصحة العامة، أو تأثيرها على سبل العيش والمجتمعات، أو الركود الاقتصادي العالمي.

وندعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، ومنظمة الصحة العالمية، ومجموعة البنك الدولي في قيادة الاستجابة العالمية للجائحة. ونثني، على وجه الخصوص، على الأمين العام للأمم المتحدة لإطلاقه مبادرة التصدي لكوفيد-١٩ على نحو شامل. وأكثر ما يهم في الأزمة الصحية الجارية هو حصول الجميع على لقاحات مضادة لكوفيد-١٩ بسهولة ويسر بعد تطويرها؛ وتبادل المعارف والخبرات؛ وتوفير المعدات الطبية والأدوية في الوقت المناسب.

إن حماية أرواح الناس من المرض والجوع على السواء هي الواجب الأسمى على عاتق الحكومات. وبينما قد بذلنا كل جهودنا ومواردنا لتحقيق ذلك، فإن التضامن الدولي يكتسي نفس القدر من الأهمية. ومما يثير القلق أن الأزمة تتكشف في ظل نظام دولي يسوده شعور بعدم اليقين أصلا. وتعود التوترات الجيوسياسية للظهور. ولا يزال السلام والاستقرار مطمحا لم يتحقق

في أجزاء كثيرة من العالم. وتحديات مثل سباق التسلح وتغير المناخ والكوارث تعوق آفاق تحقيق السلام والتنمية المستدامة.

ولم يؤد الفيروس غير المرئي إلا لإظهار شدة تلك الأمراض المرئية. وقد أدى ذلك إلى تفاقم التوترات التجارية، وأوجه عدم المساواة العالمية، وعدم الاستقرار المالي، وأزمة الديون. وقد أصبح التعاون المتعدد الأطراف ضحية واضحة في مواجهة الاتجاهات الانفرادية والسياسات الحمائية.

إن موضوع ”المستقبل الذي نصبو إليه، والأمم المتحدة التي ننشدها“ يتردد صداه بشكل جيد للغاية مع الوضع الحالي. ولا يمكن تصور الحديث عن الحط من قيمة تعددية الأطراف في وقت أصبحت فيه أهميتها أكثر وضوحا من أي وقت مضى. وينبغي أن تكون المنافع العالمية الأكبر، وليس المصالح الوطنية الضيقة، هي الأساس الذي تقوم عليه تعددية الأطراف والنظام القائم على القواعد.

إن هذه الذكرى السنوية الخامسة والسبعين التاريخية لإنشاء الأمم المتحدة تعد فرصة لحشد إرادة سياسية أقوى لتعزيز التعاون والتضامن الدوليين، وتصور مستقبل أكثر أمنا وإنصافا وعدلا. فلن يساعدنا على مواجهة الأشهر والسنوات الصعبة المقبلة إلا وجود شراكة عالمية تعاونية وديمقراطية وقائمة على أساس علمي ومنسقة.

السيد الرئيس،

إننا إذ نبدأ عقد العمل والتنفيذ لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، فإن الأزمة الحالية قد دفعتنا إلى حافة فقدان المكاسب التي تحققت على مسار تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتواجه بلدان مثل أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية قيودا على الموارد والحماية الاجتماعية والبنى التحتية الصحية اللازمة. وزاد من تفاقم الضائقة توقف السياحة، والتحويلات المالية، وتعطل سلاسل الإمداد والتجارة. أما الفقر فآخذ في الازدياد، في الغالب في البلدان النامية، لأول مرة في السنوات العشرين الماضية.

وتهدد الأزمة الحالية الإنجازات التي تحققت بشق الأنفس في المجالات الرئيسية، وخطتنا للخروج من مركز أقل البلدان نموا.

ومن أجل منع تفاقم أوجه عدم المساواة، ينبغي أن يكون تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الوقت المناسب هو أساس ما نقوم به من إجراءات، وبوصلة تطلعاتنا، ودلالة على جهودنا في مجال التعافي.

يجب أن نصل إلى أولئك الذين هم في الحضيض.

أصحاب السعادة،

إن البيان الافتتاحي للأمين العام يبرز بحق التحديات الراهنة التي تواجه العالم ويوفر سبيلا للمضي قدما.

وتشعر نيبال بقلق عميق إزاء تدهور الأوضاع الإنسانية في ليبيا وسورية واليمن.

فالنزاعات الطويلة الأمد تلحق مآسي مؤلمة بالمدنيين الأبرياء.

وتدعو نيبال إلى إيجاد حل سلمي لجميع هذه النزاعات، حل يقوده شعب كل بلد ويملك زمامه.

ونود أن نرى تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط من خلال حل الدولتين من أجل إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود دولية آمنة ومعترف بها استنادا إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ويجب أن تكفل جهود بناء السلام الفعالة والمستدامة تحقيق قيادة وملكية وطنية شاملة.

وكدولة من الدول الرئيسية المساهمة بقوات وبأفراد شرطة وعضو في لجنة بناء السلام، فقد استجابت نيبال بشكل ثابت لنداء الأمم المتحدة من أجل نشر قوات دون أي تحفظ.

وبعد مرور أكثر من ستة عقود من الشراكة في عمليات الأمم المتحدة للسلام، فإن التزام نيبال بالسلام والاستقرار الدوليين أقوى من أي وقت مضى. ونرى أنه ينبغي أن يكون للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة نصيب أكبر في مواقع صنع القرار، في المقر وفي البعثات الميدانية على حد سواء.

إن سلامة أفراد حفظ السلام وأمنهم وكرامتهم تكتسي أهمية حيوية، إذ نشارك بشكل متزايد في عمليات السلام المتعددة الأبعاد المعقدة.

كما أن الموارد التي يمكن التنبؤ بها والكافية والمستدامة أساسية لنجاح عمليات سلام.

ويتعين على المجتمع العالمي أن يتحد في وجه المشاكل عبر الوطنية مثل الإرهاب، والجريمة المنظمة، والتدفقات المالية غير المشروعة، والاتجار بالبشر والمخدرات.

تدين نيبال الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره؛ أو غيره من الأنشطة التي تسبب الألم والمعاناة للأبرياء.

وندعو إلى التعجيل بإبرام اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب.

السيد الرئيس،

في عام ٢٠١٩، بلغ الإنفاق العسكري العالمي ١,٩ تريليون دولار أمريكي.

إن قدر بسيط من هذه الموارد يمكن أن يجلب الراحة لملايين الناس الذين يعانون من الفقر والجوع والحرمان.

إن سباق التسلح، وتسليح الفضاء الخارجي، وحرب الفضاء الإلكتروني، تكبد البشرية تكاليف باهظة.

ونحن جميعا نعرف ما الذي يكتسي أهمية أكبر في الوقت الحاضر – الأسلحة النووية أم لقاح يحصل عليه الجميع ضد كوفيد-١٩!

إن العالم بحاجة إلى المزيد من الكمامات، وليس البنادق؛ والمزيد من معدات الحماية، وليس الأسلحة المدمرة؛ والمزيد من الإنفاق الاجتماعي لإنقاذ الأرواح، وليس الإنفاق العسكري لإزهاق الأرواح.

وحتى عندما تؤجل العمليات المتصلة بنزع السلاح، بما في ذلك مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بسبب الجائحة، يجب على الأطراف المعنية أن تواصل الوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدات لجعل العالم أكثر أمانا.

ونكرر دعوتنا إلى نزع سلاح عام وكامل لجميع أسلحة الدمار الشامل،

واتباع نهج إقليمية لنزع السلاح تكمل المبادرات العالمية. وكبلد مضيف لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ، فإننا نؤكد على ضرورة تعزيز هذه النهج الإقليمية بما في ذلك ”عملية كاتماندو“.

السيد الرئيس،

إن تغير المناخ يشكل تهديدا وجوديا. وينبغي ألا يؤدي صمت الدول الكبيرة المسببة للانبعاثات إلى التقصير في تحمل المسؤوليات.

لقد خصصت نيبال أكثر من ٦٠ في المائة من أراضيها لخدمة النظام الإيكولوجي. فغاباتنا وجبالنا بمثابة أجهزة لتنقية البيئة.

وتسهم جبالنا في مناخ المحيطات ونظامها الإيكولوجي من خلال مئات الأنهار التي تتكون من الثلوج وتصب في المحيطات. وتعمل جبال الهيمالايا في نيبال كعامل طبيعي لاستقرار المناخ. فهي تسهم في الحفاظ على نظام التبريد الطبيعي لأنها تقع في أكثر المناطق حرارة على الكوكب بين مداري السرطان والجدي. وبصرف النظر عن هذا، فهي تسهم في نظام التغذية الطبيعي مما يضمن استمرار إمدادات المياه العذبة الضرورية للكائنات الحية.

وثمة علاقة عضوية بين الجبال والمحيطات في الحفاظ على دورة المناخ الطبيعية. ومن هذا المنطلق، فإن جبال نيبال ليست أصولا بالنسبة لنا فحسب، بل إنها ذات أهمية عالمية نظرا لإسهامها الحيوي في الحفاظ على سلامة الكوكب.

وأنشطتنا الاقتصادية وطريقة توليد الطاقة هي الأكثر ملاءمة للمناخ. ومن المفارقات غير السارة أننا نساهم إسهاما كبيرا في الحفاظ على النظام الإيكولوجي وننتج انبعاثات لا تذكر، ومع ذلك فإننا نتحمل العبء الأكبر لتغير المناخ.

لقد أدى الاحترار العالمي إلى تآكل صحة جبالنا الشاهقة والنظم الإيكولوجية. وقد ساهم التلوث العالمي وتغير المناخ في الذوبان السريع للجليد، الأمر الذي يجب أن يكون مصدر قلق بالغ لنا جميعا. فقد يؤدي ذلك إلى تفجر البحيرات الجليدية مما يتسبب في خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات في النهاية.

وندعو إلى التنفيذ الكامل والفعال لاتفاق باريس، واتخاذ إجراءات قوية بشأن المناخ، وسهولة الحصول على التمويل المتعلق بالمناخ.

ويساورنا القلق إزاء تدهور سلامة النظام الإيكولوجي للمحيطات عموما بسبب الإفراط في النشاط البشري. يجب أن نحافظ على التراث المشترك للبشرية. ويكتسي السلوك الحصيف من جانب جميع الجهات المعنية، وخاصة الدول الساحلية، أهمية حاسمة للحفاظ على النظام الإيكولوجي للمحيطات.

وتقدر نيبال التقدم المحرز حتى الآن في العملية الخاصة بالتنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية وتتطلع إلى اختتامها بنجاح.

أصحاب السعادة،

لقد تم الدفع بالنظام التجاري العالمي نحو حافة الخطر. وقد أصبح إصلاح منظمة التجارة العالمية أمرا ملحا لضمان أجواء تكفل تكافؤ الفرص وإعادة بناء الثقة.

وينبغي لمنظمة التجارة العالمية أن تطلق إطارا تجاريا عالميا مجددا ومنشطا يعمل على تمكين أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية من الاستفادة على نحو منصف.

ويتعين توجيه مبادرة المعونة لصالح التجارة لتصب في مصلحة القدرة التنافسية للصادرات والقدرة على الصمود.

وقد كان التقدم في مجال التكنولوجيا عاملا رئيسيا لتحقيق التنمية والتغيير. ومعالجة الفجوة الرقمية والقيود على القدرات في أقل البلدان نموا أمرا حاسما للحصول على حصة عادلة من فوائد

التجارة الإلكترونية وعوائد التكنولوجيا. يجب أن تتمكن من الحصول على التكنولوجيا بسهولة وأسعار ميسورة.

السيد الرئيس،

إن التزام نيبال بحقوق الإنسان التزام كامل وثابت.

ويضمن دستور نيبال الديمقراطي حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميا وغيرها من المبادئ مثل النظام السياسي الديمقراطي المتعدد الأحزاب، والتعددية، واستقلال القضاء، والفصل بين السلطات، وسيادة القانون، والتمثيل النسبي، والانتخابات الدورية، والعدالة الاجتماعية والاقتصادية.

ولا تتغاضى نيبال عن الإفلات من العقاب على الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان. ونحن ملتزمون التزاما تاما بإكمال عملية العدالة الانتقالية الجارية بما يتماشى مع التزامنا. وسيتم تناول شواغل الضحايا.

كما يصادف عام ٢٠٢٠ الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وفي حين أننا خطونا خطوات كبيرة في مجال كفالة حقوق المرأة وتمكينها؛ فإننا ملتزمون أيضا بمعالجة الثغرات والتحديات.

وتواصل نيبال حاليا، بوصفها عضوا في مجلس حقوق الإنسان، الإسهام بصورة بناءة في تعزيز حقوق الإنسان من خلال اتباع نهج موضوعي بطريقة كلية شاملة.

ومن أجل زيادة مساهمة نيبال، قدمت ترشيحها لإعادة انتخابها لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٣. ونعول على الدعم القيم من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لترشيحنا.

وتضع نيبال في مقدمة أولوياتها سلامة العمال المهاجرين وأمنهم ورفاههم. ويجب أن يشكل توفير الضمانات الكافية ضد الاستبعاد وكراهية الأجانب والتمييز ضد العمال المهاجرين خطة مشتركة للجميع في هذا الوقت العصيب.

ومن الضروري توسيع نطاق ملكية وتنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية لجعل الهجرة تعود بالنفع على الجميع.

لقد استضافت نيبال آلاف اللاجئين على مدى عقود لأسباب إنسانية. ويجب على الجميع احترام حق اللاجئين في العودة إلى وطنهم بصورة آمنة وكريمة.

السيد الرئيس،

في خطابي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة والسبعين، أوضحت التحول السياسي الهائل في نيبال وتعزيزه من خلال دستور ديمقراطي كتبه ممثلو الشعب.

وبعد أن قمنا بحل القضايا السياسية الأساسية، نركز الآن على تحقيق التحول الاقتصادي المتوخى في إطار التطلع الوطني ”نيبال مزدهرة، نيباليون سعداء“. ومرجع هذا الطموح هو خطة عام ٢٠٣٠، ومفهوم الديمقراطية الشاملة التي لا ترعى الحقوق والحريات السياسية للشعب فحسب، بل وتهتم أيضا بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والرفاه.

لقد هيأنا مناخا مواتيا للاستثمار، مع تحقيق تحسن في الحكم الرشيد بصفة عامة. ونحن بحاجة إلى تدابير دعم دولي في شكل تقني وتكنولوجي ومالي واستثماري.

وعلى الرغم من شح الموارد، فقد حققنا زيادة كبيرة في الاستثمار في الهياكل الأساسية الريفية والقطاع الاجتماعي.

واستعيض عن النمط المحفوف بالمخاطر لعبور الأنهار عن طريق الانزلاق على الحبال ببناء جسور.

ونوفر مدفوعات شهرية للضمان الاجتماعي للمسنين والنساء غير المتزوجات والأشخاص ذوي الإعاقة والمعوزين.

وقد شرعنا في توفير التأمين الصحي للمسنين مما زاد من توسيع نطاق تغطيته.

وتقدم المنح الدراسية الشهرية في جميع المدارس لأطفال الداليت والمجتمعات المحلية المهمشة في المناطق المتخلفة عن الدراسة. ويتاح التعليم الأساسي مجانا للجميع مع توفير الكتب والمواد التعليمية.

وحققنا معدل التحاق بالمدارس يكاد يكون شاملا، كما حققنا المساواة بين الأطفال من الجنسين في المدارس، وخفضنا بشكل كبير تسرب الفتيات من التعليم.

وأحدثنا تحولا في البلد فجعلناه خاليا من التغوط في العراء. وبهذه الطريقة، بدأنا حقبة جديدة لأسلوب حياة كريمة.

ومن خلال توسيع نطاق الرعاية والحماية الاجتماعيين، جعلنا مدننا خالية من أطفال الشوارع، والمتشردين، والمتسولين.

وشفينا جراح الزلازل. فقمنا بإعادة بناء المنازل السكنية والمدارس والكليات والمستشفيات والمواقع التراثية. كما نقلنا الأشخاص إلى مناطق آمنة.

وتجسد كل هذه الإنجازات تمتع شعبنا على نطاق أوسع بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية.

السيد الرئيس،

إن ميثاق الأمم المتحدة، وعدم الانحياز، والمبادئ الخمسة للتعايش السلمي، والقانون الدولي، وقواعد السلام العالمي

هي ما يوجه سياسة نيبال الخارجية. إننا نؤمن ”بالصداقة مع الجميع وعدم معاداة أحد“.

وتلتزم حكومة نيبال، مسترشدة بهذه المبادئ، التزاما راسخا بحماية سيادة نيبال وسلامتها الإقليمية، والحفاظ على علاقات ودية مع جيرانها وجميع البلدان الأخرى في العالم.

ونؤيد إقامة نظام دولي شامل وعادل يستند إلى المساواة والاحترام المتبادل والعدالة.

وإيمانا منا بالتعاون الاقتصادي الإقليمي، فإننا نضطلع بدورنا الواجب بموجب أطر رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، ومبادرة خليج البنغال للتعاون التقني والاقتصادي المتعدد القطاعات، وحوار التعاون في آسيا.

السيد الرئيس،

تحظى الأمم المتحدة بنطاق ومشروعية وتأثير على صعيد وضع القواعد لا مثيل لها.

وتؤمن نيبال إيمانا راسخا بتعددية الأطراف، التي تكون الأمم المتحدة محورها.

ونشدد على ضرورة إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لجعله أكثر تمثيلا وشفافية وديمقراطية وخضوعا للمساءلة. ويجب أن يظل مبدأ المساواة في السيادة في صميم جميع مبادرات الإصلاح.

كما نشدد على أهمية العمليات الجارية لإعادة تنشيط الجمعية العامة واستعراض هيكل بناء السلام.

ويجب أن يهدف الإصلاح إلى جعل الأمم المتحدة أكثر كفاءة وفعالية وشفافية، مما يكمل الجهود الوطنية الرامية إلى إحداث تغيير إيجابي في حياة الشعوب، بما يضمن المساواة في الكرامة لجميع الشعوب.

ونؤيد تدابير الإصلاح التي بدأها الأمين العام ونتوقع أن تحقق الأمم المتحدة آثارا إيجابية كبيرة على البلدان الأكثر احتياجا.

وبالمقارنة بعام ١٩٤٥، وهو عام إنشاء الأمم المتحدة، فقد توصل العالم لمعارف أفضل، وتكنولوجيا أكثر تقدما، والعديد من أوجه التقدم الأخرى في مختلف المجالات. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات قائمة على نطاق عالمي. وهذا يوفر مجالا أوسع وسببا أقوى لإقامة شراكة عالمية.

وعلى النقيض من ذلك، من المؤسف أن نشهد في بعض الأوساط رغبة أقل في العمل في إطار متعدد الأطراف.

وعلينا، نحن الدول الأعضاء، أن نتحمل مسؤولية تعزيز الأمم المتحدة ومواصلة السير على نهج التعاون المتعدد الأطراف. ولا بديل عن ذلك.

وعلى نحو ما أنشئت الأمم المتحدة في ظل الدمار الذي خلفته الحرب العالمية الثانية لقيادة العالم على طريق السلام والأمن والتنمية، فلماذا لا نفكر بنفس الطريقة في بناء عالم أكثر ازدهارا وصحة، في أعقاب العدو غير المرئي كوفيد – ١٩ الذي لا يقل عن الحرب العالمية بطشا؟

وختاما، سيدي الرئيس، لقد فضل مؤسسو الأمم المتحدة اختيار السلام على الحرب، والتعاون على التصادم، والتنمية على الحرمان، والكرامة الإنسانية على الحط من قدرها.

وفي هذا العام التاريخي الخامس والسبعين لمنظمتنا، دعونا نتعهد مجددا بدعم تلك القيم والعمل معا بروح من التعاون والتضامن لقيادة البشرية نحو السلام والازدهار.

وشكرا لكم.

المرفق السابع

خطاب السيد جورجي غاخاريا، رئيس وزراء جورجيا

[الأصل بالجورجية؛ وقدم الوفد ترجمة بالإنكليزية]

السيد الرئيس،

السيد الأمين العام،

المندوبون الموقرون،

السيدات والسادة،

إنه لشرف عظيم لي أن تتاح لي هذه الفرصة لمخاطبتكم ومشاطرتكم رسالة بلدنا، جورجيا، بعد التأمل في العام الماضي.

تحتفل الأمم المتحدة هذا العام بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشائها، وللمرة الأولى مرة في تاريخها، تنعقد الجمعية العامة عن طريق التداول عن بعد. وهذا الشكل غير عادي، بل قد يقال إنه تاريخي لأن السبب وراء ذلك يوحدنا جميعا: فالعالم بأسره يحارب اليوم عدوا مشتركا غير مرئي، هو جائحة كوفيد-١٩.

فحياة البشر تواجه تهديدا مشتركا، بغض النظر عن المنطقة أو مستوى المعيشة، وقد طغت مكافحة هذا التهديد على بعض التحديات التي ظلت على جدول أعمال الأمم المتحدة لعقود من الزمن؛ على الرغم من أنه، في بعض الحالات، جلب بعض المشاكل إلى الصدارة.

لقد وجدنا أنفسنا جميعا، نحن الدول من مختلف القدرات، أمام تحد جديد تماما وأكثر تعقيدا.

وعلى الرغم من الصعوبات، نجحنا في التصدي لهجمة الجائحة في جورجيا، كما شهد العالم أجمع وأقر به بالإجماع. فبفضل القرارات الاستباقية في مكافحة كوفيد-١٩، والجهود المتفانية التي تبذلها السلطات والأطباء وعلماء الأوبئة، والأهم من ذلك، المسؤولية الاجتماعية العالية لمواطنينا، فضلا عن الإدارة الصحيحة، أبقينا جورجيا على قائمة المناطق الخضراء. وإنني فخور بأنه على الرغم من هذه الجائحة، عُقدت الدورة ١١٢ للمجلس التنفيذي لمنظمة السياحة العالمية في بلدنا قبل بضعة أيام. وأود أن أشكر البلدان الصديقة لنا – الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والمؤسسات المالية الدولية التي ثبت ما لمساعدتها من أهمية قصوى في التصدي للموجة الأولى من الجائحة.

وبطبيعة الحال، لا تزال الكارثة قائمة، ولا يزال الفيروس يهاجمنا، ولكن المعرفة التي تراكمت لدينا تسمح لنا بإدارة الحالة باستمرار وتبادل تجربة جورجيا الناجحة مع الجميع.

وفيما عدا هذا التحدي الجديد، ظلت جورجيا لسنوات تواجه تحديا مختلفا، بل وأصعب، وهو احتلال أراضينا.

من المعروف للجميع أن روسيا قامت في عام ٢٠٠٨ بشن عدوان عسكري سافر وواسع النطاق على جورجيا، وهو عدوان لم يكن ممكنا احتواؤه لولا الدعم الثابت من المجتمع الدولي، وفي مقدمته الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

ويدرك الجميع هنا، في مقر الأمم المتحدة، أن ٢٠ في المائة من الأراضي الجورجية المتكاملة — أبخازيا ومنطقة تسخينفالي — تحتلها روسيا.

وحتى اليوم، وفي الوقت الذي يشن فيه العالم بأسره حربا على جائحة فيروس كورونا، يواصل الاتحاد الروسي عملية إنشاء الحدود غير القانونية والاستفزازات في الأراضي المحتلة؛ وتستخدم أدوات الحرب الهجينة على نطاق واسع، بما في ذلك هجمات التضليل على المرفق الرئيسي للهيكل الوطني لمكافحة الجائحة – وهو مركز ريتشارد لوغار لبحوث الصحة العامة.

ومن المؤسف أن روسيا لم تف بعدُ بشروط اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في ١٢ أغسطس/آب ٢٠٠٨، والذي توسط فيه الاتحاد الأوروبي؛ وتواصل تجاهل سلامة جورجيا الإقليمية وسيادتها والمعايير والمبادئ الأساسية للقانون الدولي.

إن الاحتلال، بما يقوم به من عمليات غير قانونية للتدريب العسكري وإقامة الحدود وتركيب أسوار من الأسلاك الشائكة وغيرها من الحواجز المصطنعة، إنما يلحق خسائر فادحة في المقام الأول بالسكان المتضررين من النزاع الذين يعيشون في حالة أزمة إنسانية: فهم محرومون من الوصول إلى منازلهم وأراضيهم ومرغمون على العيش في واقع تُغلق فيه الممرات ويستمر تمزيق الأسر يوميا، وحيث تُصادر حريتهم في التنقل وحقوقهم في التملك وحقهم في التعليم وحقهم في الحصول على الخدمات الطبية الأساسية. وقد تم اختطاف سكان محليين وتعذيبهم وقتلهم.

ويجب أن نذكركم بأسماء مواطنينا؛ جيغا أوتخوزوريا، وأرشيل تاتوناشفيلي، ودافيت بشاروليي، الذين أزهق ممثلو نظام الاحتلال أرواحهم.

لن تقبل جورجيا الاحتلال أبدا!

وباسم كل مواطن جورجي، أدعو المجتمع الدولي إلى إجراء تقييم كاف للإجراءات غير القانونية التي تقوم بها روسيا حتى نجبرها، من خلال جهودنا المشتركة، على الامتثال للقواعد

الدولية والوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها، بما في ذلك اتفاق ١٢ آب/أغسطس. ونحث روسيا على اتخاذ موقف بناء في إطار مباحثات جنيف الدولية، حيث نناقش، بمشاركة الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، المسائل الأمنية والإنسانية المتعلقة بأبخازيا ومنطقة تسخينفالي، مثل عدم استخدام روسيا للقوة ضد جورجيا وسحب القوات وإنشاء آليات أمنية دولية وعودة المشردين داخليا واللاجئين إلى ديارهم.

ولا تدخر سلطات جورجيا، من جانبها، جهدا لمساعدة مواطنيها المحتاجين بقدر الإمكان، حتى في ظل ظروف خطوط الاحتلال المغلقة.

وترمي السياسة التي اختارتها حكومة جورجيا إلى تحقيق السلام عن طريق الحوار وإيجاد حل سلمي للنزاع. ويشمل ذلك ضمان تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٨ من جهة، والمصالحة وبناء الثقة وإعادة العلاقات بين المجتمعات المحلية التي مزقتها الحرب من جهة أخرى.

إن مبادرة السلام التي أطلقتها الحكومة الجورجية ”خطوة نحو مستقبل أفضل“ تدل بوضوح على أن جورجيا مهتمة بالحوار مع سكان منطقتي أبخازيا وتسخينفالي. ونشعر بالقلق إزاء مصيرهم ونهتم بتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية على أرض الواقع، وكذلك بإعادة الروابط المباشرة بين المجتمعات المحلية على جانبي خط الحدود. وهدفنا هو تطوير المناطق المذكورة وتحسين الظروف المعيشية لسكانها وأن نتقاسم معهم كل ما لدينا من فوائد وإنجازات، بما في ذلك الحياة في مجتمع سلمي وحر وديمقراطي يخلو من الفساد، فضلا عن الفرص التي تتيحها علاقاتنا التي تزداد وثوقا مع الاتحاد الأوروبي، مثل التجارة الحرة والسفر دون تأشيرة.

وأخاطب مواطنينا على الجانب الآخر من خطوط الاحتلال: إن جورجيا مستعدة لمشاركتكم كل هذا وقادرة على ذلك. ويمكننا، معا، تأمين مستقبل أفضل لكم ولأطفالكم، مع الحفاظ على الثقافة والهوية الفريدتين اللتين تشكلان تراثنا المشترك.

وفي هذه المرحلة، أود الإعراب عن امتناني العميق لجميع شركائنا وأصدقائنا لوقوفهم باستمرار إلى جانبنا ودعمهم لسيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية ولاتباعهم سياسة عدم الاعتراف بالإجراءات الروسية.

ومن المهم بالنسبة لنا أنه قبل بضعة أسابيع، وفي ظل ظروف الجائحة العالمية، أعرب عدد غير مسبوق من البلدان عن التأييد للقرار الإنساني المُقدم بمبادرة من جورجيا و ٥٤ دولة بشأن وضع المشردين داخليا واللاجئين من أبخازيا، جورجيا ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية، جورجيا، والذي يؤكد حقهم في العودة الكريمة إلى ديار أجدادهم.

الزملاء،

إن الأمة الجورجية أمة قوية ومحبة للحرية. إن لجورجيا تاريخا قديما، كما أن بلدنا بلد ديمقراطي ذو توجه مستقبلي. واليوم، تحتل جورجيا مكانتها في العالم بوصفها بلدا يطبق أعلى المعايير الديمقراطية في المنطقة وبلدا لا يقنع أبدا بما تحقق من إنجازات ويسعى دائما إلى التطور. لقد كنا دائما – ولا نزال حتى يومنا هذا – دولة ملتزمة بالقيم الغربية، حققت بطبيعة الحال التناغم بين الثقافات والحضارات الغربية والشرقية على الأراضي الجورجية.

وقد نفذنا إصلاحا دستوريا تاريخيا أسفر عن تحول جورجيا إلى الحكم البرلماني الأوروبي في عام ٢٠٢٠، وستجرى الانتخابات البرلمانية المقرر تنظيمها في عام ٢٠٢٤ وفقا لنظام انتخابي يقوم على الحصص النسبية بشكل كامل. وستنشأ عن هذا التعديل الدستوري المذكور سمة جديدة تماما مناظرة لسمات النظم الديمقراطية البرلمانية الغربية، والتي ستزيد من تسريع التطور الديمقراطي لبلدنا. وفي ظل هذه التغييرات، نجح الفريق السياسي الحاكم في إنجاز ما أعلنت عنه العديد من القوى السياسية طوال تاريخ دولتنا الممتد لثلاثين عاما، ولكنها لم تجرؤ قط على التنفيذ.

إن حكومة جورجيا تفعل وستفعل كل ما في وسعها لضمان تهيئة بيئة حرة ونزيهة وشفافة وديمقراطية لهذه الانتخابات ذات الأهمية الحاسمة وسط انتشار الجائحة، حيث ستتاح لجميع المواطنين الجورجيين الفرصة للتعبير عن إرادتهم السياسية بحرية في ظل أقوى حضور للمراقبين الدوليين.

الزملاء،

إن جورجيا جزء من الحضارة الأوروبية، ولهذا السبب فإن طريق التنمية في بلدنا لم يتغير، وهو يرمي إلى تحقيق الاندماج في الهياكل الأوروبية والأوروبية – الأطلسية، وهو أمر يكرسه دستور البلد وغير قابل للتنقيح. ووقعت جورجيا على اتفاق ارتباط مع الاتحاد الأوروبي، فيما دخل الاتفاق الخاص بالسفر دون تأشيرة واتفاق التجارة الحرة حيز النفاذ أيضا. وكل هذا يمكننا من تعزيز مؤسساتنا الأوروبية وتطوير البنية التحتية على أعلى مستوى وتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتعزيز اعتماد التكنولوجيات الحديثة والوقوف إلى جانب أوروبا في التعامل مع التحديات.

ما برحت جورجيا تشارك منذ سنوات في بعثات دولية لحفظ السلام في بلدان مختلفة. ويحافظ جنودنا بثبات على السلام والاستقرار العالميين. والقوات المسلحة الجورجية مثال يحتذى في أداء واجباتها في جميع المواقع. وقد قضى ٣٢ منهم نحبهم أثناء إنجاز هذه المهمة المشرفة والصعبة.

واليوم، نحن جهة فاعلة هامة في ضمان الأمن العالمي لأن أمن جورجيا لا ينفصل عن الأمن العالمي؛ ولذلك، فإن مساهمتنا في تعزيز الأمن الأوروبي – الأطلسي تنعكس مباشرة على قوة بلدنا وحمايته.

الزملاء،

إن تحول جورجيا إلى اقتصاد متقدم النمو هو هدفنا الرئيسي، ونفخر ببعض الإنجازات المثيرة للإعجاب التي حققناها على هذا الدرب. ولكننا نركز في الوقت الحالي على إخراج بلدنا من الأزمة الاقتصادية العالمية الناجمة عن الجائحة بأسرع ما يمكن وبأدنى قدر من الخسائر. ويعزز آمالنا في هذا الصدد حقيقة أن جورجيا أرض للفرص الجديدة، فهي مكان قادر على توفير ما لا يوفره أي مكان آخر، بما في ذلك موقعها الاستراتيجي الخالي من الحواجز الثقافية واللغوية، مع وجود الحد الأدنى من الضرائب وتوفر كل الفرص لتطوير الأعمال التجارية. وتحتل جورجيا ترتيبا متقدما على مستوى العالم من حيث سهولة ممارسة أنشطة الأعمال.

وجورجيا حاليا هي أحد المراكز الإقليمية المتعدد الوظائف للتعليم والطب والخدمات اللوجستية والسياحة والأعمال بشكل عام، ومع ذلك فإننا لا نشعر بالرضا عن الذات ونستمر في العمل.

واليوم، في القرن الحادي والعشرين، نقدم جورجيا إلى العالم بوصفها بوابة للتقدم والمعرفة والثقافة، تربط أوروبا بآسيا والعكس بالعكس، بوابة ذات قيم غربية صمدت لقرون على مفترق طرق الحضارات القديمة.

وتتمثل قيمتنا الرئيسية في شعبنا، الذي يمثل التسامح بالنسبة له – وهو القيمة الغربية الأساسية – جزءا لا يتجزأ من هويته.

الزملاء،

للأسف، بينما نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، لا نزال نعيش في عالم تُنتهك فيه يوميا المبادئ الرئيسية للقانون الدولي المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. واليوم، أود أن أؤكد من جديد التزامنا الثابت بميثاق الأمم المتحدة من أجل ضمان تحقيق السلم والأمن الدوليين.

وقد تم الإعراب مرارا هنا عن أن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة متساوية، وقد أوضحت الجائحة ذلك وأظهرت لنا أنه في مواجهة الشدائد المشتركة، يجب أن نتحد ونستخدم القدرات الفريدة لكل دولة. وللأسف، فإن كوفيد-١٩ ليس التحدي الدولي الوحيد. فهناك العديد من التحديات الأخرى، مثل النزاعات المسلحة والفقر وتغير المناخ والكوارث الطبيعية والتكنولوجية والإرهاب والجريمة الدولية وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والكثير من التحديات الأخرى.

لقد علمتنا آلاف السنين من تاريخ جورجيا أهمية الوحدة. وشعار بلدنا هو ”القوة في الوحدة“! وما برحنا، بهذه الوحدة، نقف إلى جانب شركائنا الاستراتيجيين على مر السنين؛ وقد مكنتنا هذه الوحدة من التغلب على الموجة الأولى من كوفيد-١٩، عدونا غير المرئي. وبهذه الوحدة يجب أن نهزم الجائحة العالمية حيث إنه لا يمكن لأي بلد أن يواجه هذا التحدي بمفرده.

هكذا فقط يمكننا أن نواجه أجيالنا القادمة بكرامة — التي ستقيم هذه الفترة كواحدة من أصعب الفترات.

ولذلك، يجب أن نجد مصدر قوتنا وأن نحول هذه الأزمة الخطيرة إلى فرصة للتنمية، على الرغم من الصعوبات التي ينطوي عليها الأمر.

وأشكركم شكرا جزيلا.

المرفق الثامن

خطاب السيد أندري بابيش، رئيس وزراء الجمهورية التشيكية

السيد الرئيس،

أصحاب السعادة،

السيدات والسادة،

إن هذه السنة مختلفة، وكذلك هذه الدورة. فالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتأسيس الأمم المتحدة فرصة لقادة العالم للحديث عن المستقبل. ولكن، قبل القيام بذلك، أود أن ننظر إلى الوراء.

قبل ٧٥ عاما، أدت مآسي الحرب العالمية الثانية إلى إنشاء نظام عالمي جديد يستند إلى ميثاق الأمم المتحدة. وتقف الأمم المتحدة على هذا النحو، وهي المنظمة الدولية العالمية الوحيدة حقا، كركيزة للنظام الدولي في فترة ما بعد الحرب. وأشعر بفخر كبير بأن تشيكوسلوفاكيا، ومن ثم الجمهورية التشيكية اليوم، كانت من بين مؤسسيها الخمسين الأصليين. وعلاوة على ذلك، كان الدبلوماسي التشيكوسلوفاكي، السيد يانا بابانيك، الذي كان في مجموعة الخبراء الـ ١٤ هو الذي وضع اللمسات الأخيرة على نص ميثاق الأمم المتحدة. ويعد احترام ميثاق الأمم المتحدة من جانب جميع الدول شرطا أساسيا لوجود نظام دولي قائم على القواعد، وهو أمر حاسم بالنسبة لتعايشنا السلمي على هذا الكوكب.

لقد تغير العالم منذ عام ١٩٤٥. وإننا نواجه اليوم حالة جائحة غير عادية، أصبحت اختبار تحمل لقدرتنا على التعاون بطريقة منسقة ومتعددة الأطراف. وفي أوقات هذه التحديات بالتحديد نحتاج إلى أن نكون قادرين على التوصل إلى درجة عالية من التفاهم المتبادل. وينبغي ألا ندعي أن كل شيء يعمل بشكل مثالي. فهناك قيود ونقاط ضعف منهجية في نظامنا العالمي. والواضح أنه من الضروري إجراء إصلاح جوهري. ولهذا السبب أرى أن الأزمة الصحية الحالية تشكل فرصة — فرصة لطرح إصلاحات طموحة من شأنها أن تسمح لنا ”بإعادة البناء بشكل أفضل“. ولا تزال الجمهورية التشيكية مؤيدا قويا للأمين العام للأمم المتحدة في الإصلاحات التي قدمها بهدف جعل الأمم المتحدة أكثر فعالية وشفافية ومسؤولية.

ونؤيد إجراء مناقشة مفتوحة بشأن تنقيح الهيكل الصحي المتعدد الأطراف. وينبغي أن يستند هذا التنقيح إلى تقييم منصف وموضوعي للاستجابة الدولية للجائحة. وللأسف، وأقولها بأسف، إن الاستجابة التي شهدناها من قبل منظمة الصحة العالمية فشلت في ممارسة القيادة

الصحية العالمية. فلم تتصرف بحزم بعد تفشي الجائحة في ووهان، بالصين، وكان نجاحها محدودا للغاية لتلطيف الأمر في مساعدة البلدان على الوقاية من الأحداث المتعلقة بالمرض والحماية منها والاستجابة لها. وقد فشلت منظمة الصحة العالمية حتى في المجالات التي عادة ما يتم الإشادة بها فيها — في تطبيق خبرتها في مجال الجوائح ودرايتها الطبية من أجل مساعدة الحكومات على التصدي لتفشي الفيروس. وليست التوصيات المربكة الصادرة عن المنظمة بشأن ارتداء أقنعة الوجه سوى أحد الأمثلة على دورها المشكوك فيه خلال الأشهر الماضية.

باختصار، لقد تم تذكيرنا مرة أخرى بضرورة إصلاح الآليات الدولية لمكافحة حالات الجوائح. لن تكون مهمة سهلة وتستحق الكثير من الاهتمام من الخبراء وكذلك من قبلنا نحن، كبار السياسيين. ولكنني أعلن أن الجمهورية التشيكية تؤيد هذا الإصلاح وستسهم فيه بنشاط.

وأود أن أذكر مثالا على الحاجة الملموسة إلى اتخاذ إجراءات أفضل تنسيقا؛ إننا نشهد انتشارا للمبادرات المتعلقة بالحصول على اللقاح المضاد لكوفيد-١٩. وندعو إلى أن تقوم الأمم المتحدة بدور تنسيقي في هذا الشأن من أجل ضمان تكامل هذه المبادرات، وعدم التصادم فيما بينها. ويبين التاريخ أن الأزمات والمنافسة هي محركات التقدم. وأتفق مع ذلك. فقد كنت رجل أعمال ناجح وأدرك فرص الأعمال التجارية. ولكن الأهم في بعض الأحيان ليس هو الاعتبارات المتعلقة بالأعمال التجارية. هناك أوقات يجب فيها على جميع الجهات المعنية إجراء البحث والتطوير مع إيلاء عناية ومسؤولية خاصة.

إن البحث والابتكار يكتسيان أهمية بالغة، وليس فقط في سياق البحث عن لقاح وعلاج طبي لكوفيد-١٩. وتوضح هذه الجائحة، التي هي في أشد الحاجة إلى إدارة فعالة للأزمات على الصعيدين الوطني والدولي، مدى أهمية زيادة استثماراتنا في البحث العلمي وتطوير التكنولوجيا والابتكار من أجل الاستعداد بشكل أفضل للتصدي للأزمات في المستقبل بشكل أسرع وأكثر كفاءة. ويكتسي التعاون المتعدد الأطراف في مجال تبادل البيانات وفي تنقل الباحثين نفس القدر من الأهمية.

وقد أسهمت الجمهورية التشيكية في الجهود العالمية لمكافحة الفيروس بطريقة منسقة. وثمة مثال على ذلك يتمثل في أن ركز الباحثون التشيكيون على تطبيق تكنولوجيا النانو في صناعة أقنعة الوجه. وقد استخدمت هذه التكنولوجيا، التي طورت في الجمهورية التشيكية، في أجزاء أخرى من العالم. وبالطبع تعاون العلماء التشيكيون بنشاط مع زملائهم من الخارج (من إسرائيل أو ألمانيا أو الولايات المتحدة) ليس فقط في مجال تكنولوجيا النانو.

ولكن بما أننا في الساحة العالمية، أود أن أعود إلى المسائل العالمية. لقد سرعت الجائحة ثلاثة اتجاهات عالمية رئيسية تقوض تعددية الأطراف الفعالة، وهي: أولا المواجهة الجيوسياسية

العالمية، ثانيا زيادة التشرذم السياسي والاقتصادي، ثالثا الصدام بين الحريات الشخصية والمراقبة التكنولوجية، بما في ذلك الميل إلى الإسراع باستخدام الذكاء الاصطناعي في القطاع الصحي.

إن أزمة كوفيد-١٩ ليست أزمة صحية ضخمة فحسب، بل إن لها عواقب اقتصادية عميقة. ولدى الجمهورية التشيكية اقتصاد منفتح للغاية، ومندمج على الصعيد العالمي بدرجة كبيرة، وقد كنا دائما نؤيد وجود نظام تجاري دولي قوي وقائم على قواعد. وستخضع طاقة المؤسسات الاقتصادية العالمية وقدرتها على معالجة المشاكل الاقتصادية الواسعة النطاق للاختبار. ومع ذلك، ثمة أمر واضح – نحن بحاجة إلى منظمة تجارة عالمية أقوى وأكثر فعالية مع تحديث القواعد وإنفاذها. وسيتطلب تحقيق إصلاح موثوق به لمنظمة التجارة العالمية مشاركة جميع الدول الأعضاء واستثمار رأس المال السياسي من قبل زعماء العالم. وستبذل الجمهورية التشيكية، من خلال الاتحاد الأوروبي في الأساس، كل جهد ممكن لإنفاذ قواعد التجارة الدولية القائمة في ظل تصاعد التوترات التجارية العالمية والتدابير الحمائية. إن طموحنا هو وجود تجارة دولية مفتوحة قدر الإمكان.

وعلى نحو ما ذكر من قبل، في ضوء جائحة كوفيد-١٩ وآثارها الاجتماعية والاقتصادية، سيتعين على أوروبا أن تعيد تحديد دورها في العالم. فالقرارات السياسية التي يتخذها الاتحاد الأوروبي الآن للتعامل مع الأزمة سوف تشكل مستقبل المشروع الأوروبي ودور الاتحاد الأوروبي كجهة فاعلة عالمية في السنوات المقبلة.

مع ذلك، وكما سمعنا بالفعل اليوم، فإن كل أزمة تمثل فرصة. لقد اتفقنا داخل الاتحاد الأوروبي على خطة التعافي الأوروبية غير المسبوقة التي من شأنها أن تساعد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في مواجهة الأزمة الحالية، والتي يمكن مقارنتها اقتصاديا بتلك التي كانت في ثلاثينيات القرن العشرين. فكما كان الحال قبل ٩٠ عاما، فإن أفضل طريقة للخروج من الأزمة هي الاستثمار من خلالها. وعلينا أن ننفق مبالغ طائلة من المال لجعل أوروبا أكثر استدامة وابتكارا. وإذا أردنا أن ننجح على نطاق عالمي، فإن أوروبا عليها أن تؤسس نفسها بوصفها رائدا في صناعة التكنولوجيا، وهي مهمة بالغة الصعوبة في مواجهة المنافسة الحالية، وخاصة من جانب الشركات الأمريكية والصينية. ورغم ذلك فكما يقال، حيثما تتوفر الإرادة، توجد الوسيلة. وقد أظهرت أوروبا أنها يمكن أن تكون رائدة عالميا في العديد من المجالات المحددة مثل التصدي لتغير المناخ.

لقد ألقت الجائحة العالمية بظلالها على العديد من القضايا العالمية التي لم تختف. وسيتعين على أوروبا في نهاية المطاف التعامل مع الهجرة غير الشرعية، أو خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، أو التحديات الخارجية والأمنية الواسعة النطاق. وينبغي للقارة الأوروبية على هذا النحو أن تتحمل المزيد من المسؤولية، وخاصة في مجال سياستها الدفاعية، لكي تصبح جهة فاعلة أمنية أكثر استقلالية من الناحية الاستراتيجية وقادرة على اتخاذ إجراءات بشكل مستقل بقدر أكبر،

وخاصة في جوارها. ونحن بحاجة إلى هياكل لصنع القرار يمكن أن تعمل بسرعة في وقت الأزمات، وإلى القدرات المدنية والتشغيلية اللازمة لتنفيذ هذه القرارات.

ولكن مستقبلنا المفعم بالصحة لا يتعلق فقط بالاقتصاد أو إدارة الأزمات. بل إنه يتعلق أيضا بالمعلومات. وقد كان للجمهورية التشيكية، مثل العديد من البلدان الأخرى وليس في أوروبا فحسب، تجربتها المؤسفة الخاصة مع الهجمات الإلكترونية ضد مستشفياتنا. وهذه الأفعال تجعل ببساطة آثار الجائحة أسوأ. وندعو جميع البلدان إلى العمل معا من خلال الأمم المتحدة لحماية المستشفيات وغيرها من البنى التحتية المدنية الحيوية من الهجمات الإلكترونية في المستقبل. وما من وقت أفضل من الآن لإظهار أن المجتمع الدولي لن يتسامح مع السلوك السيبراني العدواني وأنه مستعد للعمل بطريقة منسقة ليصبح أكثر قدرة على الصمود.

لقد هزت جائحة فيروس كورونا عالمنا حقا. وللأسف، ليست هذه هي المشكلة السياسية العالمية الوحيدة اليوم. فالحروب والقتال مستمران. وقد أيدت الجمهورية التشيكية، مع أغلبية الدول الأعضاء، دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي. هذا هو وقت السلام. ويشكل تعزيز السلم الدولي، وسيادة القانون، والتسوية السلمية للمنازعات الأهداف الرئيسية لسياستنا الخارجية. ويمثل منع نشوب النزاعات والوساطة الفعالة الأدوات الأساسية.

ونشعر بالقلق إزاء عدم الاستقرار في منطقة الساحل. يجب على المجتمع الدولي أن يواصل جهوده المشتركة لمساعدة هذه المنطقة. إن هدفنا الرئيسي هو تمكين شركائنا المحليين. والجمهورية التشيكية عضو نشط في المجموعة الصغيرة في التحالف الدولي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وكذلك في التحالف الناشئ من أجل منطقة الساحل. وتركز أنشطتنا الأمنية على بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب في مالي حيث لدينا ثاني أكبر وحدة. كما وضعنا برنامجا وطنيا جديدا بميزانية إجمالية قدرها ١٢ مليون يورو لمعالجة الأسباب الجذرية للهجرة في بلدان المنشأ والعبور الأفريقية، فضلا عن دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية في هذه المنطقة.

وتشارك الجمهورية التشيكية مشاركة واسعة وطويلة الأجل في تقديم المساعدة لتحقيق الاستقرار في المناطق غير المستقرة في الشرق الأوسط. ونشارك في الوقت الحالي، على سبيل المثال، في بعثات تدريبية في العراق، حيث نقدم المساعدة للاجئين في المنطقة والبلدان المضيفة لهم (حوالي ٦ ملايين دولار في عام ٢٠٢٠)، وقدمنا مؤخرا مساعدات إنسانية إلى لبنان في أعقاب الانفجار الذي وقع في ميناء بيروت.

ولذلك، فإننا نرحب بالاتفاق الأخير على تطبيع العلاقات الثنائية بين دولة إسرائيل والإمارات العربية المتحدة. ونأمل أن يعزز هذا الإنجاز الدبلوماسي التاريخي السلام والاستقرار في

الشرق الأوسط. تود الجمهورية التشيكية إضفاء المزيد من الواقعية على الطريقة التي ينظر بها إلى هذه المسألة داخل الأمم المتحدة.

وأود أن أذكر موضوعا آخر يثير القلق، وهو بيلاروس. أعتقد اعتقادا راسخا أن كل مجتمع ينبغي أن يكون قادرا على تقرير مستقبله عن طريق انتخابات حرة وديمقراطية. وتكتسي وسائل الإعلام المستقلة والمجتمع المدني أهمية بالغة لأنهما يقدمان المعلومات وقت حدوثها، ويوثقان عمليات تزوير الانتخابات ووحشية قوات الأمن. ويشكل الحوار بين الأطراف البيلاروسية السبيل الوحيد لحل الأزمة. وينبغي أن تكون نتيجته المنطقية إجراء انتخابات جديدة.

وللجمهورية التشيكية تجربتها الخاصة في التحول السياسي وإرساء الديمقراطية. ونحن فخورون حقا بما استطعنا تحقيقه ليس فقط في سياق الأزمة الراهنة، ولكن أيضا، وفي المقام الأول، بالطريقة التي أصبحنا بها مجتمعا مزدهرا وآمنا ومبتكرا في السنوات الثلاثين التي انقضت منذ الثورة المخملية.

والآن ننتمي إلى العالم الديمقراطي، ونحن أعضاء مسؤولون في حلف شمال الأطلسي، والاتحاد الأوروبي، والمنظمات الدولية الأخرى. إننا، من كل النواحي، بلد ناجح.

لقد شهدنا بعض قصص النجاح المشجعة للغاية حتى في الكفاح ضد أحدث عدو غير مرئي نحتاج جميعا إلى محاربته. فمنذ البداية، كان لدى حكومة جمهورية التشيك طموح لمساعدة الأعمال التجارية لدينا في كفاحها، مع اتخاذ تدابير سريعة لتقديم المشورة لمواطنينا حول كيفية حماية أنفسهم وإعادة أولئك الذين تقطعت بهم السبل في الخارج إلى الوطن. واستنادا إلى عدد الوفيات بسبب كوفيد-١٩ لكل مليون شخص، فإننا ننتمي إلى أفضل البلدان في أوروبا. ولكننا لم ننتصر بعد.

فلم يهزم أي من بلداننا الفيروس. بل إن تطوره يسير على نحو نشط ويرتفع عدد الحالات الجديدة كل يوم. وستكون الأشهر القادمة صعبة للغاية.

ومع ذلك، أنا متأكد من أننا سنتغلب على جائحة كوفيد-١٩، تماما كما سنتغلب على القضايا العالمية الأخرى التي نواجهها اليوم. ونحن، الجمهورية التشيكية، على استعداد للعمل معكم جميعا، الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لجعل عالمنا أكثر أمنا ونظافة وازدهارا.

شكرا على حسن إصغائكم وأتمنى لكم صحة جيدة، ونشاطا متواصلا وحافزا إيجابيا لجهودنا المشتركة.

المرفق التاسع

خطاب السيد كيرياكوس ميتسوتاكيس، رئيس وزراء الجمهورية الهيلينية

الأمين العام غوتيريش، الزملاء المندوبون، السيدات والسادة،

يؤسفني أن الظروف تفرض علينا ألا نكون معا من أجل هذه الذكرى الخامسة والسبعين لتأسيس الأمم المتحدة.

منذ أن التقينا في المرة الأخيرة، تغير عالمنا بدرجة تفوق التصور.

وقد أثار كوفيد-١٩ تساؤلات حول العولمة التي كانت تقتصر حتى الآن على ورش عمل لإدارة المخاطر. أسئلة لم نكن نتخيل أبدا أننا سنواجهها، ناهيك عن الحاجة إلى الإجابة عنها. كيف نعيش. كيف نعمل. كيف نتفاعل مع بعضنا البعض.

ولم تكن التكلفة مسبوقة. فأزهقت الأرواح بسبب المرض. تحطمت الحياة جراء العواقب الاقتصادية. انقلبت الحياة بتأثير التغيير المجتمعي.

بل إن الجائحة قد ولدت قواعد تعامل جديدة، فلم نعد نتعانق أو نتصافح أو نحيي بالأيدي. أصبحت التحية بلمس المرفق هي حدود صلتنا البدنية. قد تكون وجوهنا مغطاة، ولكن إنسانيتنا لا تزال دون مساس.

لكنني أرفض أن أصدق أن كل هذه القواعد الجديدة ستحدد عالما جديدا.

بل إنني انظر باحترام وهيبة إلى كيفية استجابة أطبائنا وممرضينا وعلمائنا وخبرائنا. لأنني أعتقد أن أفعالهم تثبت أنه لا توجد مشكلة، مهما كانت معقدة، لا يمكننا حلها.

قد نتباعد بسبب تهديد غير مرئي جديد لصحتنا، وازدهارنا، وحريتنا، ولكن كما يدل هذا البث الافتراضي، فإننا لا نزال على تواصل إلى حد كبير. وعلى ما أعتقد، يزداد اتحادنا. متصلين بقوة الابتكار. متحدين بعزم جديد على العمل معا من أجل تحسين أسرتنا العالمية من الأمم.

وإذا استطعنا، كما يبدو ممكنا الآن، تطوير لقاحات معقدة في غضون سنة، أو ربما ثمانية عشر شهرا، فسؤالي هو، إذا، لماذا لا نستطيع العمل معا لإيجاد حل لبعض التحديات العالمية الكبرى الأخرى في عصرنا؟

لقد كتب أرسطو أن ”الطبيعة لم تفعل أي شيء بلا جدوى“. وبعبارة أخرى، فإن الطبيعة تجبرنا على الابتكار. فلا مجال للاختيار.

لقد عاش أرسطو عصرا لم يكن فيه النشاط البشري قادرا على التأثير بشكل كبير على بيئتنا الطبيعية. لكن كلماته لا تزال متبصرة. فإذا كان كوفيد قد علمنا أي شيء على الإطلاق، فهو أننا لا نستطيع انتظار الأزمة القادمة قبل أن نتخذ إجراءات وقائية، بشأن تغير المناخ؛ وبشأن التنوع البيولوجي؛ وبشأن الصحة العالمية؛ وبشأن معالجة الأسباب الجذرية للهجرة؛ وبشأن التنمية؛ وفي نهاية المطاف، استدامة البشرية.

ولهذا السبب فإن القيم والمبادئ التي هي في صميم الأمم المتحدة تكتسي أهمية اليوم بقدر ما كانت لها أهمية عندما وقعت اليونان على ميثاق الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥. وتلك القيم – السلم والأمن، والمساواة، وحقوق الإنسان، وتقرير المصير – وتلك المبادئ – العدالة وسيادة القانون – هي جوهر ما يعنيه أن يكون المرء يونانيا.

وفي نهاية المطاف، لا يصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتأسيس الأمم المتحدة فحسب، بل والذكرى السنوية الخامسة والعشرين لانتصار اليونان في معركة سلاميس. إنه انتصار ساعد على تمهيد الطريق لتأسيس اليونان القديمة وميلاد الديمقراطية وسيادة القانون. واليوم، فإن تلك الديمقراطية وسيادة القانون هي ما يدعم القيم والمبادئ التي تكمن في صميم الأمم المتحدة.

قد تختلف التحديات التي نواجهها في عام ٢٠٢٠ عن تحديات سنوات ما بعد الحرب، ولكنها في كثير من النواحي تكتسي نفس القدر من الأهمية، نفس القدر من الخطورة. إننا نواجه أزمة صحية عامة عالمية لم يسبق لها مثيل حقا – وهي الأولى في العصر الحديث. والاقتصادات الرئيسية في العالم في حالة انكماش. ويبدو نظامنا الحيوي للتنوع البيولوجي على شفا الانهيار، مع وجود مليون نوع على حافة الانقراض.

إن القضايا عبر الوطنية تهدد أمننا الفردي والإقليمي والجماعي. وتشكل الجهات الفاعلة الخبيثة خطرا متسترا ومتزايدا على أسلوب حياتنا، وعلى تعددية الأطراف، وعلى حسن سير العمل بالقانون الدولي. ومع ذلك، فخلال الأشهر الاثني عشر التي مضت منذ أن التقينا لآخر مرة، أثبتت لي الطريقة التي استجابت بها اليونان والشعب اليوناني لهذه الصعوبات أن ثمة سبيلا لتجاوز هذا الغموض.

ولأكن واضحا تماما معكم. إن سنوات التقشف قد جعلت اليونان ضعيفة أمام جائحة. لقد هدد فيروس كورونا بسحق ما نقدمه من خدمات صحية. ومع ذلك أثبتنا أن سرعة التحرك والمرونة والتكنولوجيا الجديدة بوسعها أن تُمكِّن الناس وتحقق نتائج كانت تبدو مستحيلة في وقت ما.

لقد أعطينا الأولوية للكفاءة، باستخدام الحقائق والبيانات بدلا من الاعتماد على المعتقدات. سخرنا أفضل ما في مجال الابتكار والتكنولوجيا؛ ووضعنا الخبراء الموثوق بهم في مركز

صنع القرار والتواصل. وقد كان ذلك مجديا. وعلى الرغم من كل الصعاب، حققت اليونان نجاحا كبيرا في التعامل مع الموجة الأولى من الجائحة.

ومع ذلك، فإن الموجة الثانية من جائحة كوفيد تلوح الآن في الأفق. إننا بحاجة إلى تعلم كيفية التعايش مع الفيروس إلى أن نمتلك الأدوات العلمية للقضاء عليه. وسيتطلب تحقيق النجاح المثابرة، واتباع سياسات مرنة تحمي أضعف الفئات، والثقة المستمرة في الخبراء، والمسؤولية الفردية. ولكنني مقتنع بأننا نستطيع أن نفعل ذلك.

أما التحدي الجيوسياسي الكبير الآخر الذي نواجهه فيتعلق بتركيا. لقد قمت، في الجمعية العامة في العام الماضي، بمد يد الصداقة والتعاون إلى الرئيس أردوغان. بل إنني تحدثت عن استعدادي للعمل على مد الجسور لتركيا في أوروبا. وللأسف، بينما وضعت اليونان الثقة والحوار والتفاهم في صميم السياسة الخارجية القائمة على القيم، ردت تركيا بالتصعيد والاستفزاز والمعلومات المضللة والعدوان. وبينما اختارت اليونان طريق الحوار بحسن نية، اختارت تركيا طريق التعنت.

ولا شك في أن تصرفات تركيا تقوض القانون الدولي وتهدد أمن واستقرار منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط عموما وجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وقد أوضح الاتحاد الأوروبي تمام التوضيح أن الإجراءات الأحادية الجانب لن تمر دون رد عندما تهدد الحقوق السيادية للدول الأعضاء.

ومع ذلك، وعلى الرغم من الأحداث الأخيرة، ما زلت متفائلا. ويدرك الجميع أنه لا يمكن أن يستمر هذا التصعيد المتكرر للتوتر. وأنا أرفض أن أصدق أن الشراكة بين الجيران القريبين غير ممكنة. انظروا إلى الاتفاق الأخير الذي تم التوصل إليه بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة. وكلاهما صديق لليونان، والآن صديقان أحدهما للآخر. لقد تم استبدال سنوات من الشك والعداوة بالتعاون والتفاهم المتبادل.

لذا، دعونا نجتمع، دعونا نتحدث، ودعونا نبحث عن حل مقبول للطرفين. دعونا نمنح الدبلوماسية فرصة. وبعد كل ذلك، إذا كنا لا نزال غير قادرين على التوصل إلى اتفاق، فينبغي لنا أن نثق في حكمة المحكمة الدولية في لاهاي.

وتشكل بداية المحادثات التمهيدية بين الجانبين، التي أعلن عنها قبل يومين، خطوة في الاتجاه الصحيح. وإذا كان الرئيس أردوغان يعتقد حقا أن الأمم المتحدة تقف كمنارة أمل ومعقل للتعاون العالمي، فعندئذ أحثه على التصرف وفقا لقيمها.

السيدات والسادة،

ماذا إذا عن التحديات التي أبرزتها في بداية هذه الملاحظات؟ تحديات مثل تغير المناخ، والتنوع البيولوجي، والتنمية المستدامة، والهجرة. التحديات التي تحتاج إلى اتخاذ إجراء اليوم، وليس المناقشة غدا. إجراء يحول اليونان نحو استخدام الطاقة المتجددة أثناء حديثنا. إننا نعمل على التخلص تدريجيا من استخدامنا لليغنيت – أو الفحم البني – في محطات الطاقة لدينا. وبحلول عام ٢٠٢٨ ستصبح تلك المادة نسيا منسيا. وعند اجتماعنا مرة أخرى في العام المقبل في نيويورك، سيكون قد تم حظر العديد من منتجات البلاستيك التي تستخدم مرة واحدة في اليونان.

وقد أبرز الحريق المروع الذي شب في مخيم موريا، في ليسبوس، في وقت سابق من هذا الشهر، التحدي الهائل الذي تشكله الهجرة الجماعية، ولا سيما على الحدود الجنوبية لأوروبا. ولا تستطيع اليونان أن تدير هذه المسألة بمفردها. لقد تلقينا دعما لا يقدر بثمن من مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، ولكننا بحاجة إلى التزام جانب الصدق. ففي حين انخفضت أعداد المهاجرين لدينا، فإن خفر السواحل لدينا لا يزال ينقذ الآلاف من الرجال والنساء والأطفال اليائسين في مياه البحر الأبيض المتوسط كل عام.

وهذا فشل جماعي للمجتمع الدولي، ويجب علينا جميعا أن نتقاسم اللوم عن ذلك الفشل. ولهذا السبب يجب أن نفعل المزيد معا لمعالجة الأسباب الجذرية للهجرة، وهي الفقر والحرمان وعدم اليقين الاقتصادي والاستغلال والعنف والحرب. وما لم نعالج أوجه عدم المساواة هذه، فلن يكون هناك حل للمشكلة على الإطلاق.

السيدات والسادة،

ما أثبته لي هذا العام المنصرم هو أن الكفاءة والقيم شريكان أساسيان. ولا يقاس النجاح من خلال إنجاز أحدهما على حساب الآخر، بل من خلال نشر كل منهما: الكفاءة وكل ما يتحقق من نتائج بشكل موثوق؛ والقيم، التي هي إطار كيفية تفاعلنا متحلين بالتسامح والرحمة.

ونتيجة لذلك، شهدنا ظهور ثقة جديدة في الذات على الصعيد الوطني، وشعور متجدد بالفخر في اليونان. لم نعد ينظر إلينا من منظور عمليات الإنقاذ والتقشف. لقد رفض اليونانيون الوعود الفارغة والاستغلال والانقسام الناتج عن الشعبوية.

وبعد ٧٥ سنة أخرى، عندما يتكلم أطفال أطفالنا هنا في الأمم المتحدة، أعتقد أنهم سيصفون عالما أفضل. عالم أحدثت فيه تكنولوجيا الكم ثورة في الرعاية الصحية ونظامنا البيولوجي. عالم لم يعد فيه الوقود الأحفوري سوى مجرد أحافير تنتمي إلى الماضي. عالم تكون فيه المساواة والفرص والأخلاق هي ما يوجه قادتنا.

إن المكونات الأولية متاحة لنا اليوم. ونحن نسخر الذكاء والمعرفة الجماعيين أكثر مما فعلنا على مدار تاريخ البشرية إطلاقا. ولكن يجب علينا أن نعزز القيم والكفاءات لتوجيه تلك الموارد واستغلالها من أجل تحسين عالمنا. ففي نهاية المطاف، ليس لدينا سوى عالم واحد!

وأنا، عن نفسي، أعتقد أننا نستطيع أن نفعل ذلك.

شكرا لكم على حُسن استماعكم.

المرفق العاشر

خطاب السيد أندريه بلينكوفيتش، رئيس وزراء جمهورية كرواتيا

السيد الرئيس، أصحاب السعادة

البروتوكول محل احترام من الجميع

سيسجل التاريخ عام ٢٠٢٠ بوصفه عام الأزمات وسنة إحياء الذكريات السنوية.

لقد كانت الأزمات كثيرة، بدءاً من جائحة كوفيد-١٩ وما ترتب على ذلك من تراجع اقتصادي عالمي.

وأثبتت لنا هذه الأزمات بوضوح أن إعادة تأكيد التزامنا الجماعي بتعددية الأطراف أمر أكثر أهمية الآن من أي وقت مضى.

والذكريات السنوية كثيرة أيضا. إننا نحتفل في هذا العام بمرور ٧٥ عاما على إنشاء الأمم المتحدة وبمرور ٢٥ عاما على انعقاد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، وكذلك نحيي ذكرى اتفاق دايتون – باريس للسلام.

وتذكرنا كل هذه المحطات في تاريخنا الجماعي بما يمكننا تحقيقه من خلال العمل المشترك؛ وبحجم الجهود التي يجب أن تبذل لجعل العالم مكانا أفضل.

وأود أولا أن أتطرق إلى أكثر المسائل إلحاحا في عصرنا.

تمثل أزمة جائحة كوفيد-١٩ اختباراً كبيراً للقدرة على التحمل لحسن أداء تعددية الأطراف، الإقليمية والعالمية على السواء، وكذلك للتعاون الثنائي بين الدول.

لم يسبق لنا في تاريخ منظمتنا مطلقا أن عقدنا مناقشة رفيعة المستوى للجمعية العامة كهذه.

ولا نحتاج إلى دليل آخر على ”الوضع العادي الجديد“ وما أحدثه من تغيرات محورية في حياتنا أكثر مما نشهده الآن.

إننا نتعلم كيف نتعايش مع الجائحة وما ترتب عليها من عواقب.

وينبغي ألا تؤدي الاستجابة لهذه الأزمة إلى زيادة عدم الثقة والانعزالية في المجتمع الدولي.

بل على العكس من ذلك، ينبغي أن تصوغ استعدادنا للعمل معا، بروح حقيقية من التضامن والدعم المتبادل.

ويتطلب كسب معركتنا ضد الجائحة حكما مسؤولا وشاملا للجميع وتعاونا وثيقا وحشدا لمواردنا من أجل تعزيز نظمنا الصحية المنهكة وإنقاذ الأرواح وتوفير فرص العمل وسبل العيش.

إن أوجه التآزر على المستويات الإقليمية والدولية والعالمية ضرورية لمواجهة الآثار الطبية والاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن الأزمة.

وهذا درس مهم وعلينا إذكاء وعينا وتعزيز استعدادنا في الأشهر المقبلة إلى أن ننجح في تطوير لقاح ناجح وفعال.

ويجب أن يكون اللقاح متاحا لأكبر عدد ممكن من الناس وينبغي ألا ندخر جهدا لإتاحته.

وترحب كرواتيا بقرار الجمعية العامة بشأن ”اتخاذ تدابير شاملة ومنسقة لمواجهة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)“، المتخذ في هذه الجمعية بأغلبية ساحقة.

وهذا القرار يبين بوضوح ضرورة اتخاذ نهج عالمي مشترك في الاستجابة لآثار الجائحة وعواقبها.

إن حشد الإرادة السياسية وتعبئة الموارد المالية هو أكثر الاستجابات فعالية لمكافحة الجائحة.

وقد أثبت الاتحاد الأوروبي ذلك على أحسن وجه في تموز/يوليه من خلال استنتاجاته التي خلص إليها المجلس الأوروبي.

وتقر كرواتيا بالدور المحوري الذي تضطلع به منظمة الصحة العالمية.

ونشدد بشكل خاص على أهمية اعتبار توفير اللقاح المضاد لكوفيد-١٩ بمنزلة المنفعة العامة العالمية.

ويتعين علينا مواصلة استعراض أداء منظمة الصحة العالمية، فضلا عن إجراء حوار شامل للجميع بشأن تعزيز دور المنظمة وتمويلها والخطوات المحتملة لإصلاحها.

السيد الرئيس،

لقد كان التعافي الاقتصادي من الأزمة وتعزيز نظم رعايتنا الصحية محور تركيز الرئاسة الكرواتية لمجلس الاتحاد الأوروبي في النصف الأول من عام ٢٠٢٠.

واليوم، وبعد ثلاثة أشهر تقريباً من انتهاء رئاستنا، وفي حين لا تزال جائحة كوفيد-١٩ مستشرية، فقد ثبت أن شعار رئاستنا – وهو ”أوروبا قوية في عالم يموج بالتحديات“ كان اختيارا جيدا وأنه لا يزال على ذات القدر من الأهمية.

وأود أن أضيف أنه بالإضافة إلى أزمة جائحة كوفيد-١٩، فإن كرواتيا تتصدى لعواقب الزلزال المدمر الذي ضرب زغرب في ٢٢ آذار/مارس.

وأغتنم هذه الفرصة لأشكر جميع قادة العالم الذين عبروا عن تضامنهم معنا وقدموا إلينا دعمهم.

وتمثل الظروف التي لم يسبق لها مثيل التي نعيشها فرصة فريدة لنا لإعادة التفكير مليا في الدور العالمي لتعددية الأطراف وتعزيز أهمية العولمة المنظمة والنظام الدولي القائم على القواعد.

وبينما نحمي رفاه مواطنينا، فإن من المهم للغاية في مثل هذا الوقت الذي يعج بالتحديات أن نواصل احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والالتزام بها، فضلا عن القانون الدولي وسيادة القانون.

وتقر كرواتيا بأن النهج القائم على حقوق الإنسان هو السبيل الوحيد للمضي قدما لضمان تنفيذ استجابة لا يترتب عليها تخلف أحد عن الركب.

السيد الرئيس،

لا توجد منظمة في وضع أفضل من الأمم المتحدة لتحقيق أهداف التعاون الدولي على الصعيد العالمي؛ ولذلك، يجب أن ندعم منظمتنا ماليا وسياسيا.

وبغية الوفاء بالتزامها بالتضامن، تشارك كرواتيا في ”فريق أوروبا“، وهي حزمة استجابة عالمية تكلفتها ٣٦ بليون يورو.

وستساعد تلك الحزمة على دعم البلدان الشريكة في معركتها ضد جائحة كوفيد-١٩.

وندعم بقوة خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية العالمية وبرامجها باعتبارها نهجاً منسقاً لإيجاد حلول متعددة الأطراف في مواجهة هذه الأزمة.

وساهمت كرواتيا بمبلغ ٤٠٠ ٠٠٠ يورو في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الشركاء للاستجابة لجائحة كوفيد-١٩ والتعافي منها.

وإضافة إلى ذلك، ندعم جهود منظمة الصحة العالمية بمساهمة قدرها ٦٠٠ ٠٠٠ يورو.

السيد الرئيس،

لقد أدى تفشي جائحة كوفيد-١٩ إلى تغيير كبير في عمل جميع الحكومات في جميع أنحاء العالم وأنشطتها.

وتحقق كرواتيا، وهي مقصد سياحي شهير، بعناية توازنا سليما بين صحة مواطنينا وافتتاح الموسم السياحي من أجل الحفاظ على فرص العمل ومساعدة صناعة السياحة واقتصادنا.

وسيشكل عملنا المشترك في سبيل التنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ وأهداف التنوع البيولوجي المتفق عليها دولياً أمراً حاسماً لمواجهة الصدمات العامة الحتمية في المستقبل.

وقد التزم الاتحاد الأوروبي بالفعل بتحويل اقتصاده ومجتمعه ليصبح أول قارة محايدة مناخيا بحلول عام ٢٠٥٠.

إننا نرى أن النمو المستدام والمحايد مناخياً عنصر أساسي في المستقبل، لا لأوروبا فحسب بل للعالم بأسره.

ويجب علينا أيضا أتعزيز تعددية الأطراف في التجارة من أجل الحفاظ على سلاسل القيمة العالمية دون عوائق وضمان التجارة الفعالة للسلع والخدمات، ولا سيما المنتجات الطبية.

وقد ثبت أن الرقمنة الذكية هي إحدى الركائز الأساسية لعمل مجتمعاتنا خلال ذروة الجائحة، حيث انتقلت العديد من الشركات والخدمات، بما في ذلك في القطاع العام، بشكل رئيسي أو كلي إلى المجال الرقمي.

إننا نحتاج إلى بنية تحتية رقمية آمنة بالإضافة إلى شبكة إنترنت مراعية للبيئة، حيث أن صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تستخدم بالفعل أكثر من ١٠ في المائة من إجمالي الكهرباء — وهي نسبة تفوق الطاقة التي تنتجها جميع محطات الطاقة النووية في العالم مجتمعة — وهذه الحصة تنمو بمعدل هائل.

ولذلك، ومن أجل جعل الاقتصاد الرقمي مستداماً وتجنباً لما قد يطرحه من تحديات جديدة في المستقبل، نحتاج إلى استثمارات إضافية في هذا المجال، مع تفضيل استخدام الطاقات المتجددة، فضلاً عن إطار قانوني مناسب ينظم هذا المجال الذي تزداد أهميته بصورة مطردة.

وللأسف، فإن جائحة كوفيد-١٩ قد فتحت المجال أيضاً أمام تفشي جائحة أخرى خبيثة ولكنها أقل وضوحا.

إن ظهور وتقارب مختلف الجماعات والظواهر التي تزدهر على نشر الأخبار الزائفة والتصيد والتضليل المتعمد والأمية الإعلامية والجهل العام مدعاة للقلق الشديد.

لقد كانت الهجمات الإلكترونية التي شنت على المؤسسات الصحية أثناء مكافحتها للجائحة مروعة للغاية.

وللأسف لا يوجد حل عاجل. فلا يمكن تطوير لقاح علاجي شاف من الأخبار الزائفة.

وفي هذا الصدد، نرحب بالنهج المتنامي المسؤولية الذي تنتهجه شركات التكنولوجيا الكبرى ووسائط الإعلام.

بيد أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله، ويتعين على كل من الجهات الفاعلة من القطاعين العام والخاص التعاون في هذا المسعى من أجل تمكين المجتمعات من بناء القدرة على الصمود في مواجهة التهديدات والهجمات الإلكترونية المختلفة.

ويجب ألا ننسى أيضا التهديدات والأخطار مثل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل، بل والفساد والاتجار غير المشروع بالمخدرات.

ويجب ألا نغفل عن تلك المواضيع.

السيد الرئيس،

وثمة ذكرى سنوية هامة أخرى نحتفل بها هذا العام في مجال تحديد الأسلحة، وهي الذكرى السنوية الخمسين لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، صكنا المتعدد الأطراف القيم لمنع الانتشار النووي وتحقيق نزع السلاح النووي.

وبسبب جائحة كوفيد-١٩، تعين علينا تأجيل إحياء ذكرى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٢٠ إلى موعد لاحق.

ونظرا لأن المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥ أخفق في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الإعلان النهائي الموضوعي، فمن الأهمية بمكان عقد مؤتمر ناجح هذه المرة، أملا في ألا يتجاوز موعد انعقاده نيسان/أبريل من العام المقبل.

ومن الضروري أيضا عدم غض الطرف عن التهديد الذي يشكله الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وسوء استغلالها.

وتشغل كرواتيا منصب رئيس الاجتماع العام لترتيب فاسنار لعام ٢٠٢٠، وهو أول آلية عالمية بشأن ضوابط تصدير الأسلحة التقليدية والسلع والتكنولوجيات الحساسة المزدوجة الاستخدام.

وسنواصل الدعوة إلى تعزيز أهمية العمل المتعدد الأطراف الفعال للتصدي لنقل الأسلحة وتكديسها بصورة غير مشروعة.

وأشعر بالفخر لأن كرواتيا تقدمت لأول مرة بمرشحة لشغل منصب قاضية في محكمة العدل الدولية.

وفي الانتخابات القادمة التي ستعقد في خريف هذا العام، تكون مرشحتنا السيدة مايا سيرشيتش، أستاذة القانون الدولي ونائبة العميد للتعاون الدولي في كلية الحقوق بجامعة زغرب.

وإضافة إلى قدراتها المهنية المثبتة، نعتقد أن انتخابها سيكون أيضا هاما لتحقيق توازن أفضل بين الجنسين ومشاركة أكثر عدلا من جانب الدول في إطار تشكيل هيئة المحكمة.

وفي خطابي يوم الاثنين بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، شددت على ضرورة إصلاح الأمم المتحدة.

فنحن بحاجة إلى الأمم المتحدة التي تواكب وتناسب القرن الحادي والعشرين.

ولهذا يتعين علينا أن نواصل الاضطلاع بالإصلاحات في الأمم المتحدة، وفي هذا المسعى يجب ألا نتوانى عن بذل أي جهد، بما في ذلك في ميثاق الأمم المتحدة.

ويتعين على منظمتنا أن تحافظ على قيمها ومبادئها الأساسية التي أسست عليها، ولكن يجب أن تعكس أيضا واقع حاضرنا واحتياجاته.

وإضافة إلى ذلك، نحن مقتنعون بأن قيمنا المشتركة ستُصان وتعزز بشكل أفضل من خلال التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والمنظمات المتعددة الأطراف الأخرى مثل مجلس أوروبا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وكذلك منظمة حلف شمال الأطلسي.

والتغيرات على الساحة العالمية أصبحت أكثر سرعة وعمقا. وتؤثر علينا جميعاً من خلال فرض تحديات تتطلب استجابة عالمية. ولهذا سيتعين علينا أن نستثمر أكثر في تعزيز التضامن وإقامة الشراكات.

ونفهم أن المواجهات الجغرافية السياسية الجديدة ستُشكل الفترة المقبلة.

وفي إطار ذلك، يجب أن نعزز استثمارنا في الحوار، وأن نؤكد من جديد في الوقت نفسه انحيازنا للحلول المتعددة الأطراف والتزامنا بالقانون الدولي والمعايير الراسخة.

وفي عالم تسوده العولمة، نحتاج إلى تعددية الأطراف تعم فائدتها على الجميع لا على فئة بعينها.

ويمكن أن تؤدي هذه الجائحة إلى تفاقم المزيد من الصراعات الإقليمية القائمة والتحديات الأمنية العالمية.

ولذلك تؤيد كرواتيا تأييدا كاملا دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي.

السيد الرئيس،

كما ذكرت سابقا، تخص بعض الذكريات السنوية لهذا العام جنوب شرق أوروبا.

فقبل ٢٥ عاما، تم التوقيع على اتفاق دايتون – باريس للسلام. وأنهى الاتفاق أشد حرب دموية في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية، وهي الحرب التي دارت في البوسنة والهرسك.

وفي الوقت نفسه، تغير هذا الجزء من أوروبا تغيرا عميقا نحو الأفضل، ولكن بعض المشاكل لا تزال سائدة وتستحق اهتمامنا الكامل.

وكرواتيا، بوصفها أحد أطراف الاتفاق، ترى أن الذكرى السنوية لاتفاق دايتون – باريس للسلام يجب أن تستغل للتفكير في إنجازاته، بل وفي الحالة الراهنة في البوسنة والهرسك بغية وضع هذا البلد الهام بثبات على مساره الأوروبي.

إن كرواتيا، جارة هذا البلد وصديقته، تهتم اهتماما كبيرا بالاستقرار والازدهار في البوسنة والهرسك، وبجميع الشعوب المؤسسة للبلد وجميع مواطنيه.

وتحقيق المساواة الكاملة للكروات، بوصفهم أحد الشعوب الثلاثة المؤسسة للبوسنة والهرسك، ورفاههم، لا تزال أولويتنا. وبشكل خاص تمثيلهم الشرعي في المؤسسات من خلال قانون انتخابي مناسب يحول دون أي تلاعب في الانتخابات.

عقد مؤتمر قمة زغرب قبل ٢٠ عاماً.

وأكد على المنظور الأوروبي لجنوب شرق أوروبا لأول مرة وفتح الطريق أمام عضوية الاتحاد الأوروبي لبلدان المنطقة.

وفي أيار/مايو من هذا العام، استضافت كرواتيا مؤتمر قمة زغرب الثاني الذي أكد فيه الاتحاد الأوروبي من جديد دعمه القاطع للمنظور الأوروبي لبلدان غرب البلقان.

لقد كان المنظور الأوروبي لدول غرب البلقان دافعا رئيسيا للإصلاحات السياسية والاقتصادية في المنطقة، وساهم بشكل كبير في تحقيق السلام والديمقراطية والازدهار والأمن في أوروبا.

وإذا نظرنا إلى الماضي، نجد أنه قد تحقق الكثير، فقد تغير الكثير نحو الأفضل. وإذ نتطلع إلى المستقبل، من أجل تحقيق الاستقرار في المنطقة، نجد أن المصالحة الحقيقية ضرورية.

ولا يمكن بناء ذلك إلا على الحقيقة والاستناد إلى الحقائق، إضافة إلى العثور على جميع المفقودين المتبقين وتحقيق العدالة لجميع الضحايا.

السيد الرئيس،

واليوم، يتطلع العديد من مواطنينا بحذر إلى المستقبل.

إن المخاوف جمة، من عدم القدرة على التنبؤ بالأسواق، إلى مخاطر تغير المناخ العالمي، التي ستشكل التحدي في هذا القرن.

ونظرا لأن المحيطات تضطلع بدور رئيسي في تنظيم مناخ الأرض، لا يمكننا أن نتجاهل أن السنوات الخمس الماضية تحمل أعلى رقم قياسي في درجات حرارة المحيطات في العالم.

ونتيجة لذلك، ورغم أن مستوى سطح البحر لم يتغير على مدى الألفي عام الماضيين، فقد ارتفع بالفعل نحو عشرين سنتيمترا منذ عام ١٩٠٠، ويتسارع بمعدل ينذر بالخطر، مما يهدد العديد من مناطقنا ومدننا الساحلية.

كما أن تلوث المحيطات بالمواد البلاستيكية يتزايد بمعدل خطير. وينتهي ما بين ٨ إلى ١٤ مليون طن من البلاستيك في محيطات العالم وبحاره كل عام.

ولم يعد بوسعنا أن نقف مكتوفي الأيدي ونتغاضى عن الأمر ونغض الطرف عن ذلك الواقع الكئيب.

بيد أن ذلك ليس سوى أحد الآثار الجانبية العديدة للاحترار العالمي التي تدق أجراس الخطر مهددة كوكبنا، وإذا لم نتصرف الآن فإن الضرر لن يمكن تداركه.

ويعول مواطنونا علينا، نحن قادة العالم، للوفاء بوعود تحقيق غد أفضل لهم ولأطفالهم.

فلنتحد إذن كدول ونتحمل مسؤوليتنا عن تحقيق عالم أكثر صحة ومساواة واستدامة للأجيال القادمة.

شكرًا لكم

المرفق الحادي عشر

خطاب السيد جوزيبي كونتي، رئيس مجلس وزراء جمهورية إيطاليا

[الأصل بالإيطالية] وقدم الوفد الترجمة بالإنكليزية

السيد الرئيس،

معالي الأمين العام،

المندوبون الموقرون،

السيدات والسادة،

قبل ٧٥ عاما، من رماد صراع عالمي دمر الأمم والشعوب، كان مولد منظمة الأمم المتحدة التي تأسست على القيم المشتركة للحرية والسلام بداية جديدة لتاريخ العالم.

واليوم نواجه واقعا دراميا مماثلا، وإن كان سببه عللا مختلفة لم يسبق لها مثيل. عدو غير مرئي قلب حياتنا وعاداتنا الراسخة رأسا على عقب. وقد تسبب في وقوع ضحايا وخنق الاقتصاد العالمي، مما أجبرنا على تعليق علاقاتنا الاجتماعية والحد من حرياتنا.

لقد أصابت جائحة كوفيد-١٩ بلا تمييز كل منطقة وكافة شعوب العالم، مما وضع البشرية مرة أخرى في مواجهة اختبار. لقد غيّرتنا هذه المأساة، ولكنها أتاحت لنا أيضا فرصة ”بداية جديدة“ – والأمر متروك لنا لنغتنمها: فبعد هذه الأشهر من المعاناة، ننظر إلى بعضنا البعض نظرة مختلفة نستدعي شعورا جديدا بالتكافل وروحا متجددة من التضامن.

وكانت إيطاليا أول بلد في أوروبا وفي الغرب يواجه حالة الطوارئ على نطاق واسع. لقد أصبح بلدنا رمزاً للجهد الجماعي – كان جهدا إنسانيا قبل أن يكون جهدا صحيا أو سياسيا يعم بالفائدة فيما بعد على المجتمع الدولي بأسره.

وفي الأسابيع الأشد صعوبة من حالة الطوارئ، تمكنت إيطاليا من أن تشعر مباشرة بدعم المجتمع الدولي وصداقته. وتجلى العديد منها في مظاهر التضامن والمساعدة، وأود أن أؤكد أن كثيرا منها كانت بمثابة شهادة على قوة وصمود وشجاعة مواطني بلدي الذين، حتى في هذه الجمعية العامة، أشعر بواجبي في توجيه الشكر إليكم على المسؤولية الاستثنائية التي أظهرتموها.

وقد تغلب بلدنا بعزم على المرحلة الأشد حدة من حالة الطوارئ الصحية، مستفيدا من الخبرة المكتسبة مباشرة على الأرض وفي الخطوط الأمامية وفي ممرات المستشفيات ومختبرات البحوث. ولكي نحول فكرة عالم قوي قادر على التصدي للتحديات التي تمثلها الجائحة إلى واقع، نود اليوم أن نتشاطر الجهود في إطار نظام متعدد الأطراف منشط، في جوهره الأمم المتحدة.

فقد اقترحنا منذ البداية تشكيل تحالف دولي في معركتنا لدحر جائحة كوفيد-١٩. وقد مكنتنا هذه المبادرة من حشد أكثر من ٤٠ مليار يورو خلال وقت قياسي كاستجابة عالمية من الاتحاد الأوروبي للأزمة، وعلى وجه الخصوص، لضمان حصول الجميع على اللقاح وسبل التشخيص والعلاج على قدم المساواة. وتعتبر إيطاليا هذه المنافع من المنافع العامة العالمية تهدف لعدم تخلف أحد عن الركب. لقد سعينا في جميع الأوساط والمنتديات الدولية الرئيسية المعنية بالحوكمة العالمية إلى تحقيق استجابة متعددة الأطراف في كل من القطاعين الصحي والاقتصادي، في شكل تدابير استثنائية.

إن الدرس الذي تعلمه مجتمعنا الوطني من هذه التجربة الصعبة هو بكل تعقيداته – أمر واحد بسيط للغاية: أن الصحة سلعة مشتركة غير قابلة للتصرف، وعلى هذا النحو، يجب ضمان تحقيقها لكل امرأة وكل رجل على الأرض.

واليوم، فإنني أشعر بالفخر لا لأن إيطاليا، بعلمائها وباحثيها وشركاتها، قد تولت زمام بعض المشاريع الأكثر تقدما في مجال بحوث اللقاحات. بل أشعر بالفخر بشكل خاص لقول إن إسهامنا وأبحاثنا سيمثلان إرثا جماعيا – وستتاح هذه اللقاحات لجميع الشعوب. فلا يسعنا أن ننظر إلى مستقبل كوكبنا ومستقبل أطفالنا بأنانية، متجاهلين حقيقة أن الرعاية الصحية مهددة بأن تصبح ترفا في أجزاء كثيرة جدا من العالم.

والأمل في دحر هذه الجائحة قريبا ينبغي ألا يتزامن مع الرغبة في العودة إلى مفهومنا القديم ”للوضع الطبيعي“. بل ينبغي لنا أن نطمح في المزيد، وأن نتخيل ونعيد ابتكار عالم مختلف – لأن واقعنا السابق لم يكن أفضل ما يمكن؛ بل كان قابلا للتحسين. إن التحدي الذي يواجه كل واحد منا هو تحسين ما نحن عليه: إنه درس الحياة الذي سطرته الجائحة في خططنا. وتجاهله، مع طي الصفحة دون مواجهته، سيكون خطأ لا يغتفر.

لقد أدرك الاتحاد الأوروبي نطاق التحدي: المتمثل في إعادة النظر في عالمنا وجعله أكثر استدامة وأكثر اخضراراً وأكثر رقمية وشمولاً. ”جيل الاتحاد الأوروبي المقبل“، جنبا إلى جنب مع التدابير التي يتخذها البنك المركزي الأوروبي، يمثلان فرصة تاريخية للنظر إلى أوروبا باعتبارها معلما توجيهيا لا غنى عنه لشراكتنا العالمية من أجل مستقبل جديد.

إن إعلان رئيسة المفوضية الأوروبية، أورسولا فون دير لاين، الأسبوع الماضي عن ”مؤتمر قمة الصحة العالمية“ الذي سيعقد في إيطاليا في عام ٢٠٢١ – وتحديداً خلال رئاسة إيطاليا لمجموعة العشرين – لهو دليل على التزامنا الحازم بتحقيق إنجازات.

وسيكون وقتا للتنسيق، لكنه أيضا دليلا ملموسا على تجديد التماسك المتعدد الأطراف القائم على أساس السعي لتحقيق الرفاه للجميع. خطوة حاسمة نحو الدور الهام للتعاون الدولي، الذي نعلق عليه آمالنا الكبار.

وبهذه الروح، تقدم إيطاليا الآن نهجا مستوحى من ”أخلاقيات التضرر من الكوارث“، الذي يدعو جميع أعضاء المجتمع الدولي إلى تحمل نصيبهم من المسؤولية الجماعية عن ”المنافع العامة العالمية“، مثل حقوق الإنسان الأساسية، والصحة، والتعليم، والاستدامة، والقدرة الاجتماعية والمؤسسية على الصمود.

السيد الرئيس،

نحن ندرك تماما المسؤولية التي سيعهد بها، مع رئاسة مجموعة العشرين، إلى بلدنا لقيادة الجهود العالمية. ولا يمكننا أن نتجاهل بوجه خاص اللحظة التي يعيشها مجتمعنا العالمي في التاريخ، والتي سيضاف إليها عملنا في هذه الجمعية الموقرة.

ونعتقد اعتقادا راسخا أن مجموعة العشرين القادمة في إيطاليا يمكن أن تمثل فرصة لتجديد جماعي، فرصة لتعزيز ذلك الشعور بالمجتمع الذي تغذيه كل دولة تعيش أحلك ساعات الجائحة. ويمكننا الاستفادة من التآزر والأخوة اللازمة لتحويل مأساة ما حدث إلى فرصة لبداية جديدة وتجديد. ويمكننا أن نتخيل، معا، إنسانية جديدة تضع الناس في الصدارة.

وسيركز جدول أعمال إيطاليا على: الناس والكوكب والازدهار. ونسميها الأولويات الثلاثة. ونود أن نغتنم فرص التغيير من خلال مكافحة الظلم وعدم الإنصاف، لأن المجتمع الأكثر إنصافا وشمولا ليس أكثر عدلا فحسب؛ بل إنه أكثر ازدهاراً، وعلى الصعيد العالمي، أكثر ديمقراطية.

وسيولى اهتمام خاص ”لتمكين“ المرأة، فيما يتعلق بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة، من العمالة غير المستقرة. وينبغي أن يصبح الوصول إلى التكنولوجيا الرقمية، التي ظلت لفترة طويلة مصدراً لعدم المساواة، محركاً للنمو الشمولي، مما يتيح الفرص للجميع.

وتندرج هذه الجهود ضمن ركيزتي

خطة عام ٢٠٣٠ واتفاق باريس. وسنعزز النمو المستدام والشمولي والقادر على الصمود. وقد أتاحت الجائحة آفاقا جديدة لاستراتيجيات لمكافحة تغير المناخ وحماية البيئة.

وسنحتاج إلى العمل معا حتى لا تنفصل طموحاتنا المتجددة فيما يتعلق بتغير المناخ عن تشجيع الاستثمارات والسياسات الرامية إلى تحقيق الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي. إن

''الصفقة الخضراء'' الأوروبية أصبحت ضرورية الآن أكثر من أي وقت مضى لكسب معركة التحدي المتمثل في التحول الأخضر.

إن حماية التنوع البيولوجي، وحماية المحيطات، وعكس تآكل التربة تمثل متغيرات أساسية في مكافحة تغير المناخ. ولهذا السبب، يجب أن تتضافر جميعها كجزء من نفس الاستجابة المشتركة. إن التعيين الحاسم الأهمية ''للاجتماع الرفيع المستوى بشأن العمل المناخي العالمي'' و ''مؤتمر القمة المعني بالتنوع البيولوجي'' سيجعلنا نعمل بجد، على هامش هذا الأسبوع الوزاري، لضمان الانتعاش المستدام.

إن شراكتنا مع المملكة المتحدة في تنظيم المؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ستؤكد من جديد دور إيطاليا في هذا المجال. وسنركز بشكل خاص على زيادة مشاركة الشباب في المناقشة المتعلقة بمكافحة تغير المناخ: بناء عالمهم، عالم الغد، يبدأ اليوم. ولهذا سننظم في إطار مؤتمر الأطراف السادس والعشرين ''مؤتمر شباب من أجل مكافحة تغير المناخ'' العام المقبل في إيطاليا.

ونرغب في الاستماع إلى أراء الشباب ومقترحاتهم، وفهم احتياجاتهم، والبناء على الدعوة التي تردد صداها العام الماضي عبر ساحات المدن في جميع أنحاء العالم. فالأمر لا يتعلق فحسب بالشمولية والعدالة بين الأجيال – وهما مبدآن، من بين مبادئ أخرى، مكرسة في اتفاق باريس. فالأمر بالنسبة لنا واجب أخلاقي. وبهذه الروح، تدعم إيطاليا البلدان الشريكة لها، ولا سيما تلك البلدان التي تمس حاجتها إلى الدعم، في العمل معا على بناء مستقبل قادر على الصمود في مواجهة تغير المناخ وكفؤ في استغلاله للموارد.

ويجب على المجتمع الذي نريد إعادة بنائه في أعقاب الجائحة أن يعطي الأولوية لتعزيز الكرامة الإنسانية وحمايتها، بجميع أشكالها ومن دون تمييز أو إقصاء. ولتحقيق هذه الغاية، ستواصل إيطاليا وضع حماية حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف في صميم إجراءات سياستها الخارجية في كل منتدى دولي، بدءًا بالولاية التي تضطلع بها حاليًا في مجلس حقوق الإنسان – كدليل ملموس على التزامنا الفعال.

ومبادراتنا المميزة في هذا المجال موجهة عادة نحو إلغاء عقوبة الإعدام. وسيقدم هذا العام إلى الجمعية العامة قرار ثامن بشأن وقف عالمي اختياري لعقوبة الإعدام. وأذكر أن دوقية توسكانا الكبرى قد ألغت عقوبة الإعدام لأول مرة في تاريخ العالم في عام ١٧٨٦. والاهتمام بهذا الأمر جزء من تقاليدنا التاريخية. والواقع أن إيطاليا قد قدمت مشروع القرار الأول بشأن وقف عالمي اختياري لتطبيق عقوبة الإعدام تحديدا في عام ٢٠٠٧. وهذه المعركة – التي كنت أسرد تفاصيلها – تمثل تراثنا الثقافي وهويتنا المدنية الوطنية. ويحدونا الأمل في أن يحصل القرار على توافق متزايد في الآراء.

بيد أننا لن نتمكن من السعي إلى تحقيق الهدف المتمثل في بناء مجتمع يقوم على احترام حقوق الإنسان إذا لم نعط الأولوية لحقوق المرأة. وقد سلطت الأزمة الصحية ضوءا أسطع على أوجه الضعف والتمييز وسوء المعاملة والعنف التي لا تزال المرأة تعاني منها اليوم في جميع أنحاء العالم. ولكن على نفس المنوال سلطت الأزمة والطوارئ الضوء أيضًا على قوتها ودورها الذي لا يقدر بثمن ولا بديل عنه. إننا نحتفل هذا العام بذكرى سنوية هامة: فقد مضى ٢٥ عاما على عقد مؤتمر بيجين العالمي الرابع. ويجب أن تمثل هذه المناسبة فرصة لتقييم النجاحات، بل وللمضي قدما في تنفيذ المزيد من العمل الذي يجب القيام به من أجل الوفاء بالتزاماتنا المشتركة بتحقيق المساواة الكاملة والفعالة بين الجنسين.

السيد الرئيس،

في أنحاء كثيرة من العالم، حلت الجائحة في خضم حالات النزاع والأزمات الحادة، مع عواقب وخيمة محتملة. ولهذا السبب دعمنا فورا النداء الذي أطلقه معالي الأمين العام غوتيريش في مارس/آذار من أجل ”وقف عالمي لإطلاق النار“.

وتؤمن إيطاليا إيمانا راسخا بضرورة معالجة مسائل السلام والأمن عن طريق الوقاية والوساطة وتوطيد السلام. وتتطلب حالات النزاع نهجا متعدد الأبعاد يشمل التنمية والسياسة والثقافة والعدالة وحقوق الإنسان. ويجب أن نعيد الأولوية للسياسة، أي السياسة بمعناها الشامل، ثم الدبلوماسية والحوار، وكذلك – اسمحوا لي أن أؤكد، مدفوعا بخلفيتي القانونية – غلبة القانون الدولي على الخيارات العسكرية. ويجب أن نفعل ذلك، ليس فقط لتحقيق تطلعاتنا الطبيعية نحو السلام، ولكن لأن التاريخ – فصول التاريخ الأحدث، أكثر حتى من الفصول السابقة – يبرهن على أن اللجوء إلى السلاح ليس مستدامًا ولا دائمًا.

ومن ثم، فإننا ندعم بلا كلل الأمم المتحدة في تعزيز عمليات تحقيق الاستقرار، من خلال استثمار رأس مالنا السياسي بالكامل، وكذلك من خلال تقديم مساهمة حازمة وملموسة في مبادرات الأمين العام لحفظ السلام. ويستجيب هذا الإجراء لحالة عدم الاستقرار الواسعة الانتشار التي، للأسف، لا تزال تعصف بكامل منطقة البحر الأبيض المتوسط الكبرى، وتمتد شرقًا إلى أفغانستان وتؤثر بشكل مباشر على منطقة الساحل والقرن الأفريقي في الجنوب. عبر هذه المنطقة الشاسعة والمعقدة.

وستواصل إيطاليا تقديم مساهمة استباقية ومتعددة الأبعاد لتحقيق السلام والأمن والتنمية.

واليوم يمكننا أن نتطلع بأمل إلى التطورات الخجولة ولكن المشجعة في عملية السلام في ليبيا. وترتبط فرص نجاحها بعاملين، هما: احترام ملكية الشعب الليبي لحل شامل، ودور الوساطة الأساسي للأمم المتحدة. ويجب أن نوقف التدخلات والمخططات الخارجية.

لقد أعاد وقف إطلاق النار، على الرغم من هشاشته، فتح مساحة للحوار بين الليبيين، والمحادثات الأخيرة في مونترو ترسل إشارة قوية بأنه يجب علينا الاهتمام بها وحمايتها. ولا توجد طريقة أفضل للحفاظ على السلام من إظهار مزاياه للشعوب نفسها التي تضررت من النزاع. ولهذا السبب، فإن الخطوة التالية التي يجب اتخاذها في ليبيا ستكون السماح باستئناف إنتاج النفط، في جميع أنحاء البلد، وتعزيز إدارة عادلة للموارد لصالح الشعب الليبي قاطبة، وأعني بأكمله.

يجب الاستمرار في دعم المبادرات الإنسانية التي تمس كل جزء من البلد، من خلال العمل القيم لوكالات الأمم المتحدة والدعم الإيطالي القوي، لأنها تكمل المسار صوب إيجاد حل سياسي – وهو الحل الوحيد الذي يمكن أن يضمن السلام والاستقرار الدائمين لليبيا.

قبل أكثر من أسبوعين بقليل زرت لبنان، لأقدم شخصيًا شهادة على تضامن إيطاليا مع شعب وجد نفسه – في خضم أزمة اقتصادية وسياسية وصحية طاحنة – يصارع المأساة الرهيبة التي عصفت ببيروت في ٤ آب/أغسطس. كما تمنيت أن أشجع مؤسساته على الاستمرار في الاهتمام بمطالبة اللبنانيين بإجراء إصلاحات لم تعد تتحمل الانتظار.

وقد اضطلعت إيطاليا على الفور بالعمل على خط المواجهة في الجهد الجماعي، الذي تقوده الأمم المتحدة، للتغلب على حالة الطوارئ الحالية ودعم إعادة الإعمار في المستقبل. وستواصل إيطاليا القيام بذلك، مع الإسهام في جهود تحقيق الاستقرار التي تضطلع بها بعثة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان التي تقودها إيطاليا حاليا.

ومن بين الآثار السلبية التي تركتها الجائحة في مناطق الأزمات تفاقم أوجه الهشاشة الشديدة أصلاً التي يعاني منها المهاجرون. وتشكل تدفقات الهجرة غير النظامية تحديا عالميا، ومن ثم، لا يمكن التغلب عليها إلا من خلال استجابة متعددة الأطراف من المجتمع الدولي. والمطلوب هو الاضطلاع بالعمل المنظم القائم على مبادئ التضامن والمساءلة، والذي يستند إلى شراكات مع بلدان منشأ التدفقات وبلدان العبور والوجهة.

وعليه نحتاج إلى عمل جماعي لمكافحة شبكات المتاجرين بالبشر. وفي الوقت نفسه، يجب علينا مراعاة رؤية طويلة الأجل تبدأ بتتبع الأسباب الجذرية لهذه التحركات. وإيطاليا، كبلد من بلدان الدخول إلى الاتحاد الأوروبي، تقف مرة أخرى على الخط الأمامي لدعم تغيير في المنظور يؤدي إلى حوكمة أوروبية متعددة المستويات قائمة على التضامن الحقيقي وتطوير قنوات آمنة للهجرة القانونية.

السيد الرئيس،

يجب أن نتأكد من أن المنظمة تفي بولايتها بأفضل طريقة ممكنة، وتحقق المبادئ التأسيسية لميثاقها، وهي مبادئ لا تزال حتى اليوم مرجعية حيوية للمجتمع الدولي، من خلال حشد جهودنا حول عملية إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ويجب أن نجعل هذه العملية أكثر ديمقراطية وأكثر فعالية وأكثر تمثيلا لجميع أعضاء الأمم المتحدة.

إن العدو الخفي الذي نواجهه اليوم لم يهزم بعد ولا يزال يتسبب في حصد ضحايا وإثارة مخاوف. لقد سلطت الجائحة الضوء على نقاط ضعفنا، ولكن أيضا على مواطن قوتنا كمجتمع دولي.

لقد علمتنا أنه لا يمكننا طي هذه الصفحة المظلمة إلا مجتمعين. ومرة أخرى، حان الوقت للشروع في رحلة جديدة. لقد حان الوقت للتحلي بالشجاعة؛ حان وقت تبني رؤية جديدة، كما حدث قبل ٧٥ عاما. لذلك فلنجدد جميعا التزامنا بالعمل معا لبناء مستقبل أطفالنا.

شكرًا لكم

المرفق الثاني عشر

خطاب السيد نيكول باشينيان، رئيس وزراء جمهورية أرمينيا

السيد رئيس الجمعية العامة،

أصحاب السعادة

السيدات والسادة

إننا نحتفل في هذا العام بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، التي ولدت من رماد الحرب العالمية الثانية. إننا نتذكر التضحيات التي جاد بها أجدادنا وما كابدوه من محن لتحقيق السلام ومستقبل للبشرية.

واليوم، للمرة الأولى على الإطلاق تُعقد الجمعية العامة للأمم المتحدة في شكل افتراضي. وبغض النظر عن مدى عدم الارتياح وعدم الرغبة في عقدها بهذا الشكل، فإن الاجتماع بهذا الشكل يبرهن على تصميم البشرية على مواصلة التعاون، ويظهر تفانينا والتزامنا تجاه الأمم المتحدة والتعاون متعدد الأطراف.

وفي الواقع، فإن هذه الجائحة تسببت في أثر غير مسبوق على جميع جوانب الحياة البشرية. وتتطلب مواجهة التحديات العالمية تجديد التزام جميع الدول بتعددية الأطراف والتعاون الدولي الفعالين إلى جانب الدور المحوري للأمم المتحدة.

ونحن نقدر الدور الرئيسي للأمم المتحدة، ولا سيما منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في الاستجابة العالمية لجائحة كوفيد-١٩. ونعرب عن الامتنان لجميع البلدان الشريكة لنا التي دعمت أرمينيا، ومن جانبنا قمنا بدورنا في تقديم المساعدة لأصدقائنا. وهذا الجهد الجماعي مظهر هام من مظاهر التضامن الدولي.

وانطلاقا من روح تعهدنا الجماعي بألا نترك أحدا خلف الركب، فإننا نقف في صف من يرون أن الحصول بشكل عادل على جميع التقنيات والمنتجات الصحية الأساسية لمكافحة الفيروس يمثل أولوية عالمية، وينبغي عدم حرمان أي شخص، بمن في ذلك الذين يعيشون في مناطق النزاع، أو تقييد فرصهم في الحصول على العلاج للتخفيف من تأثير جائحة كوفيد-١٩.

وبالمثل، فإن اللقاحات المضادة لكوفيد-١٩ هي منفعة عامة عالمية ويجب أن تكون في متناول جميع الناس دون أي تمييز.

وأود أن أؤكد مرة أخرى دعم أرمينيا القاطع لنداء الأمين العام لوقف إطلاق النار على الصعيد العالمي وقرار مجلس الأمن ٢٥٣٢ (٢٠٢٠) بشأن جائحة كوفيد -١٩، الذي يطالب بوقف عام وفوري للأعمال العدائية في جميع الحالات.

السيدات والسادة،

بينما كانت الجهود العالمية موجهة للتصدي لجائحة كوفيد-١٩، شهدنا محاولات مؤسفة لزعزعة السلام والأمن في منطقتنا. ففي تموز/يوليه من هذا العام، تجرأت أذربيجان على القيام بعمل عدواني آخر. فقد شنت القوات المسلحة الأذربيجانية هجوما عسكريا في منطقة تافوش الحدودية في أرمينيا.

وبينما دعت أرمينيا إلى وقف فوري للتصعيد ووافقت على إنهاء الأعمال العدائية بعد ساعات من اندلاعها، واصلت أذربيجان استهداف السكان المدنيين والبنية التحتية وهاجمت المناطق الحدودية لأرمينيا باستخدام المدفعية والأسلحة الثقيلة والطائرات بلا طيار ووحدات كبيرة من المشاة. وعلاوة على ذلك، صعدت السلطات الأذربيجانية أيضا من تهديداتها بشن الحرب، والتي تجاوزت جميع الحدود التي يمكن تصورها لعالم متحضر. بل إن وزارة الدفاع الأذربيجانية هددت بشن هجوم صاروخي على محطة الطاقة النووية في أرمينيا، وهو يعد بمثابة تهديد ”بالإرهاب النووي“.

لقد حطمت معارك تموز/يوليه أسطورة التفوق العسكري لأذربيجان وأثبتت بوضوح أنه لا يوجد حل عسكري لنزاع ناغورنو - كاراباخ. وطال انتظار اعتراف القيادة الأذربيجانية بهذه الحقيقة والتخلي عن استخدام القوة والتهديد باستخدام القوة في سياق حل النزاع.

وتؤكد أرمينيا من جديد التزامها بالتسوية السلمية حصرا لنزاع ناغورنو - كاراباخ. إن حق تقرير المصير لشعب ناغورنو - كاراباخ هو أساس عملية السلام الذي يعترف به المجتمع الدولي والوسطاء الدوليون، ولا سيما الرؤساء المشاركون لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وبموجب هذا الحق، ينبغي أن يكون أبناء شعب ناغورنو - كاراباخ قادرين على تقرير مركزهم دون قيد أو شرط. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب أن تكون سلطاتهم المنتخبة قادرة على المشاركة في المفاوضات. ويجب أن تصبح تطلعات واحتياجات الناس الذين يعيشون في منطقة النزاع على رأس أولويات جدول أعمال المفاوضات.

ويشكل ضمان الأمن الشامل لسكان آرتساخ الذين تعرضوا لتهديدات أمنية مادية وجودية أولوية رئيسية أخرى لأرمينيا.

إن الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان الأساسية متطلبات أساسية لبيئة مواتية لتحقيق تسوية دائمة وشاملة للنزاع. والحكومات المنتخبة شرعياً هي وحدها القادرة على التعبير بصدق عن مصالح شعوبها وعلى التحرك نحو التوصل إلى حل وسط. وقد دأبت سلطات أذربيجان على استخدام النزاع لإضفاء الشرعية على قبضتها التي أحكمتها طويلا على السلطة. فعلى مدى عقود، كانت أرمينيا والأرمن أعداء مفيدين لقيادة أذربيجان لتبرير تدني مستويات المعيشة وغياب الديمقراطية والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان في بلدها.

ويجب تعزيز وقف إطلاق النار باتخاذ إجراءات ملموسة في الميدان. إن نبذ الخطاب العدائي وخطاب الكراهية وتوسيع نشاط مراقبي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على خطوط التماس والحدود وإنشاء آلية للتحقيق في انتهاكات وقف إطلاق النار وإنشاء خطوط اتصال مباشر بين القادة على أرض الواقع، كلها أمور ضرورية في هذا الصدد.

السيدات والسادة،

خلال التصعيد الذي حدث في تموز/يوليه، كانت الدعوات التي وجهها المجتمع الدولي تتعلق في معظمها باحترام وقف إطلاق النار وفتح باب الحوار وضبط النفس. ومع ذلك، لم تدخر تركيا جهداً في تأجيج التوترات في جنوب القوقاز أيضاً، وذلك تمشياً إلى حد كبير مع سياساتها المزعزعة للاستقرار لاستخدام قواتها خارج حدودها الإقليمية في مناطق جوارها الأخرى، بما في ذلك شرق البحر الأبيض المتوسط وشمال أفريقيا والشرق الأوسط. ومن خلال دعمها الأحادي الجانب لأذربيجان وتوسيع وجودها العسكري هناك، تقوض تركيا الجهود المبذولة لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة، فضلاً عن جهود الرؤساء المشاركين لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لتحقيق هذه الغاية. وتهدد تركيا أرمينيا بشكل مباشر وتُظهر مواقف عسكرية عدوانية من خلال إجراء مناورات عسكرية استفزازية مشتركة مع أذربيجان على مقربة من أرمينيا وناغورنو كاراباخ. وتبني تركيا سياساتها في منطقتنا على تقاليد الأخوة وعلى استغلال النزاعات وعلى تبرير الإبادة الجماعية للأرمن وعلى الإفلات من العقاب على تلك الجريمة. وتشكل تركيا تهديدا أمنيا لأرمينيا والمنطقة. وفي هذا السياق، ستواصل أرمينيا المشاركة بنشاط في الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى صون السلام والأمن من خلال الحوار والتعاون.

أصحاب السعادة،

على الرغم من التحديات التي نواجهها في هذا العام، تواصل أرمينيا مشاركتها في العمليات الدولية لصون السلم والأمن الدوليين. ويساهم حفظة السلام الأرمن الذين يخدمون في لبنان ومالي

وكوسوفو وأفغانستان في تحقيق الأمن والاستقرار هناك. ونحن على استعداد لتوسيع نطاق مشاركتنا في عمليات حفظ السلام تحت رعاية الأمم المتحدة.

السيدات والسادة،

تعطي أرمينيا الأولوية للتنفيذ الفعال لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وفي ١٠ تموز/يوليو ٢٠٢٠، قدمت أرمينيا استعراضها الوطني الطوعي الثاني لأهداف التنمية المستدامة. ويعبر موضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى لهذا العام – ”العمل المعجِّل والمسارات الكفيلة بالتغيير“ – بشكل مثالي عن الأولويات والسياسات الوطنية لأرمينيا خلال العامين الماضيين منذ اندلاع الثورة المخملية السلمية في عام ٢٠١٨.

إن حكومتي، مدعومة بتفويض شعبي قوي، مصممة تماما على تنفيذ إصلاحات طموحة تهدف إلى بناء مجتمع ديمقراطي تنافسي وشامل للجميع، يستند إلى مؤسسات قوية. ويشمل برنامج الإصلاح كل مجالات الحياة العامة ويركز بقوة على حقوق الإنسان وسيادة القانون ومكافحة الفساد واستقلال القضاء وتحسين الإدارة العامة. ونسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على نطاق واسع ونعتمد على معايير عالية تكنولوجية وبيئية وتعليمية. وقد أطلقت حكومتنا في هذا الأسبوع ”استراتيجية تحويل أرمينيا ٢٠٥٠“، التي تضم ١٦ هدفاً ضخماً، استناداً إلى رؤية جريئة للحداثة والتقدم.

السيدات والسادة،

في الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، نحن مضطرون إلى الاعتراف بالتحديات العديدة القائمة التي تواجه الكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان. وستواصل أرمينيا، بوصفها عضوا في مجلس حقوق الإنسان، الإسهام بقوة في التعاون الدولي من أجل حماية جميع حقوق الإنسان وتعزيزها.

وتؤكد أرمينيا، في سياساتها المحلية وخطة سياستها الخارجية، على الأولوية الهامة لتعزيز المساواة في الحقوق والمشاركة الفعالة للمرأة والشباب في الحياة السياسية والعامة.

ومن الأمور الحاسمة الأهمية حماية حقوق المرأة في مناطق النزاع ومشاركتها في جميع مراحل تسوية النزاع. ويعد التنفيذ العملي لأحكام قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٣٢٥ (٢٠٠٠) من بين الأولويات المهمة لحكومتنا.

إن منع ارتكاب الإبادات الجماعية أولوية ثابتة لأرمينيا. ونحن، كدولة تحملت أهوالها، نتحمل مسؤولية أخلاقية أمام البشرية عن صون ذكرى ضحايا الإبادة الجماعية والإسهام في جهود

المجتمع الدولي لمنع تكرار تلك الجرائم المروعة. ونقدر الدعم الدولي القوي الذي أعرب عنه أيضًا في مجلس حقوق الإنسان لجهود أرمينيا لتعزيز جدول أعمال وقائي دولي فعال.

وتشجع أرمينيا إقامة منابر للحوار الشامل بين الحكومات والبرلمانات والمنظمات الدولية والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني بشأن جدول أعمال منع الإبادة الجماعية. وقد أصبح ”المنتدى العالمي لمكافحة جريمة الإبادة الجماعية“ الذي عقد في أرمينيا منبراً منتظماً لإقامة الحوار.

أصحاب الفخامة

وتعتبر الذكرى السنوية الخامسة والسبعون لإنشاء الأمم المتحدة مناسبة ملائمة لإعادة التأكيد على قوة ركائزها الثلاثة المترابطة، ألا وهي، السلام والتنمية وحقوق الإنسان. إن استمرار النزعات والتطرف وعدم التسامح والتحديات العابرة للحدود والعالمية تكشف باستمرار عن مواطن ضعفنا الجماعية وأوجه ترابطنا. وكما هو الحال دائما، نحتاج إلى نهج فعال لتعددية الأطراف وبالتالي إلى أمم متحدة قوية بعد إصلاحها من أجل مستقبل أفضل، وسلام وأمن للأجيال القادمة.

شكرًا لكم

المرفق الثالث عشر

خطاب السيد عمران خان، رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية

السيد الرئيس، معالي الأمين العام غوتيريش، أصحاب الفخامة، السيدات والسادة،

يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة للأمم المتحدة مرة أخرى.

وأهنئ صاحب الفخامة السيد فولكان بوزكير على انتخابه رئيسا للدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة.

ونقدر أيضا القيادة الماهرة للرئيس المنتهية ولايته، سعادة السيد تيجاني محمد بندي، ولا سيما خلال أزمة جائحة كوفيد-١٩.

ونشيد بقيادة الأمين العام أنطونيو غوتيريش في هذه الأوقات العصيبة.

السيد الرئيس،

منذ تولي حكومتي مهامها، انصب جهدنا المتواصل على إحداث تغيير جذري في باكستان.

نتصور ”باكستان الجديدة“ على غرار مبادئ المدينة المنورة، التي أنشأها نبينا الكريم (صلى الله عليه وسلم).

مجتمع عادل وإنساني توجه فيه جميع السياسات الحكومية نحو انتشال مواطنينا من براثن الفقر وإيجاد نظام عادل ومنصف.

ولتحقيق هذا الهدف، نحتاج إلى تحقيق السلام والاستقرار. وهكذا، تهدف سياستنا الخارجية إلى تحقيق السلام مع جيراننا وتسوية النزاعات عن طريق الحوار.

السيد الرئيس،

تعتبر الذكرى الخامسة والسبعون للأمم المتحدة معلمًا بالغ الأهمية لأنها الهيئة الوحيدة في العالم التي يمكنها مساعدتنا في تحقيق هدفنا المتمثل في تحقيق السلام والاستقرار في منطقتنا. هذا هو الوقت المناسب لنا أيضًا للتفكير مليا فيما إذا كنا، بصفتنا الأمم المتحدة، قد تمكنا من تحقيق الوعد الذي قطعناه بشكل جماعي لشعوبنا.

واليوم، إن أسس ”النظام العالمي“- المتمثلة في عدم استخدام القوة الأحادية أو التهديد باستخدامها، وتقرير المصير للشعوب، والمساواة في السيادة والسلامة الإقليمية للدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، والتعاون الدولي - كل هذه المثل العليا - تتلاشى بشكل منهجي.

ويتم الاستهزاء بالاتفاقيات الدولية وإلغاؤها وتنحيتها جانبا.

إن تجدد التنافس بين القوى العظمى يؤدي إلى سباق تسلح جديد.

فالصراعات تتضاعف وتتفاقم. وتقمع عمليات الاحتلال العسكري وعمليات الضم غير القانونية حق الإنسان في تقرير المصير.

ووفقًا للبروفيسور المحترم نعوم تشومسكي، فإن البشرية معرضة لخطر أكبر مما كانت عليه قبل الحربين العالميتين الأولى والثانية في القرن الماضي بسبب التهديد المتزايد للحرب النووية، وتغير المناخ، وللأسف صعود الأنظمة الاستبدادية. ويجب علينا التعاون لمنع وقوع كارثة من هذا القبيل.

ونعتقد أن القوة الدافعة في العلاقات الدولية يجب أن تكون التعاون، وفقا لمبادئ القانون الدولي، لا المواجهة والقوة.

ويجب علينا جميعا أن نؤكد من جديد دعمنا لتعددية الأطراف.

السيد الرئيس،

لقد برهنت جائحة كوفيد-١٩ على وحدة الإنسانية. ففي عالمنا المترابط، لا يمكن لأي بلد أن يكون آمنا ما لم تكن جميع البلدان آمنة.

وقد أدى الإغلاق الكامل بغية السيطرة على تفشي الجائحة إلى أسوأ ركود منذ الكساد الكبير في القرن الماضي. وقد أضر هذا بأفقر البلدان وكذلك بالفقراء في جميع البلدان.

وفي باكستان، أدركنا في وقت مبكر جدا أنه إذا فرضنا إغلاقا صارما، وهو النوع الذي فرضته عدة بلدان غنية، لكان عدد الأشخاص الذين يموتون من الجوع أكبر ممن سيلقون حتفهم بسبب الجائحة.

لذلك، اعتمدنا سياسة ''الإغلاق الذكي''، مع التركيز على بؤر انتشار الفيروس، وفتحنا قطاعنا الزراعي على الفور ثم تبعنا ذلك بفتح قطاع البناء، الذي وفر فرص العمل لمعظم السكان.

وفي الوقت نفسه، وعلى الرغم من القيود المالية، خصصت حكومة بلدي ٨ مليار دولار غير مسبوقة لخدماتنا الصحية؛ بالإضافة إلى دعم أكثر الأسر فقراً وضعفاً من خلال مدفوعات نقدية مباشرة من خلال برنامج ''إحسان''؛ والإعانات المقدمة للشركات الصغيرة.

وعلى الرغم من أن ''الإغلاق الذكي'' الذي فرضناه تعرض لانتقادات شديدة في البداية، ولكن بفضل نعم الله سبحانه وتعالى، لم نتمكن فقط من السيطرة على الفيروس، وتحقيق الاستقرار

في اقتصادنا، ولكن الأهم من ذلك، أننا تمكنا من حماية أفقر شريحة في المجتمع من أسوأ انهيار جراء إغلاق البلد بشكل كامل.

واليوم، تُذكر استجابة باكستان ضمن قصص النجاح في مكافحة الجائحة والتصدي لها. لكننا ما زلنا لم نخرج من عنق الزجاجة بعد، شأننا شأن البلدان الأخرى التي لم تجتاز الأزمة بعد اليوم.

السيد الرئيس،

وكان من الواضح منذ البداية أن البلدان النامية ستحتاج إلى هامش تصرف في المجال المالي للاستجابة لأزمة الجائحة ودحرها والتعافي منها.

وتخفيف عبء الديون هو أحد أفضل السبل لإيجاد هامش تصرف في المجال المالي للبلدان النامية. ولذلك، دعوت في أوائل نيسان/أبريل إلى ”مبادرة عالمية لتخفيف عبء الديون“.

ونحن نقدر مبادرة تعليق الديون الرسمية لمجموعة العشرين والتمويل الطارئ والعاجل المقدم من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك التنمية الآسيوي ووكالات الأمم المتحدة.

غير أن هذا للأسف لا يكفي.

وقد قدر صندوق النقد الدولي أن البلدان النامية ستحتاج إلى أكثر من ٢,٥ تريليون دولار للتصدي للأزمة والتعافي منها.

وسيتعين تمديد وتوسيع نطاق مبادرة تعليق الديون الرسمية.

وسيلزم أيضا اتخاذ تدابير إضافية لتخفيف عبء الديون.

وينبغي للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف أن تكفل التدفقات المالية الكافية.

لقد خصصت الدول الغنية أكثر من عشرة تريليونات دولار لتمويل استجابتها للجائحة والتعافي منها. ويجب أن تدعم توفير ما لا يقل عن ٥٠٠ مليار دولار في صورة حقوق سحب خاصة جديدة للعالم النامي.

السيد الرئيس،

وقد أبرزت في خطابي أمام الجمعية العامة في العام الماضي الأضرار الهائلة التي تسببها التدفقات المالية غير المشروعة من البلدان النامية إلى البلدان الغنية والملاذات الضريبية الخارجية. وهذا يؤدي إلى إفقار الدول النامية. إن الأموال التي يمكن استخدامها في سبيل التنمية البشرية

تُنَقَل من قبل النخب الفاسدة. ويتسبب فقدان العملات الأجنبية في انخفاض قيمة العملة الذي يؤدي بدوره إلى التضخم والفقر.

والسعي إلى استعادة هذه الموارد المسروقة يكاد يكون مستحيلا، نظرا للإجراءات المرهقة. وعلاوة على ذلك، فإن الجهات القوية الضالعة في غسل الأموال لديها إمكانية الوصول إلى أفضل المحامين للدفاع عنها. وللأسف لأن هذه البلدان هي المستفيدة، ثمة غياب للإرادة السياسية في البلدان الغنية لكبح هذا النشاط الإجرامي.

السيد الرئيس،

إذا لم تعالج هذه الظاهرة، فستستمر في تعزيز عدم المساواة بين الدول الغنية والفقيرة، وستؤدي في النهاية إلى اندلاع أزمة عالمية أكبر بكثير مما تمثله مسألة الهجرة الحالية.

ولا يمكن للدول الغنية الحديث عن حقوق الإنسان والعدالة في الوقت الذي توفر فيه ملاذًا لغاسلي الأموال وما ينهبونه من ثروات وتوفير حماية شخصية لهم.

وهناك نظم قوية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وأدعو هذه الجمعية إلى أن تأخذ زمام المبادرة في الجهود الرامية إلى بناء إطار عالمي لوقف التدفقات المالية غير المشروعة وضمان إعادة الثروات المسروقة على وجه السرعة.

ومن الأهمية بمكان أن ندرك أن المعونة التي تتدفق من البلدان الغنية إلى العالم النامي ضئيلة بالمقارنة مع التدفقات الخارجة الهائلة الضالعة فيها نخبنا الفاسدة.

السيد الرئيس،

في هذا العام، يجب أن أكرر مرة أخرى التهديد الذي تواجهه البشرية بسبب تغير المناخ. والحرائق غير المسبوقة في أستراليا وسيبيريا وكاليفورنيا والبرازيل؛ والفيضانات غير المسبوقة في مختلف أنحاء العالم؛ ودرجات الحرارة القياسية حتى في الدائرة القطبية الشمالية. يجب أن يسبب لنا ذلك القلق على أجيالنا المقبلة.

يجب الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها في اتفاق باريس، ولا سيما الالتزام بجمع ١٠٠ مليار دولار سنوياً لتمويل أنشطة مواجهة تغير المناخ.

إن مساهمة باكستان في انبعاثات الكربون ضئيلة، ولكنها واحدة من أكثر البلدان تضرراً من تغير المناخ. ومع ذلك، قررنا الاضطلاع بدور ريادي حيث ننظر إلى التصدي لتغير المناخ على أنه مسؤولية عالمية.

وقد أطلقنا برنامجا طموحا للغاية لزراعة ١٠ مليار شجرة في السنوات الثلاث المقبلة كمساهمة في التخفيف من آثار تغير المناخ.

السيد الرئيس،

كانت الجائحة فرصة لتكاتف البشرية لمواجهة التحدي.

ومن المؤسف أنها بدلا من ذلك قد أثارت النزعة القومية، وزادت من التوترات العالمية، وأدت إلى زيادة الكراهية العنصرية والدينية والعنف ضد الأقليات الضعيفة في عدة أماكن.

وقد زادت هذه الاتجاهات أيضاً من ”كراهية الإسلام“.

ولا يزال المسلمون مستهدفين دون عقاب في العديد من البلدان. وتدمر مساجدنا؛ وتمت الإساءة لنبينا (صلى الله عليه وسلم)؛ وحرق القرآن الكريم — وكل هذا باسم حرية التعبير.

والحوادث التي وقعت في أوروبا، بما في ذلك إعادة نشر الرسومات المهينة التي نشرتها جريدة شارلي إيبدو، هي أمثلة حديثة.

ونشدد على ضرورة حظر الاستفزازات المتعمدة والتحريض على الكراهية والعنف على نطاق عالمي.

وينبغي لهذه الجمعية أن تعلن ”يوما دوليا لمكافحة كراهية الإسلام“ وبناء تحالف قادر على الصمود لمكافحة هذه الآفة – آفة تقسّم البشرية.

السيد الرئيس،

البلد الوحيد في العالم اليوم حيث، تقوم الدولة براعية كراهية الإسلام، هو الهند. والسبب في ذلك هو أيديولوجية راشتريا سوايامسيفاك سانغ الاستعلائية التي تحكم للأسف الهند اليوم.

وتأسست هذه الأيديولوجية المتطرفة في العشرينات من القرن العشرين. وقد استلهم الآباء المؤسسون تلك الأيديولوجية من النازيين واعتمدوا المفاهيم المتمثلة في النقاء والتفوق العرقيين. في حين أن كراهية النازيين كانت موجهة إلى اليهود، فإن تلك الأيدولوجية موجهة نحو المسلمين وبحد أقل نحو المسيحيين.

وهم يعتقدون أن الهند للهندوس فحسب وأن الآخرين ليسوا مواطنين على قدم المساواة. وتم استبدال علمانية غاندي ونهرو بحلم إنشاء راشترا هندوسية من خلال إخضاع وتطهير ٢٠٠ مليون مسلم وأقليات أخرى في الهند.

وفي عام ١٩٩٢، دمر ذلك الفكر المتطرف مسجد بابري؛ وفي عام ٢٠٠٢، ذبح نحو ٢ ٠٠٠ مسلم في غوجارات، وكان ذلك تحت مرأى ومسمع من رئيس الوزراء مودي؛ وفي عام ٢٠٠٧، تم حرق أكثر من ٥٠ مسلماً أحياء من قبل مشعلي النيران عمدا المنتمين لتلك الأيدولوجية المتطرفة على متن قطار سابجوتا السريع.

وفي آسام، يواجه نحو مليوني مسلم احتمالات تجريدهم من جنسيتهم تعسفاً من خلال اعتماد قوانين تمييزية. وهناك تقارير عن وجود معسكرات اعتقال كبيرة يجري ملؤها بمواطنين مسلمين هنود.

وقد ألقي باللوم زوراً على المسلمين وتم التشهير بهم واتهموا ببشاعة بالتسبب في نشر فيروس كورونا. وحرموا من الرعاية الطبية في مناسبات عديدة، وقاطع المواطنون أعمالهم التجارية.

وحراس البقر يهاجمون ويقتلون المسلمين مع الإفلات من العقاب. ففي فبراير/شباط الماضي، واجه المسلمون عمليات قتل مستهدفة، بتواطؤ الشرطة في نيودلهي.

غالبًا ما كانت التسجيلات الجماعية في الماضي مقدمة للإبادة الجماعية، مثل قوانين نورمبرغ في ألمانيا عام ١٩٣٥ ثم في عام ١٩٨٢ في ميانمار.

ومن المتوقع أن تقوم أيديولوجية ''الهندوتفا'' بتهميش ما يقرب من ٣٠٠ مليون إنسان – مسلمون ومسيحيون وسيخ. وهذا لم يسبق له مثيل في التاريخ ولا يبشر بالخير لمستقبل الهند لأننا نعلم جميعا أن تهميش البشر يؤدي إلى التطرف.

السيد الرئيس،

وعلى مدى أكثر من ٧٢ عاما، احتلت الهند جامو وكشمير بصورة غير قانونية ضد رغبة أهل كشمير، وفي انتهاك صارخ لقرارات مجلس الأمن، بل ولالتزاماتها.

وفي ٥ آب/أغسطس من العام الماضي، سعت الهند بصورة غير قانونية ومن جانب واحد إلى تغيير وضع الأراضي المحتلة ونشرت قوات إضافية، ليصل العدد الإجمالي إلى ٩٠٠ ألف فرد، لفرض حصار عسكري على ٨ ملايين كشميري. واعتقل جميع الزعماء السياسيين في كشمير؛ واختطف نحو ١٣ ٠٠٠ شاب كشميري وعذب الآلاف منهم؛ وفرض حظر تجول كامل بالتزامن مع انقطاع تام للاتصالات.

وقد استخدمت قوات الاحتلال الهندية القوة الغاشمة بما في ذلك بنادق الكريات الفولاذية ضد المتظاهرين السلميين؛ وفرضت عقوبات جماعية، بما في ذلك تدمير أحياء بأكملها، وقتل مئات من الشباب الكشميريين الأبرياء خارج نطاق القضاء في ''مواجهات'' وهمية، ورفضت حتى

تسليم جثثهم لدفنها. إن وسائط الإعلام الكشميرية، وأولئك الذين يجرؤون على رفع أصواتهم، يتعرضون للمضايقات والترهيب بصورة منهجية باستخدام قوانين صارمة.

وكل هذا موثق توثيقاً جيداً في تقارير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، والرسائل التي وردت من المقررين الخاصين لمجلس حقوق الإنسان، والبيانات الصادرة عن منظمات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني.

ويجب على المجتمع الدولي أن يحقق في هذه الانتهاكات الجسيمة وأن يحاكم الأفراد المدنيين والعسكريين الهنود المتورطين في إرهاب الدولة والجرائم الخطيرة ضد الإنسانية التي ترتكب مع الإفلات التام من العقاب.

السيد الرئيس،

والهدف من هذه الحملة الوحشية هو فرض ما أسماه نظام منظمة راشتريا سوايامسيفاك سانغ – حزب بهاراتيا جناتا ”حلا نهائيا“ لجامو وكشمير. وتحقيقا لهذه الغاية، عقب الحصار العسكري جاءت تحركات لتغيير التشكيل الديمغرافي للإقليم المحتل. وهذه محاولة لطمس الهوية الكشميرية المتميزة من أجل التأثير على نتيجة الاستفتاء الذي توخته قرارات مجلس الأمن الدولي.

ويشكل هذا الإجراء انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة وقرارات المجلس والقانون الدولي، ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة. إن تغيير التشكيل الديمغرافي للأراضي المحتلة يعتبر جريمة حرب.

السيد الرئيس،

إن الشعب الكشميري الشجاع لن يخضع أبدا للاحتلال والاضطهاد الذي تمارسه عليه الهند. فنضاله متأصل. إنه يقاتل من أجل قضية عادلة وقد ضحى جيل بعد جيل بحياته بغية الخلاص من الاحتلال الهندي.

إن باكستان حكومة وشعبا ملتزمة بالوقوف جنبا إلى جنب مع إخواننا وأخواتنا الكشميريين ودعمهم في كفاحهم المشروع من أجل تقرير المصير.

السيد الرئيس،

والهند، من أجل تحويل الانتباه عن أعمالها غير القانونية وما ترتكبه من فظائع في جامو وكشمير المحتلة، تلعب لعبة خطيرة من خلال تصعيد الموقف العسكري ضد باكستان في بيئة استراتيجية ذات طابع نووي.

وعلى الرغم من الاستفزازات الهندية المستمرة وانتهاكات وقف إطلاق النار على طول خط المراقبة وخط الحدود المعمول به التي تستهدف المدنيين الأبرياء، فإن باكستان تمارس أقصى

درجات ضبط النفس. لقد عملنا باستمرار على توعية المجتمع الدولي بعملية ”العلم الزائف“ ومغامرة خاطئة أخرى تنتهجها الهند.

لقد ولد والدي، السيد الرئيس، في الهند إبان الاستعمار وكنت واحدا من أول جيل نشأ في باكستان المستقلة. أريد أن أوضح أن أي محاولة من قبل الحكومة الهندية الاستبدادية الفاشية بقيادة منظمة راشتريا سوايامسيفاك سانغ – حزب بهاراتيا جناتا في الهند للعدوان على باكستان ستواجه بأمة ستقاتل من أجل حريتها حتى النهاية.

السيد الرئيس،

ولن يتحقق سلام واستقرار دائمان في جنوب آسيا إلى أن يتم حل نزاع جامو وكشمير على أساس الشرعية الدولية. لقد وصفت كشمير بحق بأنها ”بؤرة توتر نووية“.

ويجب على مجلس الأمن أن يمنع وقوع صراع كارثي، أن يكفل تنفيذ قراراته، كما فعل في حالة تيمور الشرقية. وقد نظر المجلس في الحالة في جامو وكشمير ثلاث مرات خلال العام الماضي. ويجب عليه أن يتخذ إجراءات إنفاذ مناسبة. ويجب عليه أيضا أن يتخذ خطوات لحماية الكشميريين من إبادة جماعية وشيكة تحيكها الهند.

وما فتئت باكستان تدعو دائما إلى حل سلمي. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب على الهند إلغاء التدابير التي اتخذتها منذ ٥ آب/أغسطس ٢٠١٩، وإنهاء حصارها العسكري وغيره من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والموافقة على حل نزاع جامو وكشمير وفقاً لقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة ورغبات الشعب الكشميري.

السيد الرئيس،

تتجلى رغبة باكستان في السلام في منطقتنا أيضا في جهودنا الرامية إلى تعزيز التوصل إلى حل سياسي في أفغانستان.

لقد أصررت باستمرار على مدى العقدين الماضيين على أنه لا يوجد حل عسكري للصراع الذي دام عقودًا في أفغانستان. وكان السبيل الوحيد للمضي قدما هو التوصل إلى تسوية سياسية تشمل كامل نطاق الجهات الفاعلة السياسية في أفغانستان.

لقد يسرت باكستان بشكل كامل العملية التي توجت باتفاقية السلام بين الولايات المتحدة وطالبان في ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٢٠.

وتشعر باكستان بامتنان عميق لأنها أوفت بدورها في المسؤولية.

ويتعين على القادة الأفغان الآن اغتنام هذه الفرصة التاريخية لتحقيق المصالحة واستعادة السلام في بلدهم الذي مزقته الحرب.

ويجب عليهم، من خلال المفاوضات الأفغانية الداخلية التي بدأت في ١٢ أيلول/سبتمبر، العمل على إيجاد تسوية سياسية شاملة وواسعة النطاق. ويجب أن تتم العملية بقيادة وملكية أفغانية، وبدون أي تدخل أو تأثير خارجي.

ويجب أن تكون العودة المبكرة للاجئين الأفغان جزءا من القرار السياسي. وبعد ما يقرب من عقدين من الحرب، من الضروري عدم السماح ”للمفسدين“ – داخل أفغانستان وخارجها – بتخريب عملية السلام.

وسيتيح السلام والاستقرار في أفغانستان فرصًا جديدة للتنمية والتواصل الإقليمي، وقد تظهر آفاق جديدة للتعاون في منطقة وسط آسيا وخارجها.

السيد الرئيس،

وتظل فلسطين ”جرحا غائرا“. والتوصل إلى تسوية عادلة ودائمة أمر لا غنى عنه بالنسبة للشرق الأوسط والعالم. ولا يمكن أن يؤدي الضم غير القانوني للأراضي الفلسطينية، وبناء المستوطنات غير القانونية، وفرض ظروف معيشية غير إنسانية على الشعب الفلسطيني وخاصة في غزة، إلى إحلال السلام في منطقة مضطربة.

وتواصل باكستان دعم حل الدولتين – بما يتماشى مع قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن التابعين للأمم المتحدة، في إطار المعايير المتفق عليها دوليًا، وحدود ما قبل عام ١٩٦٧، والقدس الشريف كعاصمة لدولة فلسطين موحدة ومتصلة ومستقلة.

السيد الرئيس،

تظل الأمم المتحدة أفضل المسارات المشروعة للعمل الجماعي – في إدارة الصراعات الدولية، وتعزيز السلام والأمن، وتعزيز التنمية المنصفة، ومعالجة المشاكل العالمية.

إنني أحث الأمين العام على تولي زمام القيادة في منع نشوب النزاعات العالمية.

وينبغي له أن يعقد اجتماعات على مستوى القمة لمناقشة البؤر الساخنة الإقليمية وحل المنازعات المعلقة.

ويجب على الأمم المتحدة الاستجابة تماما لتحديات عصرنا. إن الإصلاح الشامل للأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، أمر أساسي لزيادة توطيد الديمقراطية والمساءلة والشفافية والكفاءة.

وستواصل باكستان المشاركة بنشاط في هذه العملية والسعي، مع الدول الأعضاء الأخرى، لبناء عالم يُحظر فيه الصراع ويحقق الرخاء العادل للجميع في ظل ظروف يسودها السلام والأمن.

شكرًا لكم

المرفق الرابع عشر

خطاب الشيخ صباح خالد الحمد الصباح، رئيس وزراء دولة الكويت

[الأصل بالعربية] وقدم الوفد ترجمة بالإنكليزية

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي السيد فولكان بوزكير رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة،

معالي السيد أنطونيو غوتيريش الأمين العام للأمم المتحدة،

أصحاب السمو والفخامة والمعالي رؤساء الوفود، السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يطيب لي بداية أن أتقدم بخالص التهنئة لشخصكم الكريم لانتخابكم رئيسا للدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة، مؤكدا لكم دعمنا الكامل لكل ما من شأنه تسهيل مهام أعمالكم وإتمام تنفيذ المسؤوليات الملقاة على عاتقكم.

وأود كذلك أن أغتنم هذه المناسبة لأعرب عن خالص التقدير للجهود البارزة التي بذلها سلفكم سعادة تيجاني محمد بندي خلال ترؤسه أعمال الدورة السابقة بكل مهنية واقتدار.

السيد الرئيس، تنعقد أعمال الدورة الخامسة والسبعين لأعمال الجمعية العامة في ظرف قهري غير مسبوق. دهمت مخاطره وبلاهوادة جميع أوجه الحياة العصرية لعالم اليوم. وطفق يجوب العالم وبلا قيود نذير مدو نداؤه الموت والمرض غير معترف بحدود جغرافية، محلقا فوق المحددات بشتى صنوفها الإثنية والسياسية والاجتماعية التي صاغتها ووضعت أسسها التجارب التاريخية للإنسان.

إن ما أحدثته جائحة كوفيد-١٩ من جراحات على النفس البشرية تعالت معها آهات الفاقدين لأحبتهم واستغاثة المتضررين، مما استوجب علينا تقديم صادق العزاء وخالص المواساة لكل شعوب ودول العالم على هذا المصاب الجلل، سائلين المولى عز وجل الذي أثنى على الصابرين في الشدة والضراء أن يغشى برحمته أرواح المتوفين ويعجل بالشفاء لكل المصابين وأن يرفع البلاء عن كاهل البشرية جمعاء.

السيد الرئيس، السيدات والسادة، إن ما ألحقته الجائحة من أضرار شديدة الوقع على مختلف المسارات والأصعدة الحيوية والأساسية في حياتنا اليومية جعلها تعد حدثا له ما بعده، فمن الارتفاع المروع بأعداد الضحايا الذي بلغ حوالي تسعمائة وستين ألف متوف وأكثر من ثلاثين

مليون حالة إصابة موثقة، إضافة لما سجل من أعلى موجات الركود التي تعصف بالعالم منذ أعقاب الحرب العالمية الثانية وما صحبها من أوسع حالات الانهيار في المداخيل منذ عام ١٨٧٠ وارتفاع مخاطر وقوع أكثر من ١٠٠ مليون شخص في براثن الفقر المدقع. كل ذلك قد كشف للعالم مدى أهمية تعزيز النظم الاقتصادية والصحية والاجتماعية والبيئية المعمول بها.

وبصورة وضحت معها حتمية العمل المتعدد الأطراف على محك التجربة الحقة بين قابلية الاستدامة والاستمرار أو التوقف والجمود.

وفي هذا الصدد، نثمن عاليا الأدوار الاستثنائية الكبيرة التي قامت بها الأمم المتحدة وأمينها العام معالي السيد أنطونيو غوتيريش عبر تسخيرها لكافة الوسائل والتدابير من أجل التصدي لهذه الجائحة من خلال تسريع العمل نحو توفير اللقاح وأدوات التشخيص والعلاج لجميع الناس وفي كل مكان وإيلاء الفئات الأكثر تضررا والأكثر ضعفا كالنساء والأطفال والمسنين الأولوية القصوى، كما لم تغب البلدان والمجتمعات التي تعاني من أزمات إنسانية وأزمات اللاجئين جراء الصراعات المسلحة عن وجدان هذه المنظمة العريقة، وذلك عبر مناشدة أمينها العام لإسكات البنادق وإخماد المدافع في ندائه الذي أطلقه في ٢٣ آذار/مارس ٢٠٢٠ لوقف إطلاق النار في جميع أنحاء العالم، بوصفها فرصة سانحة للتغلب على مسببات النزاعات ولإفساح المجال للجهود الدؤوبة لوقف مرض الحرب وتوجيهها لرص الصفوف في سبيل خوض المعركة العالمية لدحر هذه الجائحة. وكذلك السعي نحو التركيز على مراحل التعافي من آثارها المدمرة لبناء عالم أكثر مساواة يتحقق في ظله التكامل المنشود من التعليم والعمالة وتحقيق التنمية المستدامة والحماية الاجتماعية القائمة على تحسين الأنظمة الصحية الشاملة وتعزيز دور المرأة والمساواة بين الجنسين في الحقوق والفرص، بما يعود نحو تعضيد الروافد وإتمام المقاصد الأساسية التي أوجدت من أجلها الأمم المتحدة والهادفة إلى حفظ السلم والأمن الدوليين وتجنيب الأجيال القادمة ويلات الحروب.

السيد الرئيس،

في ظل استمرار حالة المكابدة التي يعيشها العالم أجمع لمواجهة تداعيات كوفيد-١٩ وطغيان حالة الترقب نحو الإعلان عن الحل المنتظر سواء عبر لقاح موثق أو علاج مصدق، ذلك الحل الكفيل بانتشال العالم من آتون هذه الأزمة الدولية، ويوقف موجهات التدهور ويعيد للبشرية الأمل نحو استعادة نمط حياتهم المعتاد ويبدد مشاعر الهلع والخوف التي سيطرت عليهم منذ مطلع هذا العام، كل ذلك لهو مدعاة للتفكر بأحوال مناطق عدة من العالم. لقد أسهم هذا الوباء في توسيع نطاق الأزمات التي تعاني منها وزاد من ثقل التحديات الملقاة على عاتق شعوبها، والتي للأسف حازت منطقتنا العربية والشرق أوسطية على النصيب الأكبر منها رغم توافر الحلول المكتوبة والطرق العلاجية الموصوفة والمتمثلة في الكم الزاخر للمرجعيات الدولية من قرارات

ومخرجات مجلس الأمن والجمعية العامة، إلا أن التحدي المزمن الكامن في التنفيذ والتعاطي الجاد مع نصوصها ظل عقبة أمام المضي قدما نحو إحراز التقدم المنشود.

وفي إطار تحمل دولة الكويت لمسؤولياتها في دعم جهود المجتمع الدولي بمحاربة هذا الوباء، فقد ساهمت بمبلغ ما يقارب ٢٩٠ مليون دولار، مؤكدة على التزامها بالتعاون لدعم ما يصب في صالح الجهود الدولية للإسراع في عملية تصنيع اللقاح وإتاحته بشكل عادل للدول الأكثر احتياجا إضافة لإعلانها الاستعداد لاستضافة الحالات الحرجة لموظفي الأمم المتحدة المصابين بفيروس كورونا المستجد والعاملين في الميدان في وسط وغرب آسيا لتلقي العلاج في مستشفيات دولة الكويت.

السيد الرئيس، السيدات والسادة،

لا زالت القضية الفلسطينية تحظى بمكانة مركزية تاريخية ومحورية في عالمنا العربي والإسلامي، مؤكدين على موقنا المبدئي والثابت في دعم خيارات الشعب الفلسطيني لنيل حقوقه المشروعة، وكذلك على أهمية مواصلة بذل الجهود من أجل إعادة إطلاق المفاوضات ضمن جدول زمني محدد للوصول إلى السلام العادل والشامل وفق مرجعيات العملية السلمية وقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية، على حدود ما قبل الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، مقدرين في هذا السياق كافة الجهود الدولية الرامية لحل هذه القضية المحورية.

السيد الرئيس،

يعد استمرار الأزمة في اليمن الشقيق وما تحمله من تهديدات خطيرة للأمن والاستقرار الإقليمي دلالة بارزة على واقع كيفية التعاطي مع قرارات ومخرجات مجلس الأمن ذات الصلة مع أهمية الالتزام بتنفيذ اتفاق ستوكهولم. وفي هذا الصدد، نجدد موقفنا الراسخ بأن الحل الوحيد لهذه الأزمة هو الحل السياسي المبني على المرجعيات الثلاث المتفق عليها، وهي المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني وقرارات مجلس الأمن، لا سيما القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥)، مجددين دعمنا لكافة الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن الرامية لاستئناف العملية السياسية للتوصل إلى حل سياسي يطوي أمد هذه الأزمة، داعين كافة الأطراف إلى التعاطي الإيجابي والموافقة على المقترحات التي تقدم بها، مرحبين في ذات الوقت بالأدوار البناءة التي قامت بها المملكة العربية السعودية الشقيقة من أجل تفعيل تنفيذ اتفاق الرياض، مجددين في الوقت ذاته إدانتنا لكافة الاعتداءات والهجمات التي تعرضت لها الأراضي السعودية ومؤكدين دعمنا لجميع الإجراءات التي تتخذها المملكة العربية السعودية للحفاظ على أمنها واستقرارها،

مشددين كذلك على المطالبة بأهمية التعجيل بمعالجة مسألة ناقلة النفط صافر تفاديا لكارثة بيئية محتملة قد لا تحمد عقباها.

السيد الرئيس، السيدات والسادة،

تقف تطورات الأزمة السورية، التي دخلت عامها العاشر بكل ما تحمله من معاناة إنسانية، كشاهد حقيقي على أن فقدان الإجماع الدولي وزيادة التدخلات الخارجية كان سببا رئيسيا في إطالة أمد هذا النزاع الدامي، مقدرين استئناف اللجنة الدستورية المصغرة أعمالها وانعقاد جولتها الثالثة في جنيف في أواخر آب/أغسطس الماضي، ومتطلعين إلى أن تواصل عملها تحقيقا لآمال وطموحات الشعب السوري الشقيق بالوصول إلى تسوية سياسية وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، خاصة القرار ٢٢٥٤(٢٠١٥) وبيان جنيف ١ لعام ٢٠١٢، مجددين موقفنا الثابت بأن لا حل عسكري لتلك المأساة إلا عبر طاولة المفاوضات. فهي السبيل الوحيد لإنهاء تلك الكارثة الإنسانية، داعين كافة الأطراف إلى الانخراط بإيجابية في تلك المفاوضات، مثمنين وداعمين الجهود الحثيثة التي يقوم بها المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية.

السيد الرئيس،

وفي قضية أخرى تعاني منها منطقتنا العربية، لا زالت ليبيا تشهد حالة انقسام مؤسسي حاد منذ أكثر من ست سنوات، تفاقمت مؤشراتها الخطيرة على أمن واستقرار البلد ودول المنطقة، مجددين دعوتنا للأطراف الليبية بضرورة ضبط النفس وبأهمية تغليب الحلول السلمية القائمة على الحوار ونبذ العنف.

كما نرحب في هذا السياق بالنتائج الإيجابية التي تحققت خلال جلسات الحوار بين وفدي مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة عبر التفاهمات المتواصلة لرسم خريطة طريق لتوحيد المؤسسات السيادية للدولة وفقا لقرارات مجلس الأمن، ومنها القرار ٢٥١٠ (٢٠٢٠) ومخرجات المؤتمرات الإقليمية والدولية ذات الصلة، مقدرين استضافة المملكة المغربية الشقيقة الجلسات الأخيرة، معربين عن تطلعنا أن تؤدي إلى التوصل إلى تسوية سياسية شاملة تضمن أمن واستقرار ووحدة ليبيا وتلبي تطلعات شعبها الشقيق.

السيد الرئيس،

من المنطلقات المبدئية المتصلة بترسيخ قواعد حسن الجوار والواردة في ميثاق الأمم المتحدة، فإننا نجدد الدعوة إلى جمهورية إيران الإسلامية إلى اتخاذ تدابير جادة لبناء الثقة للبدء في حوار مبني على احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وتخفيف حدة التوتر في الخليج، بما يسهم في إرساء علاقات قائمة على التعاون والاحترام المتبادلين، وبما يعكس التطلعات المستقبلية

لجميع دول المنطقة في حياة يسودها الأمن والاستقرار والرخاء والتنمية لشعوبها. كما ندعوها إلى التعاون مع المجتمع الدولي لنزع فتيل التوتر والتصعيد في المنطقة.

السيد الرئيس، تعد ظاهرة الإرهاب والتطرف العنيف أحد أشد التحديات وأخطرها التي تهدد النظام العالمي في الصميم، حيث أن ما عانته منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص من تنامي العمليات التخريبية للتنظيمات الإرهابية وعلى رأسها ما يسمى بتنظيم داعش الإرهابي الذي اتخذ الإسلام ستارا لنواياه المدمرة كان سببا مباشرا يدعو لأهمية تكثيف الجهود لمحاربة هذا الخطر الحقيقي بجميع أشكاله وصوره والعمل على تجفيف منابعه والقضاء على مصادر تمويله والعمل على تفعيل الاتفاقيات الدولية والإقليمية المعنية بمكافحة الإرهاب.

وفي ظل ما تشهده عدة دول في منطقتنا من استفحال هذا الخطر المدمر في كل من اليمن وليبيا وسوريا والصومال وأفغانستان، سجلت تجربة العراق الشقيق بوصفه من أكثر الدول معاناة من جرائم تنظيم داعش الإرهابي والذي كان للدور الكبير للمجتمع الدولي ممثلا بمجلس الأمن وبالتعاون مع الحكومة العراقية الأثر الملموس في تطهير الأراضي العراقية من ذلك الكيان الإرهابي، مؤكدين أهمية استمرار دعم جهود الحكومة العراقية في سبيل إعادة الإعمار وفرض الاستقرار على جميع أراضيها. كما نعرب في هذا السياق كذلك عن ارتياحنا لنتائج مباحثات السلام الأفغانية التي استضافتها مشكورة دولة قطر الشقيقة مشيدين بدورها وجهودها المشهودة في هذا الشأن ومعربين أيضا عن تقديرنا لما تحلت به الأطراف الأفغانية المشاركة من روح مسؤولة وحرص مشترك على تحقيق الأمن والسلام المنشودين.

السيد الرئيس، السيدات والسادة،

جسد اعتماد جدول أعمال أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ والذي دخل عامه الخامس أسمى خطة بشرية ساعية نحو مستقبل أفضل والتي أتت كجهد استكمالي ممتد للنجاحات المحققة طبقا لأهداف التنمية الإنمائية الألفية وبصورة كان معها الإنسان المحور الأساسي لصياغة ركائزها ورسم نتائجها المتوخاة لتأتي كفرصة للتذكير بأن الوفاء بالالتزامات الدولية والتضامن على الصعيد العالمي سيمثل الانطلاقة الحقيقية لبلوغ تلك الأهداف الرامية إلى القضاء على الفقر بصوره المتعددة وحصول جميع البشر على حقوقهم المتساوية في الكرامة والتعليم والصحة والمشاركة السياسية وتمكين الشباب والمرأة والتصدي لآثار تغير المناخ في إطار اتفاق باريس ذلك لأن استمرار التدهور البيئي يعد من أكبر العوائق لبلوغ تلك الأهداف، وذلك وفق مبدأ المسؤولية المشتركة آخذين بعين الاعتبار تباين المسؤوليات وتحمل الأعباء.

ورغم إعلان الأمم المتحدة في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠ أن العقد الراهن سيوجه ليكون عقدا من أجل التعجيل بتنفيذ هذه الخطة، إلا أن ما تلحقه هذه الجائحة من آثار وتداعيات ذات

طابع شمولي الأبعاد جعل هذا التوجه يجابه صعوبات جمة وبصورة بات معها الحفاظ على التقدم المحرز في مضمار التنمية المستدامة مرتهنا بحتمية تفعيل العمل الدولي المتعدد الأطراف وإعلان قيم التعاون والتضامن العالمي وفق قاعدة المصير المشترك وبصورة تعيد التوازن إلى النظم المالية والتجارية وتوفير المنافع العامة العالمية الحيوية بشكل فعال والاسترشاد بمعايير الاستدامة في اتخاذ القرارات بصورة تأخذ في الحسبان ظروف وأوضاع الدول النامية.

وفي الختام، لا يسعني إلا أن أجدد تمسكنا بالنظام الدولي المتعدد الأطراف وبمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة بما يكفل تطوير وتعزيز الحوكمة الدولية لضمان تحقيق رسالتها السامية في حفظ السلام والأمن الدوليين وخدمة البشرية جمعاء.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

المرفق الخامس عشر

خطاب السيد كاويسا نتانو، رئيس وزراء توفالو

السيد الرئيس، أعضاء الجمعية العامة الموقرون، السيدات والسادة،

مقدمة

باسم حكومة توفالو، أهنئكم على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الـ ٧٥. إن توفالو تثق ثقة كاملة في قيادتكم. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر رئيس الدورة الرابعة والسبعين البروفيسور محمد بندي على دورة ناجحة تحت قيادته، على الرغم من التحديات التي واجهت عمل الجمعية العامة بسبب جائحة كوفيد-١٩.

وأود أيضا أن أعرب عن تضامن توفالو مع جميع البلدان في مكافحتها لجائحة كوفيد-١٩.

السيد الرئيس،

موضوع الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة: تعددية الأطراف

إننا ننوه بالتعاون والتضامن الدوليين الجاريين حالياً للتصدي لجائحة كوفيد-١٩. وقد استفاد بلدي من هذه المساعدات، وأود أن أشكر شركاءنا الإنمائيين الثنائيين والمتعددي الأطراف الذين يواصلون مساعدتنا في هذه الأوقات العصيبة.

سيستمر الشعور بالآثار الاجتماعية والاقتصادية لهذه الجائحة لسنوات عديدة قادمة. وستكون عملية التعافي طويلة ومكلفة، لا سيما بالنسبة لأشد الفئات ضعفا. إن التضامن العالمي والتعاون الدولي الفعال والالتزام السياسي من الأمور الحاسمة الأهمية لمواصلة تصدينا للجائحة بغية تحقيق التعافي وإعادة البناء بشكل أفضل.

لذلك نهنئكم على الأولوية التي منحتموها لتعددية الأطراف في موضوع الجمعية العامة الخامسة والسبعين للأمم المتحدة، ”المستقبل الذي نصبو إليه، الأمم المتحدة التي ننشدها: إعادة تأكيد التزامنا الجماعي بتعددية الأطراف – مواجهة جائحة كوفيد-١٩ بواسطة العمل الفعال المتعدد الأطراف“.

السيد الرئيس،

تحدي جائحة كوفيد-١٩

لقد أدى ظهور جائحة كوفيد-١٩ إلى تفاقم أوجه ضعفنا الاجتماعية والاقتصادية وتكاليف التنمية بوصفنا من الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا. وجاء ذلك في الوقت

الذي كان بلدي لا يزال يحاول التعافي من آثار الإعصار الاستوائي تينو في كانون الثاني/يناير وإعصار هارولد المداري في نيسان/أبريل من هذا العام.

في حين أن توفالو لا تزال خالية من جائحة كوفيد-١٩، إلا أن الآثار المتعددة لهذا الفيروس الفتاك تسببت في تكاليف باهظة أثقلت كاهل اقتصادنا. فقد ارتفعت معدلات البطالة في قطاعي مصايد الأسماك والسياحة، وانخفضت التحويلات المالية بشكل كبير. وقد تأثر الأمن الغذائي بسبب تعطل سلاسل الإمداد. وتعين علينا أن نعيد تخصيص الموارد المحلية لتقديم مساعدات للتحفيز الاقتصادي ومدفوعات محدودة للحماية الاجتماعية.

وتجسيد الاستجابة المتعددة الأطراف في الأمم المتحدة التي نحتاجها والمستقبل الذي نصبو إليه.

ومن الأهمية الأساسية بمكان لتعافينا العالمي توفير لقاح لإنقاذ الأرواح ووقف انتقال العدوى. وقد أدركنا العمل الهام على تطوير لقاح لدحر جائحة كوفيد-١٩، ونرحب بالجهود المبذولة لضمان توفيره وبأسعار معقولة للفئات الأكثر ضعفاً. وفي هذا الصدد، أشيد بالعمل الهام الذي تقوم به آلية الالتزام المسبق لإتاحة لقاح كوفيد-١٩ في الأسواق التابعة لمرفق وفاكس (COVAX) لتسريع تطوير وتصنيع لقاحات دحر الجائحة وضمان الحصول العادل والمنصف لكل بلد في العالم.

لقد عطّلت الجائحة الاقتصادات والمجتمعات في جميع أنحاء العالم بشكل كبير. في الواقع، أعادت جائحة ”كوفيد-١٩“ تشكيل ملامح الطريقة العادية للأمور، مما وضعنا في ”وضع طبيعي جديد“. ولذلك، يجب علينا ألا نفكر بطريقة غير تقليدية فحسب، بل يجب علينا أيضا أن نعمل بطريقة استثنائية. يجب على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة العمل معاً من أجل إعادة بناء البلدان والاقتصادات بشكل أفضل:

(١) يكون شاملا ولا يترك أحداً خلف الركب؛

(٢) يوفر الحماية لصحة ورفاه الجميع؛

(٣) يحافظ على بيئتنا الطبيعية والبحرية؛

(٤) يحقق انبعاثات منخفضة وذكي مناخيا؛ و

(٥) يبني قدرتنا على مواجهة الأزمات في المستقبل

السيد الرئيس،

ولدى أممنا المتحدة نظم وعمليات ينبغي لها بل ويمكنها أن تؤهلنا لمواجهة الأزمات الصحية والاقتصادية على حد سواء. لدينا خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة. واتفاق باريس. ولدينا إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا). ولدينا خطة عمل اسطنبول لأقل البلدان نموا. لدينا الموارد والتكنولوجيا التي نحتاجها. ولكن الأمر يتطلب التزاما سياسيا قويا وإجراءات فورية وطموحة.

ومع دخولنا عقد العمل، فإن العالم قد حاد عن مسار تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. وعلينا أن نلتزم من جديد بهذه المهام وأن نبني شراكات حقيقية ودائمة نحتاجها لتحقيق الأهداف.

والاقتصاد الرقمي ضروري لدعم التحول إلى التنمية المستدامة. ولم يحقق العديد من البلدان بعد كامل الإمكانات الاقتصادية للاقتصاد الرقمي الذي سيكفل من نواح عديدة التنمية والاكتفاء الذاتي للشعوب على جميع المستويات.

إن الناس في صميم خططنا الإنمائية. وتقوم حاجة إلى تحقيق تقدم كبير في القدرات البشرية من خلال تحسين التعليم والرعاية الصحية. وينبغي أن يؤدي ذلك إلى مجتمعات منتجة ذات دخل أعلى ومستوى معيشي أفضل.

فالاستهلاك والإنتاج المسؤولان سيتيحان لنا أن نفعل المزيد بموارد أقل. ونحتاج إلى اعتماد نهج الاقتصاد الدائري والحد من الطلب على الموارد العالمية التي تنفد.

وفي حين أن أزمة ”كوفيد-١٩“ هي أزمتنا الحالية والمباشرة، فإن تغير المناخ يظل يشكل أكبر تهديد منفرد لسبل العيش والأمن والرفاه في منطقة المحيط الهادئ ولشعوبها على المدى الطويل. وقد أكد قادة منتدى جزر المحيط الهادئ في العام الماضي هذا الالتزام في إعلان كاياكي الثاني للعمل العاجل بشأن تغير المناخ الآن. ولا يمكن أن يتحقق الرخاء والأمن المشتركان لمنطقة المحيط الهادئ الأزرق بأمان إلا إذا بذل المجتمع الدولي جهوده للحد من الاحترار العالمي عند مستوى ١,٥ درجة مئوية.

ويجب أن يساعد التحول والاستجابة الاستثمارية لجائحة كوفيد-١٩ أيضاً في بناء قدرتنا على الصمود في مواجهة آثار تغير المناخ. وإذا فشلنا في ذلك، فإننا نثقل قدراتنا المنهكة بالفعل بديون إضافية، الأمر الذي يمكن أن يزيد من تفاقم أزمات المناخ في المستقبل.

ويظل خفض انبعاثات الكربون أمرا محوريا في جهودنا الرامية إلى مكافحة آثار تغير المناخ، والمساعدة في بناء قدرة الاقتصادات والمجتمعات الصغيرة والضعيفة على التكيف والصمود. نحن بحاجة إلى طاقة نظيفة وبأسعار معقولة للجميع من خلال كفاءة استخدام الطاقة، والمزيد من

مصادر الطاقة المتجددة والإمداد بالكهرباء. ولا تزال التزامات اتفاق باريس لعام ٢٠٢٠ بتحديث المساهمات المحددة وطنيًّا ووضع استراتيجيات تنمية منخفضة الانبعاثات أمراً بالغ الأهمية. وينبغي لها أن تتضافر مع جهود التعافي من جائحة كوفيد-١٩ التي تعجل بضرورة الانتقال إلى إزالة الكربون وبناء القدرة على الصمود.

إن الاستثمار في بناء القدرة على الصمود في مواجهة الكوارث الطبيعية أمر مهم بالنسبة لمنطقتنا. وفي عام ٢٠١٩، أقر قادة منتدى جزر المحيط الهادئ إنشاء مرفق القدرة على الصمود لمنطقة المحيط الهادئ الذي يهدف إلى تمويل مشاريع القدرة على مواجهة الكوارث الصغيرة في مجتمعاتنا المحلية. وسيتم تمويل هذا المرفق في البداية من الجهات المانحة، وبعد ذلك سيكتفي الصندوق ذاتياً بتقديم منح صغيرة لتمويل المشاريع لتعزيز القدرة على الصمود. ويستنسخ المرفق أعمال عدد من الصناديق الاستئمانية الوطنية الناجحة في بعض بلداننا الجزرية في المحيط الهادئ. ويدعو المرفق الشركاء الإنمائيين المهتمين إلى المساهمة في الشراكة الإنمائية مع منطقتنا في المحيط الهادئ وتشكيل الأساس لبناء القدرة على الصمود.

لقد كشفت الجائحة ضعف أنظمتنا للأمن الغذائي. وبالنسبة للدول المرجانية مثل توفالو، فإن الزراعة صعبة مع ارتفاع مستويات سطح البحر. وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، وبمساعدة شركائنا في التنمية، استثمرنا في نظم جديدة لإنتاج الأغذية الزراعية أكثر قدرة على التكيف مع تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر. ونقر بالعمل الذي قام به صندوق بناء السلام مؤخرا في هذا المجال، ونشجع على تقديم المزيد من المساعدة لتوسيع نطاق هذه المبادرة الرامية إلى تطوير الأمن الغذائي في الدول المرجانية.

إن الحصول على التمويل من المنح ومبادرات تخفيف عبء الديون جانب بالغ الأهمية للتغلب على الفقر وتحقيق خطة عام ٢٠٣٠ والأهداف الإنمائية المستدامة. ومن الأهمية بمكان توفير حيز مالي لأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية للتعافي من هذه الجائحة.

السيد الرئيس،

إن جائحة كوفيد-١٩ مشكلة عالمية تتطلب استجابة عالمية. ونعتقد أننا بحاجة إلى أمم متحدة لها شبكات وشمولية مع تعددية أطراف فعالة من شأنها أن تساعد الجهود المبذولة من أجل التعافي واستمرار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

بيد أنه من المؤسف أن جمهورية الصين (تايوان)، التي كانت استجابتها مثالية لهذه الجائحة، ما زالت خارج منظومة الأمم المتحدة. وقد تمكنت تايوان من إدارة الجائحة بشكل جيد ووصلت إلى مستوى مماثل للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عدة

مؤشرات من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وتايوان في وضع أفضل بكثير من معظم البلدان لمساعدة المجتمع الدولي على إعادة البناء بشكل أفضل.

وتؤيد توفالو بقوة إعادة قبول جمهورية الصين في الأمم المتحدة كعضو مؤسس للأمم المتحدة، ومشاركتها النشطة في الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك منظمة الصحة العالمية ومنظمة الطيران المدني الدولي.

ومن المؤسف أيضا أن شعب كوبا ما زال يواجه العبء الاقتصادي الناجم عن الحصار الاقتصادي الطويل أحادي الجانب. وقد سلب الإبقاء على هذه التدابير من كوبا التعاون والمساعدة الدوليين من أجل الانتعاش وإعادة البناء بشكل أفضل. كما أنه يتجاهل حقوق الإنسان وروح التعاون المكرسة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

السيد الرئيس،

تظل توفالو ملتزمة بتعددية الأطراف. وبالعمل معاً كعائلة عالمية مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان، يمكننا معاً أن نبني مستقبلاً يستجيب للأزمات الصحية والاقتصادية والبيئية ويصمد في مواجهتها.

أشكركم، سيدي الرئيس.

المرفق السادس عشر

خطاب السيد بيدرو سانشيز بيريز كاستيخون، رئيس حكومة إسبانيا

[الأصل بالإسبانية] وقدم الوفد الترجمة بالإنكليزية

السيد الرئيس، السيد الأمين العام، السيدات والسادة، رؤساء الدول والحكومات، السفيرات والسفراء، المندوبات والمندوبون.

كان بينيتو بيريز غالدوس كاتباً إسبانياً بارزاً من جزر الكناري، ونحن نحتفل بالذكرى المئوية لوفاته في هذا العام بالذات. وفي مناسبة معينة، لاحظ بأسف أنه ''من المحزن أن نلاحظ أن الشدائد وحدها هي التي تجعل البشر إخوة''. إنه لأمر محزن، ولكننا نرى ذلك طوال الوقت: نحن البشر لا نتصرف كأخوة وأخوات إلا عندما نشعر بتهديد نفس المحنة.

إن جائحة كوفيد-١٩ هي الأزمة الكبرى التي يواجهها جيلنا. وقد أصبحنا ندرك فجأة أننا ننتمي إلى عالم واحد، وهذا الوعي نتيجة لحالة الطوارئ هذه – أكثر من كونه نتيجة لألف معاهدة أو خطاب.

لقد سبق تحذيرنا من خطورة التحدي. فقد انتشر مرض فيروس الإيبولا، وهو فيروس اكتشف للمرة الأولى في نهر في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في عدد من البلدان الأفريقية، ثم قفز في وقت لاحق إلى أوروبا.

وفي وقت سابق حدثت طفرة في فصيلة من فصائل فيروس الأنفلونزا ''ألف'' فقفز من الخنزير إلى الإنسان في ولاية فيراكروز بالمكسيك، مما أدى إلى ظهور المرض الذي لاحقًا باسم إنفلونزا الخنازير، والذي تسبب في وفاة عشرات الآلاف في عدة قارات.

والآن، في هذا العام بالذات، أدى تفشي مرض أُرجع مصدره إلى سوق في ووهان إلى توقف العالم بأسره لأشهر، وأوقع البشرية في أسوأ أزمة شهدها هذا القرن.

ولا يمكن مقارنة العواقب الصحية والاقتصادية والاجتماعية لجائحة كوفيد-١٩ إلا بما عانته البشرية خلال جائحة الإنفلونزا لعام ١٩١٨، أو الكساد الكبير، أو الحرب العالمية الثانية.

فالجائحة تؤثر على البشرية جمعاء، بغض النظر عن الأيديولوجيات أو الحدود أو الثروات. ولكن الفقر يفاقم من تأثير الجائحة. لقد ثبت أن الفقر هو العامل الذي يمكن أن يؤدي إلى تفاقم أي ظاهرة أو الحد من تأثيرها. وقد أدت هذه الجائحة إلى تفاقم الصعوبات وأوجه عدم المساواة. وتسببت في توسيع فجوة الظلم وتفاقم أوجه الضعف. وفي مملكة إسواتيني، ذلك البلد الصغير في الجنوب الأفريقي، أصيبت ألف امرأة بفيروس نقص المناعة البشرية كل يوم من العام الماضي.

وأنشئت مدارس ومساحات آمنة وحصرية للشابات والمراهقات. وحققت إسواتيني انتصارا في معركة مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية قبل عشر سنوات من الموعد المحدد لدحر الفيروس. ولكن الجائحة لا توسع الفجوات فحسب، بل تقوض التقدم وتتسبب في توقفه. وتبدد الأمل.

والفيروس لا يعبأ بالتكنولوجيا. لكن حينما اضطرت المجتمعات إلى التصدي للجائحة، عندما قلصت الاتصالات الشخصية، وحتى عندما لجأت إلى الانعزال الاجتماعي، وعندما سعت إلى مواصلة أعمالها، وخدماتها التعليمية، وأنشطتها الترفيهية، والمُضي في حياتها الاجتماعية... عندها أثبتت الرقمنة أنها البديل الأكثر فعالية للحفاظ على الأنشطة الاجتماعية.

ولا تنتقل الجائحة بشكل انتقائي حسب نوع الجنس. ولكن عندما أصابت أعدادًا كبيرة من الناس، تحملت النساء مرة أخرى العبء الأساسي المتمثل في تقديم الرعاية.

وأخيرا، فإن الفيروس لا يعبأ بالبيئة أو بتغير المناخ. لكن هذه الحالة الصحية الطارئة الرهيبة جعلتنا ندرك المعنى الحقيقي لمصطلح حالة الطوارئ المناخية، وهي: حالة تهديد خطيرة يمثل فيها اللقاح وحده الاستجابة الموحدة للبشرية.

هذه العوامل الأربعة، إلى جانب هذه الحالة الصحية الطارئة الأكثر إلحاحًا، هي التحديات التي نواجهها:

إن التحدي المتمثل في حالة الطوارئ المناخية؛ وتحدي التقدم التكنولوجي والثورة الصناعية الرابعة المرتبطة بالرقمنة. والتحدي المتمثل في التغلب على أوجه عدم المساواة والفقر المدقع؛ والتحدي المتمثل في تحقيق المساواة الكاملة بين المرأة والرجل والقضاء على أي شكل من أشكال التمييز على أساس الجنس أو العرق أو الأصل.

أول هذه التحديات يتعلق بحالة الطوارئ المناخية. وإذا نظرنا إلى صورة لعالمنا، سنشعر بالسعادة لرؤية أن ثقب الأوزون يلتئم ببطء، وذلك بفضل بروتوكول مونتريال، الذي ألزم الحكومات بتقليل انبعاثات مركب الكلوروفلوروكربون بشكل كبير. هذا مثال حقيقي وملموس يثبت أنه حيثما وُجدت الإرادة وُجد السبيل. هناك قصة نجاح أخرى وهي معاهدة أنتاركتيكا، التي تحمي جميع الأراضي جنوب خط العرض ٦٠ من أي تدخل، وتكفل عدم استخدامها إلا للأغراض العلمية.

ويمكننا تحقيق أهداف التنمية المستدامة فيما يتعلق بالمناخ، والحياة تحت الماء، والنظم البيئية الأرضية إذا عقدنا العزم على ذلك. هذه الجمعية هي المنتدى المناسب للتفكير في تأثير الجائحة على أهداف التنمية المستدامة وعلى عقد العمل. ويجب عقد المنتدى السياسي رفيع المستوى لعام

٢٠٢١، بشكل استثنائي، على مستوى رؤساء الدول والحكومات، للاتفاق على تدابير عاجلة تمكننا من تحقيق الأهداف التي حددناها لأنفسنا قبل خمس سنوات.

ولا يحق لنا أن نغمض جفنا أو نتهاون في هذا الأمر، لأن المهمة لا تزال تنتظرنا. وحتى الآن اشتعلت النيران هذا العام في مليوني هكتار في كاليفورنيا. وثمة جزيرة مكونة من البلاستيك يبلغ حجمها ثلاثة أمثال حجم فرنسا تطفو في المحيط الهادئ وتدمر نظمنا البيئية البحرية. ويهدد التصحر والجفاف بشكل خطير سبل عيش أكثر من ١,٢ مليار شخص في جميع أنحاء العالم، مما ينتج عنه تدفقات هجرة لا يمكن تحملها.

ونعلم إضافة إلى ذلك أنه لم يتبق لدينا سوى القليل من الوقت للحيولة دون تحول أزمة المناخ إلى أزمة لا رجعة فيها. ولذلك ليس من المنطقي لأي مسؤول عام أن يتجاهل اتفاقية باريس ومن تنص عليه من التزامات بالعمل.

ويرتبط التحدي الثاني بالثورة الصناعية الرابعة وبالرقمنة. فقد شهد القرنان الماضيان تضاعف الدخل العالمي بأكثر من ٢٠ مرة، على عكس ركود الاقتصاد العالمي في القرون السابقة. ومنذ ذلك الحين، أدت سلسلة من الثورات الصناعية إلى تحول في نشاط العمل من الزراعة إلى الصناعة ثم إلى الخدمات، وإلى زيادة الإنتاجية والاستهلاك، مما أدى بدوره إلى زيادة الرفاهية ومتوسط العمر المتوقع، وإن تم ذلك بقدر مؤلم من التفاوت.

إن الثورة الصناعية الرابعة التي نشهدها ذات نطاق وسرعة غير مسبوقين، وقد تغير كل مجال من مجالات الحياة للأفضل أو للأسوأ. وقد توفر المزيد من أوقات الفراغ أو تولد المزيد من البطالة؛ وقد تعزز المعرفة البشرية أو تؤدي إلى السيطرة على الناس والتلاعب بعقولهم؛ وقد تنهض بالتقدم لصالح البشرية جمعاء أو تزيد من أوجه عدم المساواة. والرقم التالي يوضح هذا التباين: من المتوقع قريبًا أن يتأتى ٤٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي من الأنشطة الرقمية. وفي الوقت نفسه، بالكاد أربعة من بين كل عشرة أشخاص في أفريقيا لديهم اتصال بالإنترنت.

وتوفر الرقمنة أيضًا إمكانات هائلة للتقليل من الانبعاثات والحد من الطوارئ المناخية. فالذكاء الاصطناعي المطبق على البيانات الضخمة وتوصيل جميع الآلاء بالإنترنت سيؤديان إلى تسهيل الخدمات اللوجستية والنقل الأكثر كفاءة، والتقليل من الانبعاثات، والتعدين والزراعة بأساليب أقل إضرارا بالبيئة، واستخدام الطاقة المتجددة، والاقتصاد الدائري.

والتحدي الثالث يتعلق بالحد من أوجه عدم المساواة. إنني أمثل حكومة تقدمية دافعت عن القضاء على فقر الأطفال والحد من أوجه عدم المساواة داخل حدودنا. ولكن علينا أن نتجاوز الميول الخاصة لكل حكومة، وأن نتذكر أنه حتى أولئك الذين يدافعون عن درجات معينة من عدم

المساواة يميزون بين ما يسمونه ”عدم المساواة البناءة“ و ”عدم المساواة القمعية“. والفقر شكل من أشكال عدم المساواة القمعية التي لا يمكن تحملها، والتي لا تشكل فقط ظلمًا صارخًا، ولكنها أيضًا عقبة أمام تحقيق التقدم الاجتماعي.

وأوجه اللامساواة هذه موجودة داخل كل بلد، وكذلك بين البلدان. فقد أظهرت الدراسات أن الفروق في متوسط دخل الفرد بين البلدان مسؤولة عن أكثر من ٨٥ في المائة من عدم المساواة العالمية. ولذلك، ولمعالجة عدم المساواة، يجب علينا أن نتخذ إجراءات داخل كل بلد، ولكن أيضا، وقبل كل شيء، يجب علينا تضييق الفجوة بين دخول مختلف البلدان.

أما التحدي الرئيسي الرابع فهو تحقيق المساواة الكاملة والتامة والمطلقة للمرأة في الحقوق. وقد أُحرز بالفعل تقدم يفوق الوصف – في التعليم، في الحقوق المدنية، في حقوق العمل... ويمكننا أن نرى شابات يقدن حركات مناهضة لتغير المناخ، ويمكننا أن نرى شابات أخريات يرتدين ملابس بيضاء يسيطرن على الشوارع في الشرق، وشابات من ذوات البشرة السمراء يقدن المظاهرات في الغرب، مستلهمات بنساء أخريات حصلن على مؤهلات أكاديمية وهن يعشن في الصحراء، ويمتلكن مشاريع صغيرة في قراهن، يقدن البلدان، أو يلتقطن صورًا للثقوب السوداء. والنساء اللواتي يشغلن هذه المناصب وصلن إليها بفضل التضحيات التي قدمتها نساء أخريات في الماضي، مثل روزا باركس، وماري كوري، ومارشا بي. جونسون، ودوميتيلا باريوس.

ولكن من المستحيل تجاهل مدى بعدنا عن تحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة، لأن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث لا يزال يحدث، ونشهد تصاعدا في العنف النابع من كره النساء ولا تزال الفجوة بين الجنسين تتسع على مصراعيها.

بعد مرور ٧٥ عامًا على توقيع ميثاق الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو، لدينا كقادة لشعوب العالم المختلفة أسباب أكثر من أي وقت مضى للقيام بأدوارنا في منتدى السلام والتقدم هذا وتقديم إجابات واتخاذ إجراءات. لقد اعتمدنا يوم الإثنين الماضي بالإجماع إعلانا للاحتفال بهذه الذكرى السنوية لإنشاء الأمم المتحدة. إنه نص يتطلع إلى المستقبل؛ فلنحقق رؤيته. ولنحول النوايا الحسنة إلى تدابير محددة.

يجب علينا إنقاذ هذا الكوكب، وطننا الوحيد. وعلينا مواءمة عملية رقمنة الاقتصاد في جميع أنحاء العالم. وعلينا القضاء على الفقر والحد من أوجه عدم المساواة الاجتماعية الجائرة. كما أننا بحاجة إلى وضع حد لعدم المساواة بين الرجل والمرأة ولجميع أشكال عدم المساواة القائمة على المعتقدات والميل الجنسي والهوية الجنسانية.

تعددية الأطراف

ولا يمكننا تحقيق ذلك إلا إذا واتخذنا إجراءات موحدة. إن الجائحة التي نعاني منها، وكل ما حدث في الأشهر الماضية، يذكرنا بالحتمية العملية والأخلاقية للعمل بصورة متحدة. وهذا يتعارض تماما مع مواقف الذين ما فتئوا، منذ فترة، يشككون في النظام المتعدد الأطراف ويعملون على إضعاف أسسه.

كيف يمكننا أن نطلب من منظمة الصحة العالمية أن تقود الاستجابة بفعالية للجائحة إذا ما استمر تضاؤل مواردها؟

وكيف يمكننا أن ندافع عن عالم مفتوح ومترابط، يكون فيه المواطنون أحرارًا ويتمتعون بنوعية حياة أفضل، إذا قمنا بشيطنة الهجرة وتراجعنا عن قواعد التجارة الدولية؟

وكيف يمكننا أن نتقدم في الدفاع عن حقوق الإنسان وفي حماية التراث العالمي إذا ما أدرنا ظهورنا للمبادرات التي أنشئت لهذا الغرض؟

لا شك في أن النظام الذي تمثله الأمم المتحدة يحتاج إلى إصلاح وتحديث. ولكن الحل الوحيد المقبول هو تحسينه. لأننا نعلم جيدًا إلى أين سيقودنا الانتكاس إلى القومية والحمائية: إلى عدم المساواة وإلى زيادة التوتر وأخيرا، إلى المواجهة.

إن الخيار الذي نواجهه هو بين عالم منقسم بسبب انعدام الثقة والنزاع، أو عالم عالمي أكثر عدلاً وأمانًا.

إن الترابط بين الدول حقيقة لا جدال فيها، وقد كانت الجائحة مجرد تذكرة. ولكن لا يكفي الاحتجاج بوحدة الفعل كمبدأ مجرد وفارغ. نحن بحاجة إلى الإيمان بالوحدة. فالوحدة تمكننا من إحراز تقدم معا. والوحدة تجنبنا النزاعات. والوحدة تنقذ الأرواح. إن الوحدة، والوحدة وحدها، هي التي يمكن أن تنقذ الكوكب. ويجب أن نتصرف. ويجب أن نتخذ المزيد من الخطوات. ويجب أن نتخذها الآن. بشأن مسائل محددة، بقرارات محددة.

إن إلحاح اللحظة الراهنة يبين لنا أن هناك سبيلا واحدا لتعزيز تعددية الأطراف: وهو من خلال الدفاع عن المنافع العامة العالمية عبر الخطوط الرئيسية الخمسة التي يجب أن توجه عملية إعادة بناء الهيكل المتعدد الأطراف:

أولا، يجب أن نعزز النظام الصحي العالمي. لقد حان الوقت لتزويد منظمة الصحة العالمية بأدوات جديدة، وفقا لآراء خبراء لجنة التقييم المستقلة؛ وأن نوقع اتفاقا عالميا من أجل الصحة، استنادا إلى خطة عام ٢٠٣٠؛ وأن نقود عملية تعاف اجتماعي واقتصادي تعزز القدرات الوطنية لمواجهة الجوائح الجديدة، وتحقيق التغطية الصحية الشاملة. وفي الوقت نفسه، يجب أن نضمن

الوصول العادل إلى لقاحات كوفيد-١٩. وهذا ليس الخيار الأكثر فعالية من وجهة نظر طبية بحتة فحسب؛ بل إنه ضرورة أخلاقية مطلقة وغير قابلة للتفاوض.

ثانيًا، يجب علينا أن نرفع سقف طموح التزاماتنا فيما يتعلق بالمناخ. ومرة أخرى، لم يتبق أمامنا خيار حقيقي: إن حالة الطوارئ الحالية تتطلب أن نتصرف بجرأة للتوصل إلى اتفاق عالمي من شأنه حماية التنوع البيولوجي بحلول عام ٢٠٣٠، ويجب أن يشمل هذا الاتفاق الطاقة والتحولات البيئية نحو نموذج مستدام للإنتاج.

ثالثا، يجب أن نعزز النظام المتعدد الأطراف من أجل صون السلم والأمن الدوليين. فالحروب تُكبل أجيالا بأكملها بأغلال الفقر والشدائد. ولا يمكن استتباب الأمن دون تحقيق التنمية، ولا يمكن تحقيق التنمية دون أمن. ولا يمكننا أن نغض الطرف ولا يمكننا ببساطة تجاهل النزاعات المتعددة التي تواصل تدمير حياة الملايين من الناس، ونأمل في حلول جزئية. فمصير هؤلاء الناس هو مصيرنا أيضا.

يجب علينا تعزيز المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين للتوصل إلى اتفاق سلام عادل يحترم حل الدولتين. ويجب أن ندعم حلال تفاوضياً لإيجاد مخرج من النزاع في ليبيا. ولا بد من اتخاذ إجراءات عاجلة لاستعادة السلام والأمن في منطقة الساحل. ويجب إيجاد حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين لنزاع الصحراء الغربية، وفقًا لقرارات مجلس الأمن وفي إطار الأحكام المتماشية مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

وسنواصل دعم جهود الأمم المتحدة في تلك الأماكن التي تنجح فيها، مثل السودان؛ ولكن أيضا في المناطق التي تحتاج فيها إلى دعم مجمع عليه من المجتمع الدولي، مثل في مجال مكافحة انتشار الأسلحة أو في تطبيق خطة العمل الشاملة المشتركة.

من الأمور ذات الأهمية الخاصة لإسبانيا مركز جبل طارق عقب خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي. وفي هذا الصدد، نحن مدعوون للامتثال لمبدأ الأمم المتحدة بشأن جبل طارق، والذي تؤيده إسبانيا تماما. إننا نرغب في العمل من أجل إقامة منطقة ازدهار اجتماعي واقتصادي تشمل منطقة جبل طارق وكامبو جبل طارق بأكملها.

رابعًا، يجب أن نعمل بجد أكثر من أي وقت مضى للدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان وتعزيز حماية الأفراد والمنظمات والمجتمعات المحلية والشبكات على الصعيدين الدولي والمحلي. إن الديمقراطية هي أكثر بكثير من مجرد شكل من أشكال الحكم: إنها أسلوب حياة، يحفل بالقيم للإنسانية ككل، ولا يميز بين الناس على أساس أصلهم أو حالتهم، ويتطلب كل جهودنا وتقديم مثال جيد للنجاح في الوقوف في وجه من يعارضون الديمقراطية.

خامسا وأخيرا، يجب أن نلتزم بتعددية الأطراف المالية. والمؤسسات المالية الدولية مدعوة للاضطلاع بدور حاسم الأهمية في التغلب على هذه الأزمة العالمية والمساهمة في تطوير التكنولوجيا الخضراء والرقمية، لا سيما في قطاعات الصحة والتعليم والاتصالات.

إن بعض المناطق، مثل أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، غارقة في أعمق أزمة اقتصادية تعرفها منذ الحرب العالمية الثانية. ولهذا السبب، عقدتُ مؤتمرا رفيع المستوى في حزيران/يونيه: لدعوة المؤسسات المالية الدولية إلى تقديم الدعم للمنطقة. فلا يمكن أن يكون مستوى دخل البلد هو المعيار الوحيد الذي يُمنح به إمكانية الوصول إلى صكوك التمويل الدولية. ويجب أن نعيد التفكير في النظام حتى يتسنى لأضعف الدول المصنفة في فئة البلدان المتوسطة الدخل أن تتلقى أيضا الدعم الدولي اللازم لإعادة تنشيط اقتصاداتها.

كما أن من المهم للغاية أن نسرع بعملية إصلاح منظمة التجارة العالمية وأن نستعرض القواعد التي ستمكننا من تعزيز سلاسل الإنتاج والتوزيع العالمية دون اللجوء إلى إغلاق أي حدود.

ملاحظات ختامية

في هذه اللحظة، في كل ركن من أركان المعمورة، هناك شاب يحدق في شاشة هاتفه الخلوي. في شوارع نابولي الخلفية أو في مزاد أسماك في اسطنبول أو في ساحة سوكالو في مكسيكو سيتي أو في منطقة الأمازون الاستوائية أو في أحد الأسواق في الهند. لقد رأى هؤلاء الشباب آباءهم يعملون بلا توقف، يومًا بعد يوم، عامًا بعد عام، دون أي تغيير. في فيلا السلفادور، في ضواحي ليما، في طنجة، في بوباسنا.. في فيلا السلفادور، في ضواحي ليما، في بوباسنا. وفي جميع أنحاء العالم ربما يتساءلون لماذا يعمل آباؤهم بجد بينما لا يتغير شيء من حولهم أبدا. إذا لم يتحسن أي شيء من حولهم أبدا. إذا لم يكن هناك ما يغير حياتهم ويحسنها أبدا. إذا لم يكن هناك بصيص أمل في الأفق.

في معظم أنحاء العالم، عندما ينظر الشباب حولهم، لايرون أي فرص للحياة. وبدلاً من ذلك، يرون أن أبواب التقدم والإنجازات الشخصية توصد في وجوههم؛ إنهم يرون البيئة تتدهور أمام أعينهم.

متى بالضبط قررنا أن عبارة ”من أجل تغيير العالم“ قد فقدت كل معانيها وصداها؟

أتساءل إن كان أي من هؤلاء الملايين من الشباب يشاهدوننا الآن على هواتفهم المحمولة. وأتساءل ما رأيهم، إن كان لديهم رأي أصلا. هناك فيروس آخر ينتشر في جميع أنحاء العالم الآن: أعراضه هي خيبة الأمل والملل وعدم الثقة واللامبالاة. وهذه الأعراض يعاني منها كل هؤلاء الشباب الذين يستمعون إلينا – أو الذين، للأسف، لا يستمعون إلينا – من كل ركن من أركان

المعمورة. نصيبهم بهذا الفيروس في كل مرة نسمح فيها باندلاع نزاع جديد بيننا؛ في كل مرة نتراجع فيها عن اتفاق؛ في كل مرة ندير فيها ظهورنا لالتزاماتنا ومسؤولياتنا تجاه البلدان الأخرى.

وسواء كان ذلك بسبب التقاعس أو الإهمال، فقد سمحنا بتفشي السخط وعدم الثقة في الحكومات في جميع أنحاء العالم. سواء كان ذلك بسبب اللامبالاة أو الجبن، فقد تجاهلنا التهديدات والحقائق التي تؤثر بشكل خطير على الصحة البدنية والسياسية والأخلاقية للكوكب اليوم. إننا نشهد عودة ظهور القوميات الإقصائية والمعادية للأجانب، وأوهام الاكتفاء الذاتي، والسلطوية الصارخة. نشهد صعود قيادات على أساس الغوغائية والأكاذيب وتأجيج الكراهية.

في مواجهة هذه التطورات الخبيثة، أود أن أدعو المجتمع الدولي. وأناشده تفهم هذه اللحظة التاريخية. مناشدة نابعة من إلحاح هذه الأوقات التي نعيش فيها ومن قناعات راسخة.

من أجل الشباب، الذين نلتزم تجاههم أخلاقيًا بالعمل. للعمل من أجل الجميع، وخاصة لمن يستمعون إلينا ولا يصدقون وعودنا وبلامبالاة. لا يمكننا أن نحكم على الشباب، لأول مرة منذ قرنين، في عالم أسوأ من ذي قبل، عالم أكثر ظلمًا، وميؤوسًا منه، بمستقبل من الاستسلام بلا بدائل. لا يسعنا بل ولا يجب علينا أن نترك مستقبل شبابنا في أيدي الذين ينوون إعادة فرض الحدود المادية والأيديولوجية التي عملنا بجد على هدمها.

يجب أن نكون استباقيين. من الضروري أن نفهم أن العديد من الأفكار التي حددت النظام الاجتماعي والتنمية الاقتصادية في العالم خلال العقود الماضية لم تعد قابلة للتطبيق. إن حالة الطوارئ الصحية التي نعاني منها، والطوارئ المناخية، والأزمات والركود المتتالية، تعكس بوضوح استنزاف وفشل ذلك النموذج.

ولا يمكننا أن نستمر في التطلع إلى النمو المستشري وغير الطبيعي. ولا يمكننا بناء عالم يقوم على تدمير الخدمات العامة المضمونة أو البيئة التي نعيش فيها.

لا يمكننا الاستمرار في تغذية وهم إحراز تقدم لا يعني سوى المزيد من الظلم وعدم المساواة لملايين البشر.

لا يمكننا الاستمرار في إخبار الشباب بأن كل ما يتطلبه الأمر لتحقيق أحلامهم هو العمل الجاد ما لم نجعل تكافؤ الفرص حقيقة واقعة.

الرئيس، الأصدقاء الأعزاء.

يقع اليوم على عاتق الذين يتواجدون هنا معًا في هذا الفضاء الافتراضي واجب تاريخي وأخلاقي وعاجل ولا مفر منه للعمل في وحدة لتقديم أفق جديد للعالم من النمو والتقدم.

واليوم، من واجبنا أن نقدم للشباب الأمل.

وهذه هي مسؤوليتنا الكبرى، ولا سيما تجاه الشباب الذين لا يستمعون إلينا اليوم. لقد فقدنا انتباههم لأنهم لا يعتقدون أن لدينا ما نقدمه. وهؤلاء الشباب هم الذين سيحكمون علينا.

ولكم جزيل الشكر.